المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

سياسات تحفيز الاستثمار في الجزائر ودورها في إنعاش القطاع الصناعي (2000-2015)

دراسة حالة مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

– تخصص إدارة أعمال –

إعداد الطالبتين:

– ربحي فاطمة

– ربحي جميلة

إشراف الأستاذ:

العيداني إلياس

لجنة المناقشة:

الدكتور: إسماعيل عيسى .....(أستاذ محاضر أ) رئيسا

الدكتور: العيداني الياس.....(أستاذ محاضر أ) مقررا مشرفا

الدكتور: بوزكري جيلالي..... (أستاذ محاضر ب) ممتحنا

الأستاذ: نصاح سليمان ..... (أستاذ مؤقت) ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكـــــــــر وتقديـــــــــــر

الحمد لله الذي بتوفيقه تتم الأعمال
شكرا خالصا يليق بذي العظمة والجلال.
نتقدم بجزيل الشكر مع فائق الاحترام والتقدير للأستاذ إلياس العيداني لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وتوجيهاته وحرصه المستمر.
وبطيب العرفـــان وجزيـــل الامتنـــــان، نتقـدم بالشكر الجزيل لمـــن رسمـوا لنـا طـريق النجـاح ولم يبخلـوا علينـا بتوجيهـاتـهـــــم المتينـة، نتقدم إلى كل من أمدنا يد المساعدة، فساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.
كما نتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة ،وإلى جميع الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بمعارفهم،
و إلى كل عمال الإدارة وخاصة عمال المكتبة نشكرهم جزيل الشكر على حسن تعاملهم وتفهمهم، نتقدم بالشكر الجزيل إلى إطارات مديرية الصناعة والمناجم على مساعدتهم لنا بخصوص المذكرة
كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون في الحصول على المراجع و إلى كل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيه، أو بكلمة طيبة سواء في
مكاتب الدراسات التي اتصلنا بها، أو في الجامعة أو في أي مكان آخر وفي الأخير أدعوا الله عز وجل أن يكون عملنا هذا بذرة خير لفائدة كل من يسعى ويجتهد في طلب العلم.

الإهـداء

الحمد لله منشئ الخلق من عدم، والصلاة والسلام على المصطفى منذ القدم

الحمد لله الذي هدانا بنور العلم وأصبغ علينا الكثير من النعم

اهدي ثمرة جهدي إلى ملهم عزتي ومنبع قوتي والذي ملأ حسي بالشجاعة والكرامة، إلى

من زرع فيا روح الإرادة وتجاوز الصعوبات ورعاني وأرشدني

فأخذ بيدي إلى بر الأمان فيستحق مني كل حب وامتنان والدي الغالي" أبي العزيز"

حفظه الله ورعاه وأطال الله في عمره ورزقني رضاه.

إلى نبع الحب والحنان، إلى قرة عيني وجوهرة حياتي، ومصدر سعادتي، وبلسم جراحي،

التي غمرتني بعطفها وحنانها، ودفعتني بدعواتها " أمي الحبيبة " حفظها الله ورعاها وأطال

في عمرها ورزقني رضاها.

إلى من كانوا لي في هذه الدنيا سندا وفي الوجود أنسا إلى من تقاسمو معي أسمى معنى في

الوجود أخواتي الغاليات كل باسمها، وأخي الغالي يونس حفظهم الله ورعاهم

إلى كل من عائلة ربحي وبلقايد الذين أفخر وأعتز بهما

إلى كل الصديقات وزملاء العمل بمديرية الصناعة والمناجم

إلى من أشعل شمعة في درب علمنا ووقف على المنابر لينير دروبنا جميع اساتذتي

إلى كل طالب علم ومحب للمعرفة، إلى كل من أحبه ويحبني

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم يسعم قلمي

فاطمة ربحي

الإهــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى من علمني العمل بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي الفاضل الذي كساني ثوب الصبر والاعتماد على النفس بغية أن أصل والذي علمني أن الحياة ألم يخفيه أمل وأمل يحققه عمل وعمل ينهيه أجل وبعدها يأتي كل امرئ بما فعل

حفظه الله وأطال في عمره.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى كل من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي وعطفها منبع أفراحي إلى أمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من شاركوني حنان الوالدين وعطفهما أخواتي العزيزات كل واحدة باسمها وأخي الغالي يونس حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل أقاربي وأهلي وأخص بالذكر عائلة ربحي وبلقايد.

إلى زملاء العمل وأخص بالذكر كل طاقم مدرسة العباني محمد بسيدي سليمان دون أن أنسى زميلات العمل بمقر ولاية تيسمسيلت

إلى كل من وهب نفسه للعلم وكان دليله وهدفه المنشود في الحياة إلى كل معلمي وأساتذتي الكرام وجزاهم الله خيرا في الدنيا والآخرة

إلى كل من أحبه ويحبني وأن يكون خالدا في الجنة.

إلى أجمل غروب للشمس "تيسمسيلت" **جميلة ربحي**

الملخص

الملخص:

تعتبر سياسات تحفيز الاستثمار في الجزائر من أكثر السياسات والبرامج المنتهجة بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني بصفة عامة وإنعاش القطاع الصناعي بصفة خاصة، حيث تستعين الدولة بسياسات تحفيزية للاستثمار بهدف التحكم في النشاط الاقتصادي، لضمان سير المشاريع الاستثمارية فيها سواء المحلية أو الأجنبية، ضمن الإطار الذي يمكنها من تحقيق مخططاتها التنموية في جميع المجالات والقطاعات وخاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر الأهم والركيزة الأساسية لمواكبة التطور العالمي.

وهدفنا من هذه الدراسة هو معرفة سياسات تحفيز الاستثمار في الجزائر ودورها في إنعاش القطاع الصناعي خلال فترة 2000- 2015 باستخدام آليات وسياسات وبرامج وخطط تنموية مختلفة لتفعيل القطاعات الاقتصادية في هذه الفترة وبالأخص ركزنا على دراسة حالة تيسمسيلت في انتهاج سياسة تحفيزية من قبل السلطات مؤخرا في استقطاب وجذب الاستثمارات المختلفة وخاصة القطاع الصناعي الذي يشهد حركية من خلال التركيز على الاستثمار وتسهيل كافة الإجراءات المواتية لها والذي يؤهلها ويمكنها من تحسين تنميتها الاقتصادية المحلية والاجتماعية والسياحية الخ.

The policies of stimulating investment in Algeria are most effective aimed to increase the economy in general and Recovery of the industrial sector. For this purpose State uses policies to stimulate investment to control economic activity and involve local or foreign projects on development's plans.

This Study aimed to highlight the policies of stimulating investment in Algeria and their role in increase and enhancing the industrial sector in Algeria and particularly on **Tissemsilt** using a study on a period of 2000 – 2015.

The focus was on knowing Different policies, programs and development plans to activate the economic sectors in this period, Where a recent policy has been adopted by the authorities to attract and attract various investments, Which qualify them and enable them to improve their domestic economic, social and tourism development.

فهـــــــــرس المحتويـــــــــــــات

إهداءات

شكر وتقدير

الملخص

محتويات الفهرس

قائمة الأشكال والجداول

مقدمة عامة :.....**أ-ج**

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار

مقدمة الفصل الأول :.....**1**

المبحث الأول : ماهية الاستثمار وطبيعته.....**2**

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.....2

المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار، محدداته وخصائصه.....5

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار وأهدافه.....11

المبحث الثاني: سياسات تحفيز الاستثمار.....**13**

المطلب الأول: التعريف بسياسات الاستثمار.....13

المطلب الثاني : أنواع سياسات الاستثمار.....18

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار.....21

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري.....**24**

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري.....24

المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري.....25

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار وسياسة الاستثمار.....27

خاتمة الفصل الأول:.....32

الفصل الثاني: مساهمة سياسات الاستثمار في إنعاش القطاع الصناعي خلال فترة 2000 – 2015

مقدمة الفصل الثاني.....33

المبحث الأول: السياسات التحفيزية للاستثمار في الجزائر خلال فترة 2000 – 2015.....34

المطلب: الأول: الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر 34

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار بالجزائر.....38

المطلب الثالث: مجهودات الدولة في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار.....45

المبحث الثاني: تقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال فترة 2000 –2015 50

المطلب الأول: تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية.....50

المطلب الثاني: تقييم حصيلة المشاريع الاستثمارية.....53

المطلب الثالث : معوقات وأفاق الاستثمار في الجزائر.....59

المبحث الثالث: أبعاد وتوجهات إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر.....61

المطلب الأول: تعريف الصناعة وخصائصها وأهميتها.....61

المطلب الثاني: واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة 2000-2015.....64

المطلب الثالث: متطلبات نجاح القطاع الصناعي ضمن التوجهات الصناعية الحديثة وآليات تنفيذها.69

المطلب الرابع: النتائج المترتبة عن تنفيذ هذه السياسات على القطاع الصناعي.....72

خاتمة الفصل الثاني:.....76

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية الصناعة والمناجم في استقطاب الاستثمارات

مقدمة الفصل الثالث:.....**77**

المبحث الأول: فرص الاستثمار في ولاية تيسمسيلت.....**78**

المطلب الأول: التعريف بولاية تيسمسيلت.....78

المطلب الثاني: فرص الاستثمار في ولاية تيسمسيلت 82

المطلب الثالث: الهياكل والمؤسسات المدعمة للاستثمار في الولاية.....90

المبحث الثاني: مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت.....**101**

المطلب الأول: التعريف بمديرية الصناعة والمناجم.....101

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم 102

المطلب الثالث: مهام مديرية الصناعة والمناجم.....103

المبحث الثالث: دور مديرية الصناعة والمناجم في جذب واستقطاب الاستثمارات.....**104**

المطلب الأول: الإجراءات المتخذة في ترقية الاستثمار.....104

المطلب الثاني: العقار الصناعي لترقية الاستثمار 109

المطلب الثالث: تطور المشاريع الاستثمارية في ولاية تيسمسيلت.....112

خاتمة الفصل الثالث:.....**116**

الخاتمة.....**117**

المراجع.....**120**

قائمـــــــــــــة

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	المشاريع حسب نوع الاستثمار في الجزائر لسنة 2002- 2015	50
(2-2)	المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط لسنة 2002 – 2015.	51
(3-2)	تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة القانونية لسنة 2002-2015	52
(4-2)	تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2002-2015	52
(5-2)	تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب الفترات من 2012- 2015	53
(6-2)	تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة القانونية خلال السنوات 2012-2015.	54
(7-2)	تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب المناطق لسنة 2012- 2015	55
(8-2)	تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط لسنة 2012-2015	56
(9-2)	تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب رأس المال لسنة 2012-2015	57
(10-2)	تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار لسنة 2012-2015	58
(11-2)	توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب قطاع النشاط لسنة 2011- 2012	66
(12-2)	حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في قطاعات عدة بنسبة مئوية	68
(13-2)	تطور معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2010	73
(14-2)	نسبة مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001- 2010.	74
(15-2)	توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاع الصناعة (2012/02/31)	75
(1-3)	عدد سكان ولاية تيسمسيلت من حيث الفئات العمرية والجنس (ذكور،إناث)	79
(2-3)	عدد مراكز التكوين بولاية تيسمسيلت	80
(3-3)	مساحات الأراضي الزراعية بولاية تيسمسيلت	82

(4-3)	إنتاج الثروة الحيوانية لسنة 2011 بولاية تيسمسيلت	83
(5-3)	الإنتاج النباتي لولاية تيسمسيلت ما بين 2009- 2016	83
(6-3)	الإنتاج الحيواني لولاية تيسمسيلت لسنة 2010	83
(7-3)	الموارد المنجمية لولاية تيسمسيلت.	84
(8-3)	أنواع النشاطات الحرفية الموجودة في الولاية	85
(9-3)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	85
(10-3)	توزيع المؤسسات حسب قطاعات النشاط الاقتصادية	86
(11-3)	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات 2008-2016	87
(12-3)	مجالات ومؤهلات الاستثمار في جميع قطاعات النشاط بالولاية.	88
(13-3)	أنواع تمويل المشاريع الاستثمارية في الولاية	90
(14 -3)	المشاريع المصرح بها على مستوى ولاية تيسمسيلت من 2012-2016	100
(15-3)	حصيلة نشاط اللجنة الولائية لمتابعة المشاريع الاستثمارية	105
(16-3)	مناطق النشاط المتواجدة بولاية تيسمسيلت.	110
(17-3)	مناطق النشاط بعد التوسعة المتواجدة بولاية تيسمسيلت	110
(18-3)	يبين توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية	113
(19-3)	أهم المؤسسات الناشطة في ولاية تيسمسيلت	114

قائمـــــــة

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	15
(2-1)	مناخ الاستثمار وسياسة الاستثمار	28

(3-1)	المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الوطني	31
(1-2)	نسبة 2012 لعدد المشاريع والمبلغ ومناصب الشغل حسب قطاع الصناعة	75
(1-3)	خريطة ولاية تيسمسيلت ودوائرها وبلدياتها	79
(2-3)	توزيع المؤسسات حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية لسنة 2016	87
(3-3)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2016/2008)	88
(4-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم.	102
(5-3)	مخطط توضيحي للتعليمة الجديدة لترقية الاستثمار	108
(6-3)	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لمنطقة الهضاب العليا الغربية لسنة 2015.	112
(7-3)	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط	113

مقدمة عامة:

يعد الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، إذ أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إليه على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، حيث يلعب الاستثمار دورا محوريا استراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمستدامة المرتبطة به وذلك بما يحققه من مزايا في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات تعد الوجهة الضرورية والأهم لخدمة النمو الاقتصادي ، لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب فيه يتوقف على تحديد وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار وعلى مدى قدرتها على رفع المعدل الاقتصادي، لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع وتنشيط الاستثمارات، من الانشغالات الكبرى للحكومات وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان النامية، وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار وذلك بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز لدفع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي، إلا أن هناك تباين بين هذه الدول في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي .

فالجزائر كغيرها من البلدان النامية تواجه عدة تحديات اجتماعية واقتصادية، فهي تسعى منذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة والنهوض بجميع قطاعاتها وبالأخص القطاع الصناعي.

وفي إطار إنعاش الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتشريعية بهدف تحقيق التوازنات الكلية ومن بين هذه التشريعات نجد سياسات الاستثمار التي تهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري والعمل على تحفيز وجذب واستقطاب الاستثمارات التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال الآثار الايجابية للسياسات التنموية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحويل العرض الكلي وإحداث تغيرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي وقد خصصت الدولة اعتمادات كبيرة لانجاز برامج استثمارية عامة خلال الفترة 2000-2015.

ومما سبق ونظرا للأهمية البالغة للاستثمارات بصفة عامة والدور الكبير لها في إنعاش الاقتصاد الوطني ارتأينا أن ندرس ونوضح دور سياسات تحفيز الاستثمارات بالنسبة للقطاع الصناعي بصفة خاصة ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

1- إشكالية الدراسة: تبعا لما سبق يتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث وهي كالتالي:

ما مدى مساهمة سياسات تحفيز الاستثمارات في إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟

2- الأسئلة الفرعية:

وتنبثق عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

1- ما هو الاستثمار وسياسة الاستثمار وتصنيفاته؟

2- ما هي السياسات والآليات المنتهجة في إطار الاستثمار في الجزائر؟

3- هل لسياسات تحفيز الاستثمارات دور في إنعاش القطاع الصناعي؟

3- فرضيات البحث:

- يعتبر الاستثمار بصفة عامة محركا للنمو الاقتصادي.

- يعمل الاستثمار بجميع أشكاله وأنواعه على تطوير وزيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق التنمية.

- ساهمت سياسات تحفيز الاستثمارات في تحقيق نتائج ايجابية في مختلف القطاعات وبالأخص القطاع الصناعي.

4- منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على بعض المناهج المختلفة والتي تتماشى وطبيعة الموضوع، ويتعلق الأمر بـ:

- المنهج الوصفي الإحصائي، الذي يعتمد على جمع البيانات والإحصائيات لدراستها، بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه، والذي يظهر أنه الأنسب لموضوع دراسة دور سياسات تحفيز الاستثمار في إنعاش القطاع الصناعي، وسيتم تدعيم الإطار النظري للموضوع بجانب تطبيقي يسلط الضوء على دراسة حالة تيسمسيلت .

- المنهج التاريخي، من خلال عرض سنوات الدراسة والتي تتراوح ما بين 2000 و2015 .

أما أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث فهي المعطيات الإحصائية التي تخدم الموضوع على امتداد فترة الدراسة وترجمتها في شكل جداول وأشكال ومنحنيات بيانية تساعد على التوضيح والإلمام بجوانب الموضوع.

5- أهمية الدراسة:

- اهتمامنا الشخصي بهذا الموضوع.

- حداثة موضوع تطوير الجزائر لقانون الاستثمار فيها، مما شجعنا لمعرفة فعالية هذا القانون الجديد في ترقية وجذب الاستثمارات ومدى نجاحه في ذلك.

- الدور الأساسي الذي يؤديه الاستثمار في التنمية الاقتصادية.

- العلاقة الكبيرة التي تربط الاستثمار بإنعاش القطاع الاقتصادي، إذ أنه يؤثر بصفة مباشرة على أغلبية المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالإنتاج، الصادرات، الواردات، الأجور، الاستهلاك، الناتج الداخلي الخام، التشغيل...الخ

6- أهداف الدراسة:

نهدف بهذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- توضيح دور تحفيز الاستثمار في إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر.

- معرفة طبيعة الاستثمار وتوضيح دوافعه وأهدافه.

- معرفة ايجابيات الاستثمار على النمو الاقتصادي.

- محاولة معرفة الأسباب التي حالت دون تحقيق معدلات النمو المرغوبة وبالشكل الذي يتماشى صلاحات المبذولة من أجل تحسين مناخ الاستثمار وزيادة تدفقاته في الجزائر.

7- الدراسات السابقة:

01- دراسة للدكتور **بابا عبد القادر** بعنوان "**سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003- 2004م الذي يدرس موضوع سياسات الاستثمار من جهة صعوبة تطبيق هذه السياسات والأسباب الكامنة وراء ذلك من خلال تحليل سياسة التحفيز على الاستثمار المطبقة في الجزائر وفي ظل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته أي من الجانب الدولي، كما ربط سياسات الاستثمار بمخططات التنمية والإصلاحات الاقتصادية لمعرفة اثر هذه الأخيرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة الاستثمار في الجزائر لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة منها كما تثقل المناخ الاستثماري العديد من العراقيل وما يميز دراستنا عن هذه الأطروحة هو بحثنا في

فعالية سياسات تحفيز الاستثمار في الجزائر ودورها في إنعاش القطاع الصناعي على عكس هذه الأطروحة التي تهدف إلى تقييم هذه السياسات وسلامة تطبيقها.

02- أطروحة دكتوراه **لمنصوري الزين** بعنوان **"آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية "**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، لا تتوفر سنة النشر، ولكن معطيات الدراسة تتوقف عند سنة 2005 ويدرس مختلف الآليات والإجراءات الواجب اعتمادها لتشجيع الاستثمار وانعكاساتها على النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يزال الكثير أمام الجزائر لتطوير بيئة الأعمال فيها رغم تنفيذها للجيل الأول من الإصلاحات، وهنا نلاحظ بأن هذه الأطروحة تدرس موضوع آليات تشجيع وترقية الاستثمار في فترة سابقة تم بعدها العديد من الإصلاحات الأخرى والتي اندرج عنها نتائج تم دراستها في دراستنا هذه، فهي تختلف بتركيزها على آليات وسياسات لتشجيع وتحفيز الاستثمار وفعاليتها في فترة حديثة تمتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015.

8- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تطرقنا من خلال الدراسة النظرية إلى المستوى الوطني بصفة عامة، أما الدراسة التطبيقية فقد خصصناها لدراسة حالة تيسمسيلت، أما فيما يخص **الحدود الزمنية** لهذه الدراسة فتمتد من سنة 2000 إلى 2015 باعتبارها الفترة التي أطلقت فيها الجزائر أضخم برامج تنموية منذ الاستقلال وخاصة فيما يخص سياسات الاستثمارات بمختلف أشكالها.

9- مصادر الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على الكتب بالدرجة الأولى والرسائل والأطروحات والمجلات المتخصصة، وكذا البحوث المنشورة والمقالات، إضافة إلى التقارير و المنشورات من قبل الهيئات الوطنية والدولية، كما تم لاستعانة بمواقع الانترنت والتي تخدم موضوع دراستنا .

10- صعوبات الدراسة :

من الصعوبات التي واجهتنا عند إعدادنا لهذا البحث :

- قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بالسنوات الأخيرة، وهذا في كل من القطاع الصناعي والاستثمار، وإن كان هناك بعض المراجع باللغة العربية غير تقنية .

- تضارب الإحصائيات بين السلطات الرسمية الجزائرية خاصة بين: بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصاء.

11- هيكل الدراسة:

للإحاطة بموضوع بحثنا هذا قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول :

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للاستثمار، من خلاله تم التعرض للمفاهيم الأساسية لكل من الاستثمار وسياسات الاستثمار والمناخ الاستثماري .

أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى مدى مساهمة سياسات تحفيز الاستثمار في إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة 2000-2015 والمتمثلة في مختلف السياسات والآليات والجهود التي تبذلها الجزائر لتحفيز وجذب الاستثمارات ودورها في إنعاش القطاع الصناعي، وفي الفصل الثالث والأخير قمنا بدراسة حالة تيسمسيلت من خلال دراسة ميدانية لمديرية الصناعة والمناجم والدور الذي تلعبه في جذب واستقطاب الاستثمارات على مستوى الولاية في إطار سياسة إنعاش القطاع الصناعي.

مقدمة الفصل الأول:

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد، ولهذا تسعى مختلف الدول باختلاف أنظمتها ونسبة تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أول مصدر للتنمية خاصة بالنسبة للدول النامية.

ومنه لابد من تحديد مفهوم الاستثمار ومختلف الأساليب و الأسباب التي تؤدي للاستثمار خاصة في الدول النامية لما لها من خصائص و مميزات لتحقيق الأهداف المرجوة منه، لتكون في الأخير نظرة عامة وشاملة حول الاستثمار ونجد الجزائر مثل غيرها من الدول ترغب في الاستثمار ولكنها تنتقد العراقيل الموجودة وتطالب بضمانات قانونية من أجل عملية الاستثمار، ومن أجل ذلك شرعت الجزائر منذ عدة سنوات في إجراء إصلاحات وتحولات على مستوى قطاعاتها الاقتصادية، ووضع سياسات لترقية الاستثمار وتحفيزه وسوف نتعرض في هذا الفصل للإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار بشكل عام وأكثر تفصيلا في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وطبيعته.

المبحث الثاني: سياسات تحفيز الاستثمار.

المبحث الثالث:المناخ الاستثماري في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وطبيعته.

يعد الاستثمار من المواضيع الهامة التي تهتم به الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والأهمية البالغة له في رفع معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي لهذه الدول لذا يستوجب دراسة طبيعة الاستثمار وفحص العوامل الموضوعية التي أدت إلى ظهوره ونشوئه كشكل أساسي ومحدد للنشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.

اهتم الباحثون الاقتصاديون بالاستثمار، فاختلفوا في تعريفه وفي حصر أهدافه نظرا لتعدد مجالات الاستثمار ونحاول في هذا المطلب التعرف على المفاهيم المختلفة للاستثمار.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار:

لقد تعددت التعاريف و المفاهيم المرتبطة بالاستثمار، عند الكثير من المؤلفين والخبراء الاقتصاديين، إلا أنها تتضمن الكثير من التشابه، إلا أن لكل لفظ معنا لغويا وآخر اصطلاحيا، والاستثمار لا يخرج عن هذه القاعدة، لذلك نتناول تعريفه لغة وفي الاصطلاح الاقتصادي ثم في الاتفاقيات الدولية معقبين بتعريف المشرع الجزائري له (الاستثمار) وأخيرا نحاول اقتراح ملخص لهذه التعاريف وفق ما يناسب طبيعة هذه الدراسة.

أولا– الاستثمار لغة:

الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر."و الثمر حمل الشجر و أنواع المال)"[1]، ويطلق الثمر على عدة معان، منها:

1– حمل الشجر، وهو ما ينتجه الشجر، و يطلق – مجازا – على الولد، ومنه قولهم عن الولد: ثمرة الفؤاد.

2– المال، ومنه ما نسبه الإمامان الطبري والنيسابوري إلى بعض المفسرين لقوله تعالى:(وَكَانَ لَهُ ثَمرُ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهوَ يُحاوِرُه أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَ أَعَزُ نَفَرًا) [الكهف: الآية 34] ، قالوا بأن المراد بالثمر في هذا المقام المال الكثير من صنوف المال.

3– النّماء والزيادة، ... و إنما سميت الزيادة ثمرا لأنها زائدة عن أصل المال.

ويقال: ثمّر الرجل ماله: نمّاه وكثّره[2]، وثمّر الله مالك أي كثّره[3]، واستثمر الشيء جعله يثمر[4] فيستعمل لفظ استثمار، وهو مصدر استثمر، للدلالة على "طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به"[5] كما يستخدم

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الرابع، بيروت، دار صادر، 1955، ص 104.

[2] الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، بيت الأفكار الدولية، لبنان، 2004، ص 232.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، طبعة على قرص مضغوط(ROM-CD)، ص 106.

[4] المنجد في اللغة والإعلام، ط30، دار المشرف، بيروت، 1988، ص 74.

[5] هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية** : الصين أنموذجا، بيت الحكمة ، بغداد، 2002، ص 13.

لفظ استثمار كمرادف للانتفاع و الاستغلال[1].

مما سبق نقول أن "الاستثمار لغة، يراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه و نتاجه" .

والجدير بالذكر هنا، أن فقهاء وعلماء اللغة العربية، يقولون بأن الألف و السين و التاء إذا زيدت في أول الفعل أفادت الطلب فإذا قيل: استثمر ماله استثمارا، فمعناه طلب ثمرة المال، أي طلب الزيادة و النمّاء والتكثير لماله.[2]

ثانيا: الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي.

أما في الاصطلاح الاقتصادي نورد التعاريف التالية للاستثمار، على سبيل الذكر لا الحصر:

1- الاستثمار هو: تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية[3] وهو أيضا "تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية"[4].

2- كما يعرف الاستثمار بأنه " كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي"[5].

أي هو " تضحية بقيم (مبالغ) مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل"[6].

يشير هذا التعريف الأخير إلى ثلاثة عناصر أساسية تصاحب عملية الاستثمار وهي:[7]

- التضحية بقيم مالية أو مبالغ في الوقت الحالي.
- توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلا مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.
- أن هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.

ويعتبر عنصر عدم التأكد أساس التفرقة بين الاستثمار و الادخار. إذ أن هذا الأخير (الادخار) عائده مؤكد.

3- و هناك من يعرف الاستثمار بأنه: "نشاط اقتصادي يتخلى عن جزء من الاستهلاك اليوم، و يتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل. وهو يتضمن رأس مال مادي ملموس (أبنية و معدات و بضائع مخزونة) و استثمارات غير ملموسة (التعليم أو «رأس المال البشري»، البحوث و التطوير، و الصحة)[8]".

---

[1] المنجد الأبجدي، ط 5، دار المشرق، بيروت، 1986، ص 58.

[2] حسين بني هاني، **حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي**، ط 1، دار الكندي، الأردن، 2004، ص 40.

[3] مُحَمَّد بشير علية، **القاموس الاقتصادي**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بدون سنة نشر، ص 32

[4] علي لطفي، **دراسات اقتصادية**، ط2، 1998/1999، الناشر و بلد النشر مجهولان، ص 216

[5] Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, 1 ère édition, R.O.F.I.D.E.S St-Laurent-du var, France, 1979, P35

[6] سعيد توفيق عبيد، **الاستثمار في الأوراق المالية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 23

[7] نفس المرجع ، ص 23-24.

[8] بول آ. سام ويلسون، و ويليام د. نوردهاوس، ترجمة الطبعة الخامسة عشر: هشام عبد الله، الاقتصاد، ط 2، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2006 ص 779

وأيضا في تعريف آخر "الاستثمار: هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو شكل غير مادي"[1].

ونظرا لأهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تباينت مواقف الباحثين بخصوصه، حيث تعددت تعاريفه ولهذا نحاول الوقوف على أهمها:

يعرف **الاستثمار اقتصاديا** بأنه "ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية، والذي يحل محل السلع الرأسمالية التي أهتُلكت، فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يُستَهلك[2]"

– في حين يقصد بالاستثمار ماليا "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض القيمة الحالية لأموال المستثمر، وكذلك النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هذا التدفق[3]".

ويمكن التعبير عن ذلك بأنه" كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو أي إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية"[4].

– **أما محاسبياً** فينظر إلى الاستثمار على أنه "تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة، التي اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، ليس من أجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة"[5] وحتى يكون الأصل في المؤسسة عبارة عن استثمار بالمفهوم المحاسبي يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

– يجب أن يكون ملك للمؤسسة.

– يجب أن يستعمل في المؤسسة .

– يجب أن يكون مبلغه كبيرا نسبيا.

– يجب أن يكون عمره أكبر من سنة.

ومفهوم الاستثمار قانونيا: فلم يهتم رجال القانون بتعريف الاستثمار ولكنهم حاولوا فهم معنى هذه الكلمة حيث: "يفهم من عبارة استثمار أنها عمل أو تصرف لمدة زمنية معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي كان هذا العمل في

---

[1] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، ط1، 1430/2009هـ، دار البداية للنشر والتوزيع ص13.

[2] سلمان مصطفى، حسام داود، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**،ط1 ، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، .2000 ص 115.

[3] مطر محمد، إدارة الاستثمار **"الإطار النظري والتطبيقات العلمية"**، ط3 ، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، .2004 ص 22.

[4] Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998, P07

[5] بوتين محمد، **المحاسبة العامة للمؤسسات دراسة موضوعية بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة، طبقا للمخطط .المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991 .

شكل أموال أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية، المهارة الفنية، بحث أو في شكل قروض)" يبقى هذا المفهوم واسع و لذا يمكن اعتبار الاستثمار متكون من رؤوس أموال، ممتلكات، خدمات، براءات اختراع و تقنيات التصنيع[1].

المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار، محدداته، وخصائصه.

باعتبار أنه تعددت مفاهيم الاستثمار حسب موضوع دراسته من محاسبي، مالي، اقتصادي وقانوني، فبذلك توجد عدة تقسيمات أو تصنيفات للاستثمار، وذلك وفقا للعديد من المعايير.

الفرع الأول: تصنيفات الاستثمار

تختلف تصنيفات الاستثمار باختلاف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وبذلك سوف نحاول تقديم تصنيفات في جوانب مختلفة للاستثمار .

1- تصنيف الاستثمارات وفقا للهدف أو الغرض من القيام بها :

1-1- الاستثمار الصافي: هو الاستثمار الذي يزيد في رصيد رأس المال الحقيقي ويؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية وتوسيعها أي يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد الاستثمارات في المجتمع .

1-2- الاستثمار التعويضي (الإحلالي): هو الاستثمار الذي يعوض رأس المال في مستواه الأصلي وذلك من خلال تعويض رأس المال المهتلك برأس مال جديد مثل: ترميم الطرقات،...، هذا النوع من الاستثمارات لا يسمح بزيادة مخزون رأس المال و لكن يضمن المحافظة عليه في مستواه الأصلي و يكون الاستثمار الكلي مساويا إلى الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي[2].

1-3- الاستثمارات التوسيعية: الغرض منها توسيع الطاقة الإنتاجية أو التسويقية للمؤسسة لاستيعاب ارتفاع الطلب مستقبلا، سواء بتطوير طريقة الإنتاج للمنتجات السابقة أو إدخال منتج جديد للسوق، أو فتح فروع للتسويق في نقاط أخرى.

1-4- الاستثمارات التي تهدف إلى التطوير أو الترشيد: تهدف بصفة أساسية التقليل من تكاليف الإنتاج، وتحديث عملية الإنتاج بإدخال الآلة والتقليل من العمالة أثناء الإنتاج[3].

---

[1] بوغزالة محمد نجلاء، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000/1990 "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص14.

[2] أورابية عزيز، "السياسات الاستثمارية والتشغيل في الجزائر للفترة (2000-2010)"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص07.

[3] مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص120.

1-5- الاستثمارات الإستراتيجية (الاحتياطية): يصعب تحديد المردودية المادية لهذا النوع من الاستثمار، سواء على المدى القصير أو البعيد، إذ يغلب الطابع النوعي والكيفي فيه على الطابع الكمي، ومثال هذا النوع من الاستثمارات ما يسمى بالاستثمارات الاجتماعية (التنمية البشرية) مثل إنشاء الملاعب والنوادي الرياضية أو نوادي الترقية الاجتماعية ...، فالمردودية في هذا النوع من الاستثمار تقاس بمدى التحسن الذي يحصل في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المؤسسة، مما يرفع من معنوياتهم ويزيد من انتمائهم إلى مؤسستهم، بحيث يؤدي إلى خفض عدد التاركين للعمل وخفض نسب الغياب عن العمل، ويقع ضمن إطار الاستثمارات الإستراتيجية الكثير من المشاريع الحكومية، خاصة ماله علاقة بالأمن أو الصحة العامة أو الاقتصاد الوطني.

1-6 – الاستثمارات الاجتماعية: وهي استثمارات ذات غرض اجتماعي في المقام الأول، وغير مرتبط بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للمؤسسة (مثل مساكن العاملين)، كما تتضمن أيضا الاستثمارات التي تتم بطريقة اختيارية كتدبير أماكن انتظار السيارات وتوفير أجهزة الوقاية من التلوث[1].

2- التصنيف حسب طبيعة الاستثمار:

2-1- الاستثمار (الحقيقي) المادي: نعني بالاستثمار المادي الحصول على الأصول المادية كالعقارات و السلع، وهو كل أصل له قيمة اقتصادية ويترتب على استخدامه منافع اقتصادية متعددة تتمثل في إنتاج سلعة أو خدمة معينة[2] وعليه فإن الاستثمار المادي أو الحقيقي يكون في سلع رأسمالية، وهذه السلع يشار إليها على أنها تمثل تخصيص الدخل الاستهلاك المستقبلي بدلا من الاستهلاك الجاري، وهو يساهم في زيادة الدخل و الناتج الوطني[3].

2-2- الاستثمار غير المادي: منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (1991) قدمت تعريفا واسعا عن الاستثمار غير المادي. والذي يغطي « جميع النفقات على المدى الطويل بخلاف شراء أو اقتناء الأصول الثابتة، تنفقها المؤسسات بهدف تحسين نتائجهم، بالإضافة إلى الاستثمارات التكنولوجية فهو يتعلق أيضا بالاستثمار في التدريب على تنظيم الإنتاج، في علاقات العمل، الهياكل الإدارية، في تنمية العلاقات التجارية مع مؤسسات أخرى، بين الموردين والمستهلكين، الاستثمار في الأسواق، واقتناء و تشغيل البرامج »[4].

---

[1] نمري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2008- 2009 ، ص 8.

[2] نبيلة عرقوب، "محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي- دراسة نظرية قياسية (1970-2008)"، أطروحة دكتوراه، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص34

[3] طاهر حيدر حردان، "**مبادئ الاستثمار**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997، ص14.

[4] Patrick Villieu, «Macro économie – L'investissement », Edition La découverte , paris 2000, p89.

2-3- الاستثمار المالي: هو توظيف في أصل من الأصول المالية مثل: الأسهم، السندات، القبولات البنكية، وشهادات الإيداع وهو ما يسمى بالاستثمار في الأصول المالية. وقد يكون الاستثمار المالي قصير الأجل يأخذ شكل أذونات الخزينة، القبولات البنكية وشهادات الإيداع، أو يكون استثمار طويل الأجل فيأخذ شكل الأسهم والسندات والتعهدات المكفولة، وغالبا ما يقال للاستثمار قصير الأجل على أنه استثمار نقدي، أما الاستثمار طويل الأجل فهو استثمار مالي[1].

ويمكن توزيع الاستثمارات حسب طبيعتها أيضا إلى استثمارات بشرية واستثمارات معلوماتية:

- الاستثمارات البشرية: تقوم هذه الاستثمارات على تطوير البنية الفوقية للاقتصاد والمجتمع من خلال مؤسسات عامة و خاصة وتعاونيات وطنية كانت أو أجنبية متخصصة أو متعددة الأهداف تعمل على بناء قاعدة بشرية من ذوي المهارات والمؤهلات والخبرات العلمية و الثقافية والتكنولوجية والمهنية النظرية والتطبيقية من أجل بناء مجتمع متطور و مزدهر وواع بالتصرفات الاستثمارية والتمويلية والاستهلاكية.

- الاستثمارات المعلوماتية (الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات): يؤدي الاستثمار الإلكتروني إلى التقليل من مخاطر الاستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات و يقلل من تكلفة ووقت وجهد الصفقات الاستثمارية[2].

3- التصنيف وفقا للمعيار الجغرافي :

3-1- الاستثمارات المحلية: وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق المحلية مهما كانت أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية، ...

3-2- الاستثمارات الخارجية: وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة و تتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر[3].

4- تصنيف الاستثمار حسب الجهة القائمة بالاستثمار:

4-1- الاستثمار الفردي: ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في ما يوجهه الفرد من مدخراته إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد من أجل تحسين مستوى معيشته (شراء مسكن، أسهم تدر ربحا سنويا، ...)، وهو استثمار محفز يقوم به الأفراد متوقعين من خلاله أرباح كبيرة، هذه التوقعات للفوائد هي الدافع أو الحافز[4].

---

[1] طاهر حيدر حردان، المرجع السابق، ص15

[2] نبيلة عرقوب، المرجع السابق، ص35.

[3] زياد رمضان، "**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص36

[4] بوغزالة محمد نجلاء، المرجع السابق، ص35

4-2- استثمار المؤسسات: فهو يتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم بتكوينه وتمويله إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحققة أو من القروض التي تحصل عليها.

ومن الأسباب التي تدفع بهذه المؤسسات إلى الاستثمار نجد: تجديد وسائل الإنتاج، رفع مستوى الإنتاجية، زيادة الأرباح المحققة، تحسين النوعية، تلبية حاجات زبائنها، فهي بحاجة إلى مخزون رأس المال لإنتاج السلع لبيعها مع تحقيق الربح، وحتى تكون أكثر منافسة في السوق[1].

4-3- الاستثمار الحكومي (العمومي): تهدف الدولة من خلاله إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع إذ يمكن تعريفها على أنها الاستثمارات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها نظرا لأسباب متعددة منها ضخامة المشاريع وقلة العائد منها مثل الاستثمارات في البنية التحتية مثل شق الطرقات الرئيسية والفرعية، بناء السدود الآبار، بناء المستشفيات والجامعات، ...

وتكون هذه الاستثمارات مرتبطة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها[2] وتهدف الدولة من خلال الاستثمار العمومي إلى تكوين رأس المال وبالتالي تنمية وزيادة الناتج الوطني الإجمالي، ويشمل تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل[3].

4-4- الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذي تقوم به الهيئات الخاصة أو الأشخاص باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج، وهو من أهم أشكال الاستثمار في المجتمعات الرأسمالية، وأكثر ما يميز هذا النوع من الاستثمار هو ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية، وتحقيق معدلات عالية من الأرباح، كما يتسم بالمرونة في الإدارة والتنظيم و اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العمومي أو العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات.

4-5- الاستثمار الأجنبي (الدولي): ويتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي غير المباشر)[4] .

---

[1] نبيلة عرقوب، المرجع السابق، ص35

[2] أورابية عزيز، المرجع السابق، ص07.

[3] بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010 ، ملتقى دولي حول ستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ص01، بدون تاريخ.

[4] يحي ولد محمود ولد جدو، "الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير-دراسة حالة موريطانيا"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص ص14-15.

كما يعرف أيضا على أنه مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الأصل (الأم) تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ومالية،.....الخ[1] .

وهناك تصنيفات أخرى للاستثمار تتمثل فيما يلي :

أ- الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز: فالاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والناتج الوطني من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الاستثمار الأجنبي، أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية)[2].

ب- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت: و نقصد به كل إضافة إلى الأصول المفضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع، أو المحافظة عليها أو تجديدها، وهو يتكون من ثلاثة عناصر:

تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المباني السكنية، أو المصانع أو استصلاح الأراضي .

- تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية، فهو يساعد على توسيع الطاقة الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل الطرق و السدود، ...

- تكوين رأس مال ثابت لا يولد زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية كالتماثيل والمتاحف، وهذا النوع في عداد الاستثمارات غير المنتجة.

ج- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: الغرض منه هو تكوين مخزون سلعي في كل من المنشآت الصناعية أو التجارية، فهو يعمل على تسجيل العماليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل، بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف انتظارا لورودها[3].

5- تصنيف الاستثمارات وفقا لآجالها.

وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف الاستثمارات وفق توظيف أو استثمار الأموال، ويمكن تصنيفها إلى[4]:

5-1- استثمارات قصيرة الأجل : تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزانة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الاستثمارات إلى توافر السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض

---

[1] فارس فضيل، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص07.

2 قاسم نايف علوان، "**إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص36.

3 حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى 2009 ، ص ص 38-42.

4 مروان شموط وكنجو عبدو كنجو، "**أسس الاستثمار**"، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،2008 ، الأردن، ص18.

العوائد . وهي تتميز بتوافر سوق لتداولها وتتميز أيضا بسهولة تحولها إلى نقدية وسرعته.

5-2- استثمارات متوسطة الأجل: تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى خمس سنوات، ومثالها أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ من المال في المصرف لمدة خمس سنوات، أو أن يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أو استئجار أصل ما وتشغيله ضمن المدة المذكورة.

5-3- استثمارات طويلة الأجل: تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات فقد تصل إلى خمسة عشر سنة أو أكثر ومثال هذا النوع من الاستثمارات تأسيس المشروعات، وإيداع الأموال لدى البنوك، والاكتتاب في الأوراق المالية طويلة الأجل كالأسهم. ويكون الغرض الأساس من هذه الاستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار.

يعد الاستثمار عنصرا متقلبا في الاقتصاد، ويرجع هذا التقلب إلى محدداته، التي يمكن استعراضها فيما يلي[1]:

- الاستثمار ومعدل الفائدة: يتحقق الكثير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض، حيث يعبر سعر فائدة القروض الممنوحة للمستثمرين في الأسواق النقدية عن نفقة اقتراض النقود مما يسمح للمستثمر بالإقدام على الجانب المربح المتوقع، أو يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة.

- الاستثمار والتوقع: حتى يساهم الاستثمار في إنتاج المنتجات، لابد أن يستغرق بعض من الوقت، حيث لا يرى رجل الأعمال الذي يوسع الطاقة الإنتاجية لمنشأته ثمار استثماره مباشرة، بل يتوزع ذلك على عدة سنوات، أي أن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر هو تصرف يتم بناؤه عن الثقة في المستقبل .

ومن هنا فلو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في التوقعات، فانه يمكن أن يتعرض للخسائر الجسيمة.

- الاستثمار ومستوى الأرباح: تدل الدلائل على أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة اكبر من تجاوبها مع أسعار الفائدة، مما يعني أن ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية يكون تبعا لارتفاع الدخل القومي مما يشجع رجال الأعمال على إنفاق جزء كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار. وبالعكس عندما يكون الدخل القومي منخفضا، يكون الطلب على السلع الاستهلاكية منخفضا فيعزف رجال الأعمال عن الاستثمار.

[1] حسين عمر، المرجع السابق، ص49.

ويفسر ذلك بأن السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي، إذ عندما يكون النشاط في ميدان الأعمال طيبا، يظن رجال الإعمال انه سيستمر كذلك، وينتابهم الشعور بالقلق في حالة العكس.

– الاستثمار ومعدل التغير في الدخل: لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي. ويفسر ذلك بأن ارتفاع مستوى الدخل القومي يرافقه زيادة في إنتاج السلع لتغطية الزيادة في الطلب، حيث تتطلب الزيادة في السلع الاستهلاكية زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تعبر عن زيادة في الاستثمار، وفي حالة انخفاض الدخل القومي يحدث العكس[1].

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار وأهدافه

الفرع الأول: أهمية الاستثمار : إن الغرض المبسط لما يشتمل عليه الاستثمار يبين ما مدى أهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية للمجتمع . وإذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي:

– مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي و زيادة الثروة الوطنية وذلك لان الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

– مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي و ذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة، وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع. ولا يخفى على أحد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة و تقديم الخدمة بل والمنتج المتطور إضافة إلى رفع سوية الذين يتعاملون بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها. وكلنا يلمس الآثار التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في شتى الميادين و المجالات .

– مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ، ذلك لان للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم

– مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر .....الخ ، والأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة و متعددة.

– مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة .

[1] حسين عمر، المرجع السابق ، ص 49

– مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة .

– مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكن لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف المدخرات و تقديم العوائد للمدخرين .

– مساهمة الاستثمار في توفير القطاع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجه من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع و الخدمات محليا . وهذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة و تمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية . والجدير ذكره هنا أن مساهمة الدولة في التجارة الخارجية تعطي لها وزنا جيدا على الصعيد الدولي[1].

– مساهمة الاستثمار في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع . وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية ، وتنهي التبعية لمجتمع آخر، وتحد أيضا من خروج القطع الأجنبي ، كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام ، و الموارد الطبيعية[2] .

– أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل ، فالاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة ، وأما النقطة الثانية و التي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة و الطاقة والقدرات الجامدة للنشاط .

– الاستثمار يخلق أساسيات التنمية ، وندرة رأس المال و الاستثمار يؤثر في التنمية ، وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى[3].

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار: إن الإلمام بالغاية من الاستثمار يقتضي التمييز بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة و الاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد و المستثمرون في القطاع الخاص .

و ذلك لأن الأهداف من النوع الأول من الاستثمار تختلف بعض الشيء عن الأهداف في الاستثمار الخاص ففي الاستثمار العام ، يمكن ذكر بعض الأهداف مثل :

– تقديم خدمة معينة للجمهور .

– تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية .

---

[1] مروان شموط ، كنجو عبود كنجو ، مرجع سابق ، ص 10 .

[2] نفس المرجع،ص 11.

[3] منصوري الزين، "**تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2013،ص42.

- مكافحة البطالة .
- محاربة الفقر و رفع مستوى المعيشة .
- تحسين وضع ميزان المدفوعات .

أما أهم أهداف الاستثمار على الصعيد الخاص فهي[1] :

- المحافظة على رأس المال المستثمر .
- تحقيق أقصى عائد ممكن .
- تعظيم القيمة السوقية للأسهم .
- تحقيق السيولة .

المبحث الثاني: سياسات تحفيز الاستثمار.

يسعى القائمون على إدارة الاقتصاد الوطني في أي دولة إلى أن تكون هناك سياسة للاستثمار على درجة عالية من الكفاءة، ذلك لأن زيادة معدل النمو الاقتصادي لن يتحقق بالصورة المطلوبة إلا إذا كانت هناك سياسة تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، بالإضافة إلى أن سياسة الاستثمار يمكن أن تعمل على تحقيق باقي منظومة الأهداف الاقتصادية الأخرى مثل زيادة الدخل الوطني، مستوى التشغيل،... وغيرها من الأهداف الأخرى.

المطلب الأول: التعريف بسياسات الاستثمار.

قبل التطرق إلى توضيح المقصود بسياسات الاستثمار، لابد من الإشارة والتحدث ولو بشكل موجز عن السياسة الاقتصادية وأهم الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

الفرع الأول: ماهية السياسة الاقتصادية[2].

وهنا نعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، فكلما كانت هذه السياسات مرنة، اضحة، غير متضاربة في الأهداف، تتميز بالكفاءة والفعالية، تتواءم مع التحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية، كلما كانت محفزة للاستثمار.

1- تعريف السياسة الاقتصادية :

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، وتعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع ومنسجم وهادف يتم القيام به

[1] مروان شموط ،كنجو عبود كنجو ، مرجع سابق ،ص 13 .

[2] عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص24.

في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال[1].

فنتكلم عن السياسة الاقتصادية لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل، وضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل للتقليل من التضخم، اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات،...

وتحدث السياسة الاقتصادية آثارها، إلا أنه لا يمكننا دائما إدراك هذه الآثار بالنظر إلى الآجال، ويمكن التمييز بين نوعين من الآجال (التأخرات في وضع السياسات الاقتصادية):

– **الأجل الداخلي**: وهو الزمن بين الصدمة الملاحظة و تدابير السياسة الاقتصادية المعتمدة للتأثير على هذه لصدمة، وهو أجل مزدوج فمن جهة نقوم بتقييم الصدمة ومن جهة أخرى نقوم بوضع السياسة الملائمة.

– **الأجل الخارجي**: وهو الزمن الذي يمتد بين اللحظة التي يتم فيها اتخاذ تدابير السياسة الاقتصادية واللحظة التي يظهر فيها الأثر الفعلي على الاقتصاد. هذا ويفسر هذان الأجلان أن آثار السياسة الاقتصادية، لا يمكن قياسها دائما بشكل صحيح و يمكن تقديرها بشكل سيء.

2– أنواع السياسات الاقتصادية :

يمكن التمييز بين أنواع السياسة الاقتصادية تبعا للآثار المتوقعة ما إذا كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل، وعليه نميز بين :

– **السياسات الظرفية**: وتتعلق أساسا بالسياسة الميزانية والسياسة النقدية .

– **السياسات الهيكلية**: وتتعلق أساسا بالسياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية.

كما يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسات الاقتصادية :

2– 1– سياسة الضبط: وهي تتعلق بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظف الشامل. هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع، فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للأزمة).

2– 2 – سياسات الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازني، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القروض،... و نلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

2– 3– سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: وتهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي،

[1] عبد المجيد قدي المرجع السابق، ص25.

وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل[1].

2– 4– سياسة الانكماش: وتهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية. و تؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

2– 5– سياسة التوقف ثم الذهاب: وتتميز هذه السياسة بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

3 – الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية:

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة، وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه تقليديا جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري لكالدور(***KALDOR***).

الشكل رقم (1–1): المربع السحري للسياسة الاقتصادية.

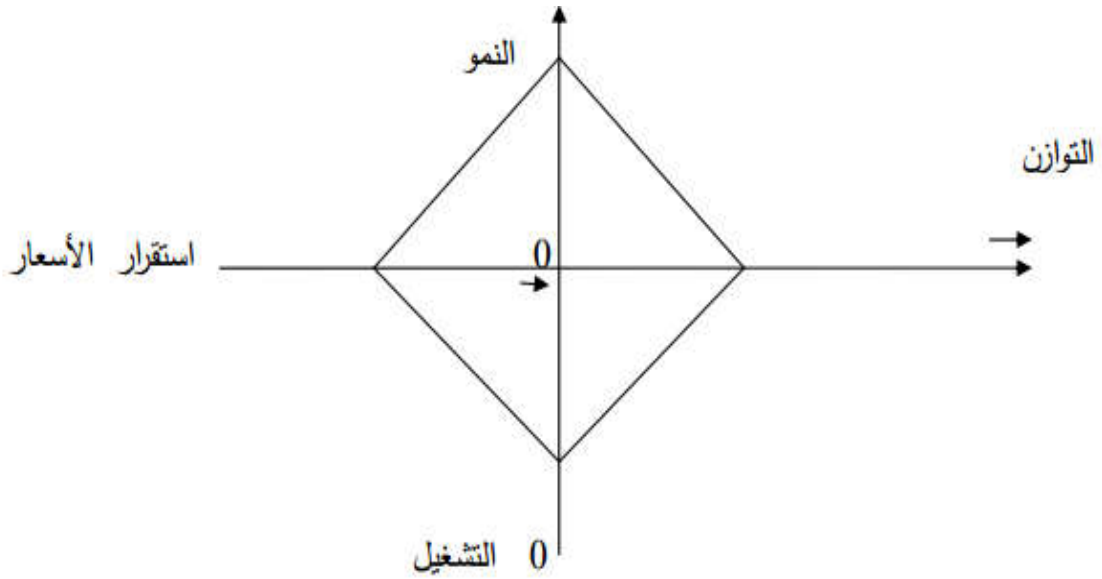

المصدر :عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص24.

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

3– 1– البحث عن النمو الاقتصادي: وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة.[2].

3– 2– البحث عن التشغيل الكامل: يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، بتصرف، ص ص25–33

[2] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، بتصرف، ص ص34 – 36

للمجتمع و التي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي. إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها طبعا العمل.

3- 3- البحث عن التوازن الخارجي: وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلاله، الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، والى تدهور قيمة عملتها. وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة و تنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملة الضعيفة. ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة، أي أن الرصيد الكلي يساوي صفرا.

3-4- التحكم في التضخم: وهذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، إضافة إلى كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية. ويعتبر التحكم في التضخم أولوية لدى الكثيرين حتى إن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل[1].

الفرع الثاني: ماهية سياسات الاستثمار

1- تعريف سياسات الاستثمار: تعرف سياسات الاستثمار على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معين"[2]

ومن خلال هذا التعريف نستخلص ما يلي:

- أن هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى الوطني، ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار وتحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمها.

- أن هناك مناخ استثمار ينطوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، وتتوقف كفاءة سياسات الاستثمار على مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة.

---

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، بتصرف، ص ص41-46.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **"السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"**، مجموعة النيل العربية للطباعة – النشر والتوزيع، مصر، 2007، ص180.

– أن توجهات سياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف.

– أن سياسات الاستثمار لابد أن تكون تحفيزية أي تضع المستثمرين وقبلهم المدخرين في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة.

– أن هناك حاجة لوجود سياسات استثمار على مستوى الوطني تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن، وتتعمق الحاجة إلى سياسات الاستثمار ذات الكفاءة من منطلق أن آثارها تقع على المجتمع ككل وأن أي خطأ في تصميم السياسة يؤثر على المجتمع ككل، فعلى سبيل المثال، إذا لم تساهم سياسات الاستثمار في تحقيق أهداف التوظيف المطلوبة فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة بطالة.

2– العوامل المحددة لقيمة و نمط الاستثمار:

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحددة لقيمة و نمط الاستثمار على المستوى الوطني يجب على صانعي سياسة الاستثمار أخذها في عين الاعتبار و دراستها عند تصميم سياسات الاستثمار التي يخطط لتنفيذها، ولعل أهم هذه العوامل هي :

– هيكل الإنتاج القائم وتوزيعه بين القطاعات و معدلات النمو القائمة[1].

– الادخار الوطني والعوامل المؤثرة فيه وأهمها :

- هيكل الأجور و الدخل و مدى التغيرات المتوقعة فيه.
- هيكل الأسعار و مدى التغيرات المتوقعة فيه.
- السياسات المالية المتوقعة من حيث مدى زيادة أو خفض الضرائب و الإنفاق العام.
- التغير في الأنماط الاستهلاكية، ومعدلات الاستهلاك.
- السلوك الادخاري و النواحي الاجتماعية السائدة.

– حالة الاقتصاد الوطني من حيث الكساد أو الانتعاش، أو حالة التفاؤل والتشاؤم السائدة.

– معدلات النمو والتنمية المستهدفة.

– هيكل الإنتاج المستهدف وتوزيعه بين القطاعات.

3– العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني:

من الضروري على صانعي سياسات الاستثمار تحديد العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار و معايير تقييم

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، بتصرف، ص ص 181- 186

الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني و التي تعرف بمعايير الربحية الاجتماعية، و الربط بين أهداف سياسات الاستثمار و تلك المعايير التي تحكم في هذه الحالة على جدوى الاستثمارات المقدر تنفيذها من عدمه، و هذا ما يطلق عليه "التخطيط التأشيري"، أي محاولة إعطاء حوافز و مزايا مباشرة و غير مباشرة للمشروعات التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع التي تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار .

فإذا تركزت أهداف سياسات الاستثمار في زيادة الدخل الوطني بمعدلات متزايدة بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة الوطنية، وتحقيق التوظيف الكامل وتخفيض معدل البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل، ودعم ميزان المدفوعات وإحداث التوازن الخارجي، والحفاظ على قيمة العملة الوطنية و غيرها، فإن تقييم الاستثمار على المستوى الوطني بمعايير الربحية الاجتماعية، عملية يكون أساسها محاولة التعرف على مدى مساهمة المشروع أو الاستثمار المقترح في تلك الأهداف مع اختلاف الوزن النسبي لكل هدف .

وعلى صانع سياسات الاستثمار على المستوى الوطني أن يوفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة للاقتصاد الوطني، من خلال إعطاء أوزان معينة لمعايير تقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع، و محاولة تحقيق أهداف سياسات الاستثمار بالأدوات المناسبة والتي تتلخص في إعطاء حوافز ومزايا مباشرة و غير مباشرة لجذب الاستثمار نحو تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع بناءا على ما تظهره عملية تطبيق معايير الاستثمار على المستوى الوطني.

المطلب الثاني: أنواع سياسات الاستثمار.

إذا نظرنا إلى سياسات الاستثمار على المستوى الوطني على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة والتي تحكم العملية الاستثمارية من حيث حجم الاستثمار وأولوياته، وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الاستثمار و ملكيته و إستراتيجية الإنتاجية، نمط ومصادر تمويله، و هذا ما يكشف من الناحية التحليلية عن وجود أنواع مختلفة لسياسات الاستثمار، والتي سنتطرق إليها كما يلي:

الفرع الأول: سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الاستثمارية و التوزيع القطاعي للاستثمار:

يقوم صانع السياسات الاستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية، من منطلق محدودية الموارد المتاحة، وبالتالي لابد من العمل على استخدام تلك الموارد أحسن استخدام ممكن في مرحلة التطوير الاقتصادي للاقتصاد الوطني، من خلال تحديد الأهداف الاستثمارية مع الاستناد إلى معايير الاستثمار الملائمة[1] .

[1] القنيعي عز الدين، "أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير"،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2013/2012.

وفي هذه الحالة يعمل صانعو ا السياسة الاستثمارية على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار على مرحلتين هما :

1– في المرحلة الأولى، يتم وضع خريطة استثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الاقتصادية بكل أبعادها، وهذه الأنشطة تنقسم من الناحية الاقتصادية إلى مجموعتين هي :

– **مجموعة الأنشطة السلعية** (مثل النشاط الزراعي)، الأنشطة الصناعية التحويلية، والأنشطة الصناعية الإستراتيجية والتعدينية ونشاط التشييد.

– **مجموعة الأنشطة الخدمية الإنتاجية:** والتي تنقسم بدورها إلى مجموعة أنشطة الخدمات الإنتاجية مثل النشاط السياحي والنقل والمواصلات والتجارة وغيرها،... ومجموعة الأنشطة الخدمية الاجتماعية، والتي تتضمن نشاط الخدمات الصحية والخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

2– في المرحلة الثانية، يتم تحديد أولويات الأنشطة التي ستهتم بها السياسة الاستثمارية، وبناءا على ذلك تتحدد توجهات وحوافز ومزايا وأدوات سياسة الاستثمار في إطار هذا من مداخل تحليل سياسات الاستثمار.

الفرع الثاني: سياسات توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص:

يتجه صانع السياسات الاستثمارية في هذا المجال، إلى التدابير والإجراءات ووضع الأدوات التي تعطي وزنا أكبر للاستثمار إما من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص، ويحدد معالم سياسة الاستثمار لهذا المدخل اتجاه الدول إلى نظام اقتصادي بعينه، فقد يكون اقتصاد يقوم على الملكية العامة أو قد يكون قائما على الملكية الخاصة أو مختلطا.

ويلاحظ في هذا المجال أن الاتجاه السائد في معظم دول العالم هو تطبيق الخصخصة وآليات السوق وبالتالي الاتجاه أكثر إلى تشجيع الاستثمار الخاص. وما يهم في هذا المجال هو أن يضع صانع سياسة الاستثمار الأوزان النسبية الملائمة للاقتصاد الوطني لكل من القطاعين العام والخاص والتي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر درجة من الكفاءة الاقتصادية الممكنة، وفي إطار تحديد الأهداف التي يراد تحقيقها من كلا القطاعين دون تحيز، ويتوقف ذلك على طبيعة الاقتصاد الوطني وهيكله وطبيعة القطاعات المكونة له والأنشطة الغالبة عليه.

الفرع الثالث: سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة:

وهي سياسة مكملة للسياسة السابقة مباشرة، والتي تعني استخدام مجموعة الأدوات والحوافز والمزايا والضمانات و الإجراءات والتدابير التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي سواء في الداخل أو من خلال المناطق الحرة. ويتوقف نجاح سياسة الاستثمار الأجنبي على موقف النظام السياسي والاقتصادي ومدى تقبله للاستثمار الأجنبي وخاصة الاستثمار داخل البلاد، إضافة إلى نظرة الاستثمارات الأجنبية للبلد المضيف من ناحية أنه مؤهل لاستقبال

الاستثمارات الأجنبية العملاقة أم لا. وما يلائم الدول النامية هو تشجيع الاستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة الصناعية التي تستطيع استقبال الشركات المتعددة الجنسيات التي تستطيع أن تربط الإنتاج بالمناطق الحرة بالأسواق الدولية[1].

الفرع الرابع: سياسة توزيع الاستثمار على الأقاليم الاقتصادية و سياسة الاستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي

يتم في السياسة الأولى تحديد الخريطة الاستثمارية طبقا لتقسيم الاقتصاد الوطني إلى أقاليم اقتصادية، ثم يتم تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجه الاستثماري فتستخدم التدابير والإجراءات التي تحقق ذلك.

وقد يكون الهدف إحداث التوازن في التنمية الاقتصادية في بعدها الإقليمي.

وفي السياسة الثانية يقوم صانع السياسات الاستثمارية بالمفاضلة بين سياسة الإحلال محل الواردات، وسياسة الاستثمار من أجل التصدير، فالسياسة الأولى ذات توجه داخلي وتحل فيها المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة، وبذلك فهي لا تشجع على المنافسة، أما الثانية فهي ذات توجه خارجي، وتنتج منتجات من أجل التصدير وتعظيم العائد من النقد الأجنبي في شكل صادرات وتشجع على المنافسة والتطوير في المنتجات والتكنولوجيا، وتتجه معظم دول العالم إلى سياسة الاستثمار من أجل التصدير .

الفرع الخامس: سياسة الاستثمار حسب الفن الإنتاجي و سياسة الاستثمار طبقا لمصادر التمويل:

تتحدد في السياسة الأولى الخريطة الاستثمارية ونمط الاستثمار هنا من منظور عناصر الإنتاج وأسعاره ومدى توافرها، وبالتالي يمكن أن تتجه سياسة الاستثمار و تتحيز نحو مشروعات كثيفة رأس المال، وهناك ما تتجه بدرجة أكثر نحو الاستثمارات في مشروعات كثيفة عنصر العمل.

وتقوم السياسة الثانية على وضع خريطة استثمارية حسب مصادر التمويل، من حيث درجة كفاية المصادر الداخلية وعلى مدى توافر مدخرات محلية لتحقيق الأهداف الاستثمارية، أم لابد من الاستعانة بالمصادر الخارجية، وتتوقف التوليفة المثلى على تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل ومدى توافره، ومن خلال وضع هذه الخريطة الاستثمارية يمكن رسم سياسة الاستثمار المتوجهة أكثر نحو المدخرات المحلية و بدرجة أقل نحو مصادر التمويل الخارجي أو رسم سياسة الاستثمار المتوجهة أكثر نحو الاستفادة من مصادر التمويل الخارجي بدرجة أكبر من المصادر المحلية[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص199-201

[2] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص201-203

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها " الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء توظيف المبلغ الذي يستثمره " ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح "وسائط الاستثمار[1] "وتعد أدوات الاستثمار ذات أهمية بالغة للمستثمر لأنها تمكنه من الحصول على العوائد المرغوب فيها وتمكنه أيضا من زيادة ثروته. وبالإضافة إلى كل هذه المزايا تضمن أدوات الاستثمار ذات السيولة تحقيق السيولة للمستثمر، ومن هنا يمكن القول أن أهمية أدوات الاستثمار تختلف من أداة لأخرى تبعا لمدى تحقيقها للعائد أو الحد الأدنى من الأمان للمستثمر ولمدى إمكانية تحويلها إلى أداة دفع سائلة، وتختلف أدوات الاستثمار من حيث الأهمية، وهي متعددة تجعل من الصعب عرضها جميعا، لذلك نكتفي بعرض أكثرها أهمية[2]:

الفرع الأول: الأوراق المالية .

تعد الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة، نظرا للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها[3] ، ولها عدة أشكال وتختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق، ولها عدة قيم فهناك القيمة الاسمية، القيمة الدفترية، القيمة السوقية وقيمة الإصدار.

وتعرف الأوراق المالية على أنها " أدوات الاستثمار ذات الصيغة القانونية التي تضمن لحاملها حقوقاً وامتيازات لتحقيق عوائد ومنافع في زمن معين تحت شروط معينة .وهي إما أن تكون حقوق ملكية أو حقوقا دائمة"[4]، ومن حيث الدخل المتوقع منه، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من توزيعات الأرباح من سنة لأخرى، ومنها ما هو ثابت الدخل كالسند الذي يتحدد بنسبة ثابتة من قيمته الاسمية[5].

وتتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية، مما يقلل المخاطر التسويقية في هذا النوع من أدوات الاستثمار.

تنقسم الأوراق المالية إلى نوعين رئيسيين هما[6]:

أ- حقوق الملكية (الأسهم): (ونعني بها المشاركة في الملكية، كالأسهم بنوعيها العادية والممتازة). وهي عبارة عن حصص متساوية في ملكية مؤسسة أو شركة مساهمة مثبتة بصكوك قانونية، يمكن تداولها بيعا وشراءا في الأسواق

---

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، المرجع السابق، ص135.

[2] مطر محمد، ، **إدارة الاستثمار "الإطار النظري والتطبيقات العلمية"**، ط 3، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص 80.

[3] آل شيب دريد كامل، "**الاستثمار والتحليل الاستثماري**"، الطبعة العربية، الأردن عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص53.

[4] احمد زكريا صيام، "**مبادئ الاستثمار**"، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان الأردن، بدون سنة النشر، ص26

[5] مطر محمد، المرجع السابق ، ص80

[6] احمد زكريا صيام، المرجع السابق، ص ص26-30

المالية، ويمثل مجموع الأسهم لشخص في شركة معينة نصيب ذلك الشخص في رأس مال الشركة، وتعتبر الأسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال.

ب– حقوق الدائنة (السندات): يمثل هذا النوع من الأوراق المالية قروضا تقترضها المؤسسات الحكومية أو الخاصة، وذلك من أجل تمويل نشاطاتها، كما يمكن استعمال السند من أجل تنظيم الائتمان وعرض النقود، كما يستعمل من أجل محاربة التضخم، أي امتصاص الكتلة النقدية الزائدة.

والسند حق يتعهد من خلاله المقترض بدفع مبلغ معين أخذه مضافا إليه الفوائد المحددة، وبنسبة معينة وبتاريخ محدد، يمكن التداول في السندات بالبيع والشراء في الأسواق المالية، ويعتبر أداة من أدوات الاستثمار الثابت الدخل، كون صاحبه يحصل على فائدة، ويكون محددا بمدة زمنية ، وهناك عدة أنواع من السندات، فهناك السندات الحكومية والتي تصدرها الحكومة مثل سندات الخزينة، وهناك السندات الخاصة والتي تصدرها المؤسسات والشركات الخاصة ، والسندات الحكومية أكثر مصداقية من السندات الخاصة وأكثر أمانا .

الفرع الثاني: العقار

يحتل الاستثمار في العقار المرتبة الثانية بعد الأوراق المالية في عالم الاستثمار، ويتم الاستثمار في العقار بشكلين، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، فالشكل المباشر عندما يقوم المستثمر بحيازة عقار حقيقي (مثل شراء مبنى، أرض.....)، أما الشكل غير المباشر فعندما يقوم المستثمر بحيازة سند عقاري، أو المشاركة في محفظة مالية لأحد صناديق الاستثمار العقاري ، ويلقى الاستثمار في مجال العقار إقبالا كبيرا سواء من المستثمرين الأجانب أو المحليين.

الفرع الثالث: السلع

تعد السلع أداة من أدوات الاستثمار، وهناك دول أنشأت بورصات خاصة بذلك، مثل بورصة القطن في مصر وبورصة الشاي في سيرلانكا، وتعد السلع أحد أدوات الاستثمار المهمة، نظر لتمتعها بمزايا اقتصادية خاصة، تجعل منها أداة استثمارية جيدة[1] ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود تسمى بالعقود المستقبلية، وهي عبارة عن عقود بين طرفين، المنتج للسلعة والوكيل أو السمسار، وغالبا ما يكون مكتب سمسرة، وذلك بتعهد المنتج بتسليم السمسار كمية من سلع معينة بتاريخ معين في المستقبل وسعر متفق عليه مقابل الحصول على تغطية أو عمولة تحدد بنسبة معينة من مبلغ العقد ، وتتمتع هذه الأدوات بدرجة عالية من المرونة

[1] احمد زكريا صيام، مرجع سبق ذكره ، ص56.

والسيولة لأن سعرها محدد ومعلن في السوق، وبالتالي لا تخضع للمساومة كما يحدث في أدوات الاستثمار الأخرى، وتشبه المتاجرة في السلع المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه، لأن لكل منها سوقا متماثلة إلى حد كبير، ويكمن الاختلاف في أن للأوراق المالية سوقا ثانوية، في حين لا يوجد مثلها بالنسبة للسلع، كما يتمتع كلاهما بدرجة عالية من السيولة.

الفرع الرابع: المشروعات الاقتصادية

وهي من بين أدوات الاستثمار الأكثر انتشارا في الوقت الحالي، وتتمثل في المشروعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية، و تتصف بأنها تمتلك أصولا حقيقية، لأن مجمل المشروعات الاقتصادية تملك أدوات حقيقية، مثل الآلات والمباني ووسائل النقل ...الخ ، ويساعد الاستثمار في المشروعات الاقتصادية على خلق القيمة المضافة للاقتصاد القومي، وبالتالي تساعد على زيادة الناتج القومي وفي تراكم رأس المال الثابت.

الفرع الخامس: العملات الأجنبية

أدت التجارة الدولية إلى حتمية التعامل بالعملات الأجنبية، وذلك من اجل تسوية المعاملات بين الدول، ولم يكن سوق العملات مزدهرا قبل عام 1972 عندما كانت قاعدة الذهب هي السائدة في التعامل[1].

وعندما تم إلغاء هذه القاعدة ظهرت أهمية هذه الأسواق، وظهرت أسوق للعملات الأجنبية مثل سوق لندن وباريس وطوكيو وغيرها من الأسواق.

[1] احمد زكريا صيام، مرجع سبق ذكره ، ص60

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري

تعددت الأفكار الاقتصادية بتعدد النظريات وتعارضها مع بعضها البعض لتحليل مصادر التنمية الاقتصادية وسبل زيادة الإنتاجية والتي هدفها إشباع الحاجات البشرية، والذي يرتكز على مفهوم الاستثمار. حيث يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى، إلا أن نصيب أي دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري للدولة الجاذبة للاستثمارات والمحفزة لها بهذه الدولة.

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري، فيعرف مناخ الاستثمار بأنه "مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار أم لا"[1] ويرى الاقتصاديون أنه " البيئة التي يمكن للقطاع الخاص – الوطني والأجنبي – أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات.

كما عرف المناخ الاستثماري بأنه " مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته من بلد إلى آخر".

كما عرف المناخ الاستثماري في دراسة أخرى بأنه " مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية المحيطة بأي مشروع استثماري، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في اتخاذ المستثمر لقراراته بدءا من الاستثمار حتى يجني المستثمر ثمار استثماراته وتوسعاته.

إن مفهوم المناخ الاستثماري يمكن أن ينظر إليه على أنه يتمثل في "ذلك النظام الذي يتفاعل مع البيئة والمجتمع (بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات مختلفة) والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتشريعية والثقافية والطبيعية، وهذا بإضافة إلى العناصر الأساسية المكونة له، ومقومات نجاحه التي تعمل من خلال مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية المؤثرة في ثقة المستثمر والجاذبة له بأقل مخاطر وأعلى عائد محقق". كما أن المناخ الاستثماري هو " محصلة إدارة جيدة للاقتصاد القومي، استخدام أدوات السياسة

[1] أميرة حسب الله محمد، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2005، ص 34

الاقتصادية (بخاصة المالية والنقدية)، بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادية وإطلاق قدراته التنافسية محليا وعالميا"[1].

من التعريفين السابقين يمكن القول أن المناخ الاستثماري هو مجموعة الظروف الطبيعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر، سلبا أو إيجابا في بيئة النشاط الاستثماري وقرارات المستثمرين (المحليين و الأجانب) الحاليين والمحتملين مستقبلا.

المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري[2]

المناخ الاستثماري هو ذلك المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، حيث تؤثر المحصلة النهائية لتفاعلهم معا بشكل نهائي في مدى كفاءة المناخ الاستثماري ككل.

وفيما يلي إيضاح لكل من المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي:

أولا– المناخ السياسي: هناك مجموعة من العوامل تؤثر في مدى ملائمة المناخ السياسي الاستثماري بالدولة، حيث إن عدم توافر الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار، وهنا يفقد المستثمر الثقة في استقرار الحكومة ومن ثم هجرة رأس المال مما ينتج عنه عدم الاستقرار الاقتصادي.

وهناك أمثلة عديدة أدى فيها عدم الاستقرار السياسي إلى هجرة رأس المال، حيث كانت كثير من الدول مسرحا للعمليات الحربية مثل الغزو النازي لأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي، حيث أدى ذلك إلى عجز ضخم في موازين مدفوعات دول أوربا الغربية وكذلك دول أمريكا اللاتينية مما نتج عنه انقلابات وثورات عسكرية وخلق عدم استقرار سياسي واقتصادي.

وفيما يلي إيجاز للعوامل المؤثرة على المناخ السياسي:

1- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.

2- حالة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة خلال العشرة أو العشرين سنة القادمة.

3- موقف الأحزاب الداخلية والمحليات في الدول تجاه الاستثمارات الأجنبية.

4- دراسة العلاقة بين بقاء الزعيم الحاكم وحالة الاستقرار السياسي ومدى الأثر إذا ظل باقيا أم يختل النظام برحيله أو وفاته.

---

[1] على لطفي، "**الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**"، ط1 القاهرة جمهورية مصر العربية، إصدارات المنظمة العربية، ص ص27-28

[2] نفس المرجع ، ص ص 29-30

5- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6- دور المؤسسة العسكرية في إدارة دفة شؤون البلد المضيفة ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

ويعتبر المناخ السياسي محوريا مهما في التأثير على المناخ الاستثماري، حيث يعمل على تقليل عنصر المخاطرة لدى المستثمر ويوفر الاستقرار السياسي لما له من أهمية في جذب الاستثمارات.

ثانيا- المناخ الاجتماعي والثقافي[1]:

يتمثل هذا المناخ في مجموعة العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويمكن إيضاح المناخ الاجتماعي والثقافي في النقاط التالية:

1- دور النقابات العمالية والتدريبية والحرفية المستخدمة.

2 – السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة.

3- معدل النمو السكاني ومقدار المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

4- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

5- درجة الوعي الشعبي بجهود الحكومة وتنفيذها لخطط وبرامج التنمية.

6- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي مثل درجة التفهم للدول المضيفة للشركات متعددة الجنسيات ودورها داخل الدولة.

ثالثا- المناخ الاقتصادي:

يتمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر وعلى نشاط المشروع وهي كما يلي:

1- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة.

2- مدى تطوير البنية التحتية ومدى صلاحيتها.

3- منافذ التسوق الداخلية والخارجية المؤثرة على القوة الشرائية ودرجة حرية الدخول للمشروعات.

4- درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية

5- دور وسائل الدعاية والإعلان عن السلع المنتجة.

6- توافر العمالة المدربة والماهرة.

[1] على لطفي، المرجع السابق، ص ص 30-32

7- مرونة السياسة الاقتصادية – المالية والنقدية- وهو ما يهتم به المستثمر وخاصة السياسة الضريبية وما تحتويه من إعفاءات ضريبية ورسوم جمركية وكذلك سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى ثباتها واستقرارها.

8- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر.

9- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحتية للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ومدى كفاءة سوق المال والبورصة داخل الدولة.

10- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم بحد أدنى خمس سنوات.

11- درجة الحماية للمستثمرين داخل الدولة من حيث درجة ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والإنتاج والأرباح الممكنة للأجانب.

12- معدل الفرص الاستثمارية المتاحة داخل الدولة ذات المخاطر المنخفضة.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار وسياسة الاستثمار

يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، وهي السياسة المالية والنقدية الجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية و القانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد وطني، وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية من عدمه.

الشكل رقم (1-2): مناخ الاستثمار وسياسة الاستثمار.

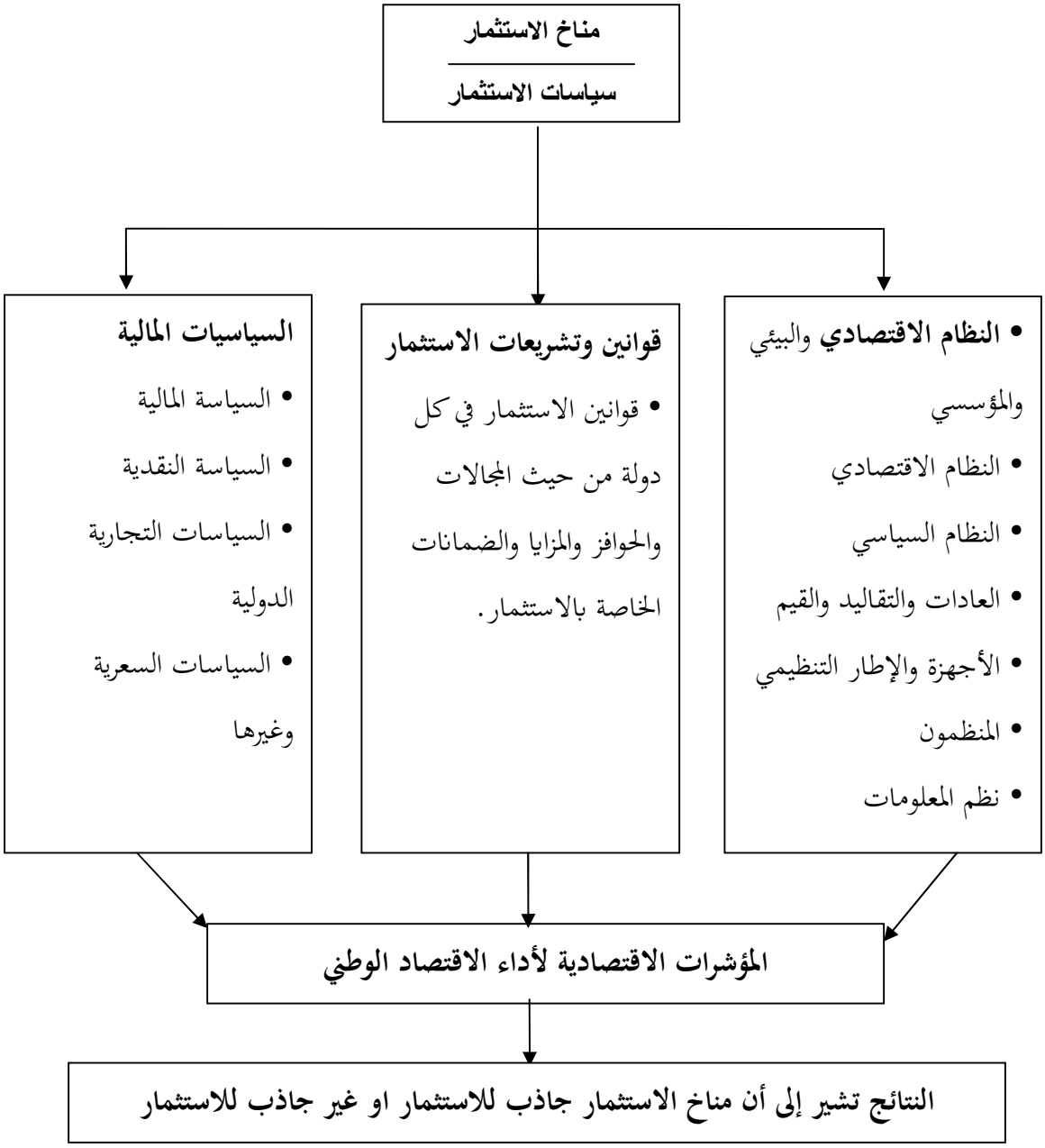

المصدر :عبد المطلب عبد الحميد"السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية للطباعة – النشر والتوزيع، مصر، 2007، ص190

و يمكن عرض كل مكون من هذه المكونات بإيجاز كما يلي[1]:

الفرع الأول: النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي

فكلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب وزيادة معدلات الاستثمار، تحسن مناخ

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص190- 191

الاستثمار وازدياد كفاءة وفعالية سياسات الاستثمار، والعكس صحيح. وتنطوي تلك الأنظمة على:

1- النظام الاقتصادي: فكلما كان متجها إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق كلما كان جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح .

2- النظام السياسي: والأهم أن النظام الاقتصادي يعمل من خلال النظام السياسي، فكلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار، وهذا يرتبط بمدى الاستقرار السياسي، فكلما كان النظام السياسي مستقرا كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح. و يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني فكلما كان النظام الأمني مسيطرا على الأمن كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.

3- النظام البيئي: وهو مجموعة القيم والعادات و التقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت إيجابية كلما كانت مشجعة و جاذبة للاستثمار .

4- النظام المؤسسي: ويتكون هذا النظام من عدة عناصر وهي:

4-1- النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي: كلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للاستثمار وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي الذي تعمل من خلاله تتميز بالكفاءة الإدارية و التنظيمية كلما كانت جاذبة للاستثمار، بل كلما اتجهت إلى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الاستثمار كلما جذبت الاستثمار.

4-2- المنظمون: فكلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.

4-3- نظام المعلومات الاستثمارية: فكلما توافر نظام معلومات استثمارية يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار[1].

الفرع الثاني: قوانين وتشريعات الاستثمار

وهي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين والتشريعات المكملة مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، قانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار. وقانون الاستثمار والقوانين المكملة غالبا ما تنطوي على مجالات الاستثمار وتنظيمه في الداخل وفي المناطق الحرة، وتحدد مجموعة من الضمانات والمزايا والإعفاءات للاستثمار.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص192 - 194

الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية

ونقصد بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، فكلما كانت هذه السياسات مرنة، واضحة، غير متضاربة في الأهداف، تتميز بالكفاءة والفعالية، تتواءم مع التحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية، كلما كانت جاذبة للاستثمار، وأهم هذه السياسات هي:

1- السياسة المالية: و يمكن النظر إليها على أنها جاذبة للاستثمار كلما كانت السياسات الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية و الجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسبا، كان ذلك جاذبا للاستثمار و تكون السياسة المالية جاذبة أيضا للاستثمار كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية، و تبتعد عن تشويه هيكل الأسعار. و كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال.

2- السياسة النقدية: كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، و المهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب و تتسم بالاستقرار.

3- سياسة التجارة الدولية: كلما كانت تلك السياسة تحررية، محفزة لتنمية الصادرات و مشجعة للاستثمار من أجل التصدير كلما كانت جاذبة للاستثمار. و كلما كانت تلك السياسة تحررية للواردات ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، و تتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية كلما كانت جاذبة للاستثمار.

4- السياسة السعرية: كلما كانت تحررية، و عملت بآلية السوق في تحديد الأسعار بحرية، كلما كانت جاذبة للاستثمار[1].

الفرع الرابع: المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الوطني

وهي مجموعة من المعايير والمحددات التي يشير تحليلها إلى درجة جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار، و هي تأتي محصلة لعمل كل المكونات السابقة، و جزءا من إطارها الكلي.

والشكل الموالي يلخص هذه المؤشرات الاقتصادية:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص195 - 199

الشكل رقم (1-3): المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الوطني

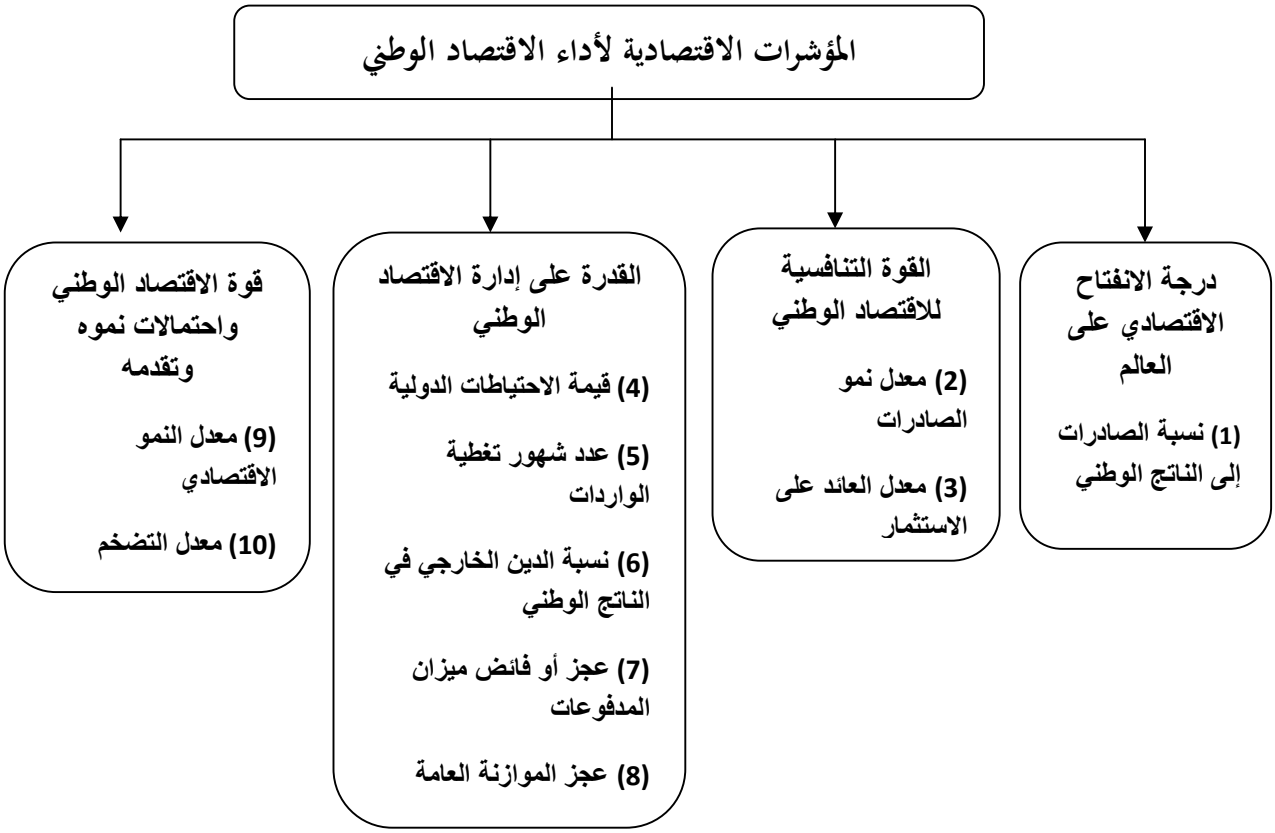

المصدر :عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية للطباعة – النشر والتوزيع، مصر، ص196

لابد من الإشارة إلى أنه يمكن الوصول إلى نتيجة إجمالية لكل هذه المؤشرات العشرة، فإذا كانت معظمها إيجابية يصبح الاقتصاد في مجموعه جاذبا للاستثمار مع النصح بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي لمعالجة النقاط السلبية، و العكس صحيح إذا كانت معظم المؤشرات سلبية فإن الاقتصاد في هذه الحالة يكون طاردا للاستثمار و يكون أمامه وقت طويل لعلاج هذا الوضع[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص195-196

خاتمة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي العام لهذه الدراسة، حيث تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار الذي يعتبر من المفاهيم المهمة التي ينبغي تحديدها بدقة في مثل هذه الدراسة.

أوضحنا المعنى اللغوي و المعنى الاقتصادي له، مستنتجين أن الاستثمار في مفهومه العام يعمل على تنمية القطاع الاقتصادي والاجتماعي، لذا تسعى الحكومات إلى وضع مختلف البرامج ورسم السياسات المختلفة لتشجيع وجذب مختلف الاستثمارات بصفة عامة ، وتعمل جاهدة لتهيئة المناخ الاستثماري في جلب الاستثمارات ، وذلك لأهمية العلاقة بين المناخ الاستثماري وسياسات الاستثمار ومدى فاعليتها في تحديد مستوى جودة بيئة الأعمال لأي بلد . ومن ثم اندفاع المستثمرين إلى الاستثمار في البلدان ذات المناخ الاستثماري الجيد و الجذاب، والهروب أو الامتناع عن الاستثمار في الدول ذات المناخ الاستثماري غير المحفز و ربما المنفر (الطارد). إذ "ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد في تحقيق الثقة للمستثمر و زيادة عامل الأمان لمخاطر الاستثمار .

مقدمة الفصل الثاني

أصبحت عملية إدارة سياسات التنمية الاقتصادية في العصر الحديث تتطلب صورة أساسية عن
تحرير سوق رأس المال وتشجيع الاستثمار بشقيه الأجنبي و المحلي، ولهذا سعت الجزائر إلى إتباع إجراءات للقيام بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى إرساء قواعد تسيير مناسبة للرهانات التي تواجه التنمية في الجزائر وتعطي أهمية كبيرة لبعض العناصر الاقتصادية نذكر بالخصوص عنصر الاستثمار وترقيته على المستوى الوطني، وذلك بفضل اهتمام السلطات بمسألة دعم سياسة التشغيل ومحاربة البطالة وتحقيق الأمان الوظيفي بالجزائر من خلال تلك البرامج الاستثمارية التي سطرتها بهدف تدارك الضعف والتخلف بالإضافة إلى تشجيع مختلف القطاعات في المجتمع خاصة القطاع الصناعي من خلال إنشاء هيئات مكلفة بدعم المستثمرين وسنوضح مختلف هذه السياسات ودورها في إنعاش القطاع الصناعي في الفصل الثاني الذي تناولنا فيه مايلي:

المبحث الأول: السياسات التحفيزية للاستثمار في الجزائر خلال 2000-2015.

المبحث الثاني: تقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال فترة 2000-2015.

المبحث الثالث: أبعاد وتوجهات إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر2000-2015.

المبحث الأول: السياسات التحفيزية للاستثمار في الجزائر خلال فترة 2000 - 2015

المطلب: الأول: الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر

عرفت الجزائر جملة من النصوص التشريعية المنظمة للاستثمارات، منها ما كان يخص مرحلة الاقتصاد المخطط، ومنها ما يخص و يساير التوجهات الجديدة التي سلكها الاقتصاد الوطني (الاقتصاد الحر)، وعليه فقد عرف تطور قانون الاستثمارات في الجزائر مرحلتين هامتين هما :

مرحلة ما قبل الإصلاحات، و مرحلة الانفتاح الاقتصادي، إلا أننا سنتطرق إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي فقط.

الفرع الأول: قانون الاستثمارات خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل في الاقتصاد الجزائري، حيث تميزت بصدور أهم القوانين المنظمة والمسيرة للاستثمار بشكل عام و الاستثمار الخاص بصفة خاصة. حيث عرفت في البداية إصدار قانون النقد والقرض و هو قانون 90- 10 في 14 أفريل 1990، و قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 وهو قانون 93- 12 في 05 أكتوبر 1993، ثم قانون 01-03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[1].

1- قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض :

صدر القانون رقم 90-10 في 19 رمضان 1410 ه، الموافق ل 14 أفريل1990 والمتعلق بالنقد والقرض، وهدفه هو تنظيم قواعد اقتصاد السوق، وتنظم سوق الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، وإعادة تنظيم البنوك التجارية، ودورها في تمويل استثمارات المؤسسات وتحديد مهام البنك المركزي بنك الجزائر[2].

و أهم ما جاء به قانون 90- 10، نختصره في المواد التالية :

المادة 181: وتنص على أنه" يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري."

المادة 182: وتنص على أنه "يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر"[3].

المادة 183: وقد رخصت لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني. ويحدد مجلس النقد و القرض، كيفية

[1] القينعي عز الدين، "أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2013/2012،ص38.

[2] عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه، تخصص: فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003،ص144.

[3] القانون 90- 10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق ل 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990، ص541.

إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال :
- إحداث و ترقية الشغل.
- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين.
- اقتناء و استخدام تكنولوجيا حديثة و توازن سوق الصرف[1].
وبناءا على مضمون المواد السابقة، نستنتج أن قانون النقد والقرض يأخذ بجنسية رأس المال وليس بجنسية الأشخاص و لقد كرس القانون 90- 10 مجموعة من المبادئ الأساسية و التي تخص الاستثمار، نستعرضها كما يلي :
المبدأ الأول: كانت حرية الاستثمار هي أهم مبدأ نص عليه قانون النقد و القرض، غير أن هذه الحرية كانت غير تامة لأن هذا القانون ولاسيما قانون 1966 ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها على أن يكون هذا موضح في نص تشريعي كما جاء في المادة 183 من هذا القانون حيث حددت تدخل رأس المال الخاص خارج القطاعات الخاصة بالدولة.
المبدأ الثاني: و قد نص هذا القانون أيضا على حرية تنقل رؤوس الأموال و هذا بعد الحصول على تأشيرة بنك الجزائر و هذا خلال مدة شهرين (60 يوم) من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر، و هو ما نصت عليه صراحة المواد 184، 185، 186 من قانون النقد و القرض 90- 10.
المبدأ الثالث لم ينص هذا القانون صراحة على أي ضمانات ماعدا الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها الجزائر، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة صدور هذا القانون لم تقم الجزائر بتوقيع أي اتفاقية في ميدان الاستثمار. كما أن هذا القانون نص فقط على ضمان تحويل رؤوس الأموال.
المبدأ الرابع: عمل هذا القانون على تبسيط عملية قبول المشاريع الاستثمارية من طرف مجلس النقد والقرض حيث يحصل المستثمر على قرار المطابقة في مدة أقصاها شهرين (02) بعد تقديمه لملف وطلب الاستثمار، وإذا لم يتحصل على هذا القرار خلال 60 يوم يستطيع المستثمر أن يعتبر طلبه مرفوض وبالتالي يمكنه تقديم طعن في القرار حسب المادة 50 من القانون و يرفع هذا الطعن إلى الغرفة الإدارية للمحكمة العليا للنظر فيه[2].

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن قانون النقد و القرض من خلال نصوصه ألغى التمييز القائم بين المستثمر المقيم وغير المقيم، و اعتمد مبدأ المساواة في التعامل بينهما من حيث الحقوق والواجبات، و يمثل أيضا بداية الانفتاح الاقتصادي على الرأسمال الأجنبي، و قصد مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني، أوجب على الدولة إعادة النظر في أطرها القانونية، و تجسد ذلك من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12[3].

[1] القانون 90- 10، المتعلق بالنقد والقرض، ص541.
[2] بوغزالة محمد نجلاء، المرجع السابق، ص43.
[3] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر1993.

2- قانون الاستثمارات الصادر في 1993:

لقد كانت سنة 1993 سنة حاسمة وهامة من أجل التحول إلى اقتصاد مبني على المبادرة الخاصة وتفتح الجزائر على اقتصاد السوق الخارجي. حيث جاء هذا القانون ليشجع الاستثمار الخاص بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، وبذلك تكون الجزائر قد فتحت الباب لرأس المال الخاص بهدف الخروج من مأزق المديونية وبالتالي السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعد قانون ترقية الاستثمار أول قانون خاص بالاستثمارات بصفة عامة وكاملة، حيث جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية[1]

وفي إطار توجه الاقتصاد الوطني نحو تحرير العوامل المحركة للاقتصاد و منه الانفتاح على اقتصاد السوق تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، حيث جاء كتكملة للقانون 90- 10 المتعلق بالنقد والقرض، إذ يهدف إلى تحسين الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية[2]، من أجل تطوير الاستثمار في الجزائر، و بالتالي اعتمد هذا القانون على مبادئ أساسية وهي:

- حرية الاستثمار بالنسبة للمقيمين وغير المقيمين.
- التصريح بالاستثمار بطريقة سهلة وبسيطة.
- تعيين الشباك الوحيد في الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار **APSSI** كسلطة وحيدة لدعم ومساعدة المستثمرين.
- التأكيد على الضمانات لتحويل رؤوس الأموال المستثمرة و الأرباح أيضا كما أن القانون يضمن اللجوء إلى التحيكم الدولي في حالة الخلاف والمنازعات.
- سن الإجراءات من أجل تشجيع و تحفيز الاستثمارات المقامة على أساس نوعين من النظام، النظام العام والنظام الخاص بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المبرمة في إطار الاستثمار .

و كانت تهدف السلطات العامة من خلال هذا القانون إلى ما يلي :

- البحث عن طريقة لدمج الاقتصاد الوطني عن طريق بعث الاستثمارات الخاصة نحو حلقة الإنتاج.
- التأكيد على رغبة الدولة للانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية و لكن خارج القطاعات الإستراتيجية لها وبالتالي خلق مناخ من الثقة و الاستقرار اتجاه المستثمرين الخواص الوطنيين وخاصة الأجانب.
- توسيع مساهمة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي في تحقيق برامج جديدة للاستثمار و التي تهدف إلى الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المسطرة من طرف الدولة[3].

---

[1] القينعي عز الدين، المرجع السابق،ص40.

[2] عبد الرحمن تومي، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر –الواقع و الآفاق**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص90.

[3] بوغزالة محمد نجلاء، المرجع السابق، ص53

3- قانون الاستثمارات الصادر في سنة 2001 :

أدخلت تعديلات على قانون الاستثمار بصدور أمر رقم 01- 03 في أوت 2001 يتعلق بتطوير لاستثمار، مناخه وآلية عمله، و ذلك من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النقائص والقصور التي ظهرت في المرسوم التشريعي رقم 93- 12، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه. ولقد جاء الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات، إذ يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة، وارتكز هذا الأمر على مبادئ أساسية أهمها :

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة.
- تستفيد الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات النصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- تخضع الاستثمارات التي استفادت من المزايا، قبل انجازها، لتصريح بالاستثمار لدى الوكالة[1].

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار بالجزائر

أولا: الامتيازات والإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين

تضمن المرسوم 93-12 مجموعة من الحوافز والإعفاءات و الامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين و التي نوجزها فيما يلي :

1- النظام العام للامتيازات : ويتضمن التدابير التالية :

أ- امتيازات برسم انجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات من الامتيازات التالية برسم انجاز الاستثمار طوال فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات أو المدة المحددة في المادة (14) ، ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر ب 5 % تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها

[1] المادة رقم 01 من الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص05.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 03% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، و يمكن أن تكون هذه السلع محل تنازل أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة[1].

ب- امتيازات برسم استغلال الاستثمار: يمكن أن يستفيد الاستثمار، بناء على قرار الوكالة، من الامتيازات التالية ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله :
- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان (02) وأقصاها خمس (05) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة في المقطع السابق.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه.
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 07% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة في المقطع الأول أعلاه، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي. وتحدد كيفيات تطبيق المقطع السابق، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم[2].

ج- امتيازات برسم التصدير: تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتموين المنتوجات المعدة للتصدير، إعفاء من الحقوق والرسوم، وتستفيد كذلك عمليات الخدمات المرتبطة بالمشتريات المذكورة أعلاه من نفس الإعفاء من الرسوم[3].

2- امتيازات المناطق الخاصة :

تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، والمصنفة حسب مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية[4]، من الامتيازات برسم انجاز الاستثمار، والامتيازات برسم الاستغلال، و نوردها فيما يلي :

أ- امتيازات برسم انجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، طيلة فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة، من الامتيازات التالية :
- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار

[1] المادة 17، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار .
[2] المادة 18، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار
[3] المادة 19، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار
[4] المادة 20، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار

الاستثمار.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 5 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.

- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة، سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة[1].

ب- امتيازات برسم استغلال المشروع: يمكن أن تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة من الامتيازات التالية :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات.

- تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الأول أعلاه.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الأول أعلاه.

تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة خمس سنوات قابلة للتمديد، بناء على قرار الوكالة[2].

كما يمكن للدولة أن تمنح بشروط امتيازية، قد تصل إلى الدينار الرمزي، تنازلات عن أراض تابعة للأملاك الوطنية لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة[3].

3- امتيازات المناطق الحرة :

تعرف المنطقة الحرة على أنها مساحات مضبوطة حدودها، تمارس فيها أنشطة صناعية

[1] المادة 21، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.
[2] المادة 22، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.
[3] المادة 23، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

وخدمات و/أو أنشطة تجارية، وتحدث بمرسوم تنفيذي بناءا على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، و يحدد موقعها الجغرافي وحدودها وقوامها ومساحتها و عند الاقتضاء يحدد الأنشطة التي يسمح بممارستها فيها و يمكن أن تشتمل أرض الأساس على مطار أو ملك وطني مينائي أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية. يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقا من تقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها في مناطق من التراب الوطني، تسمى مناطق حرة، حيث تتم عملية الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة، و تنجز الاستثمارات المذكورة في مجال نشاطات موجهة للتصدير[1].

ويفهم من التصدير حسب المادة 26 من المرسوم التشريعي رقم 93- 12، أنه تسويق السلع والخدمات التي أنتجتها هذه الاستثمارات خارج الإقليم الجمركي الوطني بما فيها المناطق الحرة.

وتعتبر العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني كأنها من عمليات التجارة الخارجية في مفهوم التشريع المعمول به .

وتستفيد الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة، من الامتيازات التالية :

- تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة، بعنوان نشاطها، من جميع الضرائب والرسوم والقطاعات ذات الطابع الجبائي و شبه الجبائي والجمركي، باستثناء تلك المحددة أدناه:

• الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع.

• المساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي، غير أنه يجوز للعمال من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة "غير مقيم " قبل توظيفهم أن يختاروا نظاما للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري، إلا إذا كانت هناك أحكام مخالفة نصت عليها اتفاقيات المعاملة بالمثل الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي، وقعتها الجزائر مع الدول الأخرى التي يكون هؤلاء العمال من رعاياها، وفي هذه الحالة، لا تلزم الجهة المستخدمة ولا العامل بدفع المساهمات والاشتراكات في الضمان الاجتماعي بالجزائر .

- تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة، من الضرائب.

- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم.

- تستورد السلع والخدمات التي تدخل في انجاز الاستثمار أو التي هي لازمة لاستغلاله بكل حرية.

وتتم تسوية هذه العمليات وفق تنظيم الصرف الخاص بالمناطق الحرة.

[1] محمد بودهان، "**الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**"، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص164.

- يرخص للمستثمرين في المناطق الحرة، أن يقوموا ببيع حصة من إنتاجهم الخاص في الجزائر، وتكون هذه البيوع خاضعة للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لاسيما ما يحكم منهما التجارة الخارجية[1].

-كما يمكن للمستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة، عمالا تقنيين ومؤطرين من جنسية أجنبية بدون تحديد عدد العمال لكل مؤسسة. ويكون توظيف العمال الأجانب المنصوص عليهم بمجرد تصريح لدى مصالح التشغيل المختصة إقليميا[2].

4- امتيازات المستثمر الأجنبي :

يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها. ويعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة، إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة، ويسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص[3].

5- امتيازات الاستثمارات المنجزة في مناطق أقصى الجنوب:

أتى قانون الاستثمارات بمجموعة من الامتيازات تخص المناطق الجنوبية، إذ قسمت هذه المناطق إلى قسمين :

القسم الأول: تتمثل مناطق أقصى الجنوب، المساحة الإقليمية المشكلة، من المناطق الإدارية للولايات التالية: تندوف - أدرار - تمنراست - إليزي.

وتستفيد الاستثمارات المنجزة بهذه المناطق، من الامتيازات التالية :

أ- في مرحلة إنجاز الاستثمار :

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

- تطبيق معدل مخفض يقدر بـ 5 %، فيما يخص الحق الثابت على العقود التأسيسية، والزيادات في رأس المال.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات، التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة **(TVA).**

---

[1] نفس المرجع ، ص163.

[2] المادة رقم 33، المرسوم التشريعي 93- 12 المتعلق بترقية الاستثمار.

[3] القينعي عز الدين، المرجع السابق، ص45.

- تطبيق معدل مخفض يقدر ب 5 %، في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار[1].

إذا كانت مداخيل ناتجة عن نشاط قائم في ولايات: تندوف -أدرار- تمنراست- إليزي. فإن القانون الجبائي يمنح بشكل استثنائي، تخفيض عن مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، و الضريبة على أرباح الشركات مقداره 50 % لمدة 5 سنوات ابتداء من أول جانفي 2000، بمعنى أن نسبة التخفيض (50%) تطبق على المداخيل المحققة في السنوات 2000-2001-2002- 2003 -2004.

ب -في مرحلة استغلال الاستثمار :

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات **(IBS)** ، والدفع الجزافي**(VF)** ، والرسم على النشاط المهني **(TAP)** .

- إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار، من الرسم العقاري. ابتداء من تاريخ الحصول عليها لمدة 10 سنوات.

- الإعفاء بعد مدة 10 سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة على رقم الأعمال المحقق من الصادرات[2].

القسم الثاني: و تتمثل في المساحة الإقليمية المشكلة، من المناطق الإدارية للولايات التالية : بشار، غرداية، ورقلة، النعامة، الأغواط، الوادي، بسكرة والجلفة.

يتمتع المستثمرين في الولايات المذكورة بنفس الامتيازات المذكورة في المناطق الخاصة بالإضافة إلى ما يلي:

- تتكفل الدولة بـ 50 %من قيمة الأشغال للبنايات القاعدية.
- تخفيض 50 % من ثمن تنازل عن الأراضي الحكومية.
- تخفيض لنسبة الفوائد عن قروض الاستثمار .

في مرحلة الاستغلال ولمدة 5 سنوات تتكفل الدولة كليا بمساهمة أرباب العمل للضمان الاجتماعي ولمدة 7 سنوات إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الرسم علي النشاط الصناعي والتجاري وبعد انقضاء فترة الإعفاء، يأتي وبصفة دائمة، تطبيق ضريبة على أرباح الشركات بنسبة 16.5% لكل الأرباح المعاد استثمارها بالمناطق الخاصة وفي حالة التصدير، يتم الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط التجاري والصناعي تتناسب مع رقم الأعمال المحقق في عمليات التصدير[3].

[1] عبد القادر بابا، المرجع السابق، ص153

[2] عبد القادر بابا، المرجع السابق، ص ص153- 154.

[3] القينعي عز الدين، المرجع السابق، ص ص45- 46.

ثانيا: المزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين:

وفق الأمر رقم 01-03، هناك مزايا مقدمة تخص النظام العام، و مزايا مقدمة تخص النظام الاستثنائي:

1- مزايا النظام العام: زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات مما يأتي:

أ- بعنوان إنجازها:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب - بعنوان الاستغلال: بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، يستفيد لمدة سنة إلى ثلاث سنوات إذا قام بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني، ويمكن رفع هذه المدة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشأ أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط[1].

2- مزايا النظام الاستثنائي: تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة[2]، من المزايا الخاصة الآتية :

أ- بعنوان إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2%، فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه

[1] القينعي عز الدين، المرجع السابق، ص49.
[2] المادة 10، الأمر رقم 01- 03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

السلع و الخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- بعنوان استغلال الاستثمار:

- الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك[1].

وتجدر الإشارة، إلى أنه هناك أمر رقم 09- 01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، احتوى على مزايا إضافية للاستثمار، يمكن أن يقررها المجلس الوطني للاستثمار.

المطلب الثالث: مجهودات الدولة في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار

لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات مستمرة لتهيئة وخلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات المحلية، وكذلك خلق عدة وكالات مهمة كان الهدف منها خلق جو مناسب وتدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار المحلي وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الهيئات المتعلقة بالاستثمار المحلي.

الفرع الأول:الصناديق الوطنية الكفيلة بدعم الاستثمار المحلي

أولا: لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها CALPI

01- تقديم اللجنة: تأسست اللجنة بناءا على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين، وترتكز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي والتشاور المحلي، حيث أن هذه اللجنة
تتشكل من الوالي أو ممثله رئيس ومدير الدراسات وتهيئة الإقليم، مدير الصناعة والمناجم، مدير مكلف
بالمجال الحضري، مدير الأملاك العمومية، مدير الفلاحة، مدير المناطق الصناعية، رؤساء البلديات والدوائر.

02- مهام اللجنة: هذه اللجنة مسؤولة بالدرجة الأولى بالرد على كل الطلبات العقارية، وفي هذا المجال فهي مسؤولة على:
- تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين مع توفرها على

[1] المادة 11، الأمر رقم 01- 03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية .
- وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية .
- الإشراف على المستثمرين في خطواتهم الإدارية، المرتبطة باكتساب الأرض للاستثمار وتكمن مهمتها
أيضا في نشر وإعداد بطاقات إعلامية تخص القوانين والإجراءات والخطوات العملية اتجاه المكاتب المحلية
المتعلقة بمنح الأرض[1].

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار SNI

01 – تقديم المجلس: جاء الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار بهيئة جديدة مكلفة بترقية الاستثمار (من الجانب الاستراتيجي) وهذا بعد أن لوحظ غياب إطار مكلف بدراسة واقتراح إستراتيجية للاستثمار، وكذلك آليات تشجيعه، فكان إنشاء المجلس الوطني للاستثمار يرأسه رئيس الحكومة.

02- مهام المجلس:

1- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار تبعا لوضعية الاقتصاد الوطني والسياسية التنموية .
2- اقتراح تدابير تحفيزية مسايرة للتطورات الملحوظة.
3- يفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة لحساب الدولة والمستثمر حيث أن الاتفاقية لا تنتج إلا بعد موافقة المجلس وهنا يعتبر كسلطة رقابة على الوكالة .
4- يفصل فيما يخص هيئة الإقليم للمناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإنساني.
5- يقترح على الدولة كل التدابير الضرورية لتنفيذ دعم الاستثمار وتشجيعه .
6- يحدد جدول التدفقات التي يمكن إدماجها في حساب صندوق دعم الاستثمار .
7- يعالج كل مسألة أخرى تتصل بتنفيذ الأمر 03/01[2]

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

01- تعريف الصندوق:

في 26 ماي 1994 أنشئ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لاإرادية و لأساب اقتصادية، إما بالتسريح الإجباري أو بتوقف نشاط المستخدم، ولا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويضا للأجير الذي فقد بصفة لاإرادية منصب عمله فقط وإنما أيضا في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل بمساعدته في البحث عن عمل، دعم العمل الحر و التكوين بإعادة التأهيل.

[1] بلمهيدي مختارية، بوسطة بختة، دور الاستثمار المحلي في التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة 2010-2015 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، مالية السنة الجامعية 2000-2016
[2] بلمهيدي مختارية، بوسطة بختة، المرجع السابق، ص71.

02- مهام الصندوق:

1- يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين و يضمن تحصيلا للاشتراكات المخصصة لتمويل أداة التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته .

2- يسير الأداء بعنوان الخطر الذي يغطيه .

3- يساعد الاتصال بالمصالح العمومية للتشغيل .

4- إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداء التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة .

5- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة .

6- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف[1].

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

01 - تعريف الوكالة: بمقتضى الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكون تحت وصاية رئيس الحكومة .

أما متابعة نشاط الوكالة فهو تحت وصاية الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات[2].

ثانيا: مهام الوكالة : بشكل عام تتولى الوكالة في ميدان الاستثمار والاتصال مع الإدارات المعنية المهام التالية:

1- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها .

2- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

3- تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب والمزايا والحوافز المطلوبة .

4- تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي السياحي، الخدماتي وهذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة وفي غاية التعقيد.

5- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

01- تقديم الوكالة: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ واحدة من الآليات التي اعتمدتها الحكومة في 1996/09/08 للتقليص من البطالة في صفوف الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد ومساعدتهم في إنشاء مؤسسة مصغرة - وضع هذا الجهاز تحت سلطة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 26 محرم 1415ه، الموافق ل06-07- 1994، العدد 44، الصادرة في 07-07-1997ص06 .

[2] علواش وردة،دراسة قياسية لأثار الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 12، جوان 2014،ص 49.

رئيس الحكومة مباشرة حتى يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشاة من طرف الشباب أصحاب المشاريع[1].

02- مهام الوكالة : تتولى الوكالة الاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية وتضطلع بالمهام التالية :

1- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .

2- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب .

3- متابعة الاستثمارات التي ينجزها ذوي المشاريع من احترام البنود ودفاتر الشروط .

4- تشجيع كل الأعمال والتدابير الهادفة إلى ترقية تشغيل الشباب .

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM

01- تقديم الوكالة : تمثل هذه الوكالة آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في جانفي 2004 لترقية التشغيل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف 2005 وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية.

02- مهام الوكالة:

1- تطبيق سياسة الدولة في محاربة الفقر البطالة .

2- تدعيم أصحاب المبادرات الفردية لمساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص .

3- تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة .

4- منح قروض قد تصل إلى 1600000دج قصد إنشاء نشاط مصغر عن طريق اقتناء عتاد صغير

ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط[2].

[1] بلمهيدي مختارية، بوسطة بختة، المرجع السابق،ص.76

[2] بلمهيدي مختارية، بوسطة بختة، نفس المرجع السابق،ص81.

المبحث الثاني: تقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال فترة 2000 – 2015.

المطلب الأول: تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية.

المشاريع الاستثمارية في الجزائر لسنة 2002-2015 حسب نوع الاستثمار، قطاع النشاط، الطبيعة
القانونية والمناطق الجغرافية[1] .

الفرع الأول: تطور المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار.

الجدول رقم:(1-2) يبين المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار في الجزائر لسنة 2002 – 2015

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	34754	57.69	5996367	51.82	558619	54.02
توسيع	24404	40.51	4731214	40.88	450721	43.59
إعادة هيكلة	3	0.00	479	0.00	92	0.01
إعادة تأهيل	927	1.54	306247	2.65	12386	1.20
إعادة تأهيل- توسيع	151	0.25	537905	4.65	12198	1.18
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن مشاريع الإنشاء هي المشاريع التي تحظى باهتمام السلطات الوطنية بحيث تخصص لها مبالغ مالية ضخمة قدرت ب5996367 دج كما أنها توفر مناصب شغل قدرت ب 558619 وبالتالي تسهم في التخفيف من نسبة البطالة عكس مشاريع إعادة التأهيل التي تحظى باهتمام ضئيل لأنها لا تساهم في توفير مناصب شغل كبيرة.

[1] عبد الرحمان نصيرة منال، سياسة الحوافز الجبائية ودورها في تشجيع الاستثمار في الجزائر ، رسالة الماستر ، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015-2016.ص ص 81-84.

الفرع الثاني: تطور المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط[1]

الجدول رقم: (2-2) يبين المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط لسنة 2002 – 2015

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1218	2.02	176019	1.52	52366	5.06
البناء	11290	18.74	1323698	11.44	245911	23.78
الصناعة	9231	15.32	6503533	56.20	388219	37.54
الصحة	809	1.34	127684	1.10	19105	1.85
النقل	30669	50.91	1027480	8.88	158016	15.28
السياحة	789	1.31	982934	8.49	54862	5.31
الخدمات	6226	10.34	964388	8.33	107089	10.36
التجارة	2	0.00	37514	0.32	4100	0.40
الاتصالات	5	0.01	428963	3.71	4348	0.42
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكتروني www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: أن مشاريع قطاع النقل هي تمثل أكبر عدد من حيث المشاريع التي قامت بها الدولة 30669 حيث قدرت نسبتها ب50.91% وخصصت لها مبالغ مالية قدرها 13710 دج وفي مقابل ذلك هناك مشاريع تخص قطاع الصناعة حيث خصصت لها الدولة مبالغ مالية ضخمة قدرت ب 1027480 دج بسبب اهتمام الدولة بهذا القطاع لأنه يساهم في زيادة الدخل الوطني كما يساهم في رفع ميزان المدفوعات وتوفير مناصب الشغل.

كما نلاحظ أن اهتمام الدولة قليل بالنسبة لقطاعي التجارة والاتصالات، حيث قدرت نسبتهما على التوالي 0.00% و 0.01%.

الفرع الثالث: تطور المشاريع حسب الطبيعة القانونية والمناطق الجغرافية

أولا:حسب الطبيعة القانونية

الجدول رقم: (2-3) تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة القانونية لسنة 2002 - 2015

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الخاص	59047	98	6415186	55	868986	84
العمومي	1095	1.8	3983653	34	120055	12
المختلط	97	0.2	1173374	10	44975	4

[1] عبد الرحمان نصيرة منال، المرجع السابق، ص85.

المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول ان القطاع الخاص له أهمية كبيرة من حيث عدد المشاريع 59047 حيث قدرت نسبته بـ: 98% وقدر عدد مناصب الشغل بـ: 868986.

ثانيا: تطور المشاريع الاستثمارية حسب المناطق الجغرافية .

الجدول رقم: (4-2) تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2000-2015

المناطق	عدد المشاريع	المبلغ	مناصب الشغل
شمال وسط	3690	603059	50943
شمال شرق	1333	377300	37141
شمال غرب	1491	305287	21191
الهضاب العليا شرق	351	127266	4571
الهضاب العليا غرب	508	207441	6909
الهضاب العليا وسط	1307	250648	16365
جنوب غرب	308	57890	3100
جنوب شرق	742	248532	8885
الجنوب الكبير	174	15108	1854
المجموع	9904	2192530	150959

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن مشاريع شمال وسط هي المشاريع التي تخصص مبالغ مالية كبيرة حيث بلغت قيمتها ب 603059 ووفرت 50943 منصب شغل، تليها منطقة شمال شرق بمبلغ 377300 دج عدد مناصب شغل ب 37141، وتليها منطقة شمال غرب ب 21191 منصب شغل .

كما نلاحظ أيضا أن السلطات لا تولي الاهتمام الكبير بمنطقة الجنوب الكبير حيث عدد المشاريع فيها قدر ب 174 وخصصت لها مبالغ مالية ضئيلة قدرت ب 15108 ووفرت 1854 منصب شغل.

المطلب الثاني: تقييم حصيلة المشاريع الاستثمارية.

تقييم حصيلة المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب الفترات، الطبيعة القانونية، المناطق، قطاع النشاط، حجم رأس المال، ونوع الاستثمار[1].

الفرع الأول: تقييم المشاريع الاستثمارية حسب الفترات والطبيعة القانونية .

أولا: حسب الفترات

الجدول رقم : (2-5) يبين تقييم المشاريع الاستثمارية حسب الفترات من 2012 إلى 2015

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
2012	1880	19.34	77240	5.37	8150	5.96
2015	7838	80.65	1360269	94.62	128379	94.03
المجموع	**9718**	**100**	**1437509**	**100**	**136529**	**100**

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تغيير في عدد المشاريع والقيمة المالية ومناصب الشغل للسنوات الثلاث من الفترة 2012 إلى غاية 2015 حيث نلاحظ أن عدد المشاريع خلال سنة 2012 بلغ 1880 مشروع بنسبة 19.34% وبلغت القيمة المالية 77240 دج بنسبة 5.37% ومناصب الشغل 8150 منصب، أما بالنسبة لسنة 2015 فعدد المشاريع بلغ 7838 مشروع بنسبة 80.65% والقيمة المالية بلغت 1360269 دج بنسبة 94.62% ومناصب الشغل بلغ 128379 منصب، ومن هنا نلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد المشاريع بلغ 5959 بنسبة61.31% والقيمة المالية بلغت 1283029 دج وكذلك تغير في عدد مناصب الشغل بلغ 120229 منصب.

ثانيا: حسب الطبيعة القانونية

الجدول رقم:(2-6) تقييم المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة القانونية خلال 2012-2015

الحالة القانونية	2012			2015		
	عدد المشاريع	القيمة المالية	مناصب الشغل	عدد المشاريع	القيمة المالية	مناصب الشغل
الخاص	31638	1378385	264964	50047	6415186	868986
العمومي	328	777220	31024	1095	3983653	120055
المختلط	38	391235	3127	97	1173374	44975
المجموع	32004	2546840	299115	60239	11572213	1034016

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

[1] عبد الرحمان نصيرة منال، المرجع السابق، ص ص86-94.

نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2012 كانت القطاع الخاص هو الذي يمثل أكبر عدد من حيث المشاريع 31638 مشروع ووفر 264964 منصب شغل، أما القطاع العمومي عدد المشاريع هو 328 ووفر 31024 منصب شغل،والقطاع المختلط عدد المشاريع فيه 38 مشروع ومناصب الشغل بلغت 3127 منصب.

سنة 2015 بلغ عدد المشاريع فيها حسب القطاع الخاص 50047 مشروع والقيمة المالية 6415186 ومناصب الشغل 868986 منصب فهو يمثل الحصيلة الكبرى مقارنة بالقطاعات الأخرى، أما القطاع العمومي فبلغ عدد المشاريع فيه 1095مشروع والقيمة المالية 3989653 دج، مناصب الشغل 120055 منصب.

ومن هنا نلاحظ أن سنة 2015 كانت مرتفعة مقارنة بسنة 2012 من حيث عدد المشاريع والقيمة المالية ومناصب الشغل بالنسبة للقطاع الخاص والعمومي والمختلط.

الفرع الثاني:تقييم المشاريع الاستثمارية حسب المناطق وقطاع النشاط وحجم رأس المال

أولا:حسب المناطق

الجدول رقم: (2-7) يبين تقييم المشاريع الاستثمارية حسب المناطق لسنة 2012 - 2015

المناطق	2012			2015		
	عدد المشاريع	القيمة المالية	مناصب الشغل	عدد المشاريع	القيمة المالية	مناصب الشغل
شمال وسط	13157	1035564	145017	3690	603059	50943
شمال غرب	3804	735342	39971	1333	377300	37141
شمال شرق	4723	342756	41922	1491	305287	21191
الهضاب العليا غرب	931	31520	7762	351	127266	4571
الهضاب العليا وسط	1369	105653	9121	508	207441	6909
الهضاب العليا شرق	3317	134273	26107	1307	250648	16365
جنوب غرب	942	41388	3908	308	57890	3100
جنوب شرق	3617	108515	23491	742	248532	8885
الجنوب الكبير	144	11829	1816	174	15108	1854
المجموع	32004	2546840	299115	9904	2192530	150959

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2012 بلغ عدد المشاريع فيها في منطقة الشمال وسط 13157 مشروع والقيمة المالية 1035564 دج ومنصب الشغل 145017 منصب ومنطقة شمال غرب عدد المشاريع فيها 3804 مشروع والقيمة المالية 735342 دج ومناصب الشغل 39971منصب، أما منطقة شمال شرق عدد المشاريع 4723 والقيمة المالية 342756 دج ومناصب الشغل 41922 وبالتالي نلاحظ أن اهتمام السلطات مرتكز على منطقة الشمال وقليل في منطقة الجنوب حيث بلغ عدد المشاريع في جنوب غرب 942 مشروع وجنوب شرق 3617 والجنوب الكبير 144 مشروع .

أما سنة 2015 فبلغ عدد المشاريع فيها في منطقة شمال وسط 3690 وشمال غرب 1333 وشمال شرق 1491 أما بالنسبة لمنطقة جنوب غرب عدد المشاريع 308، جنوب شرق 742، الجنوب الكبير 174 مشروع، ومن هنا نلاحظ أن سنة 2012 مرتفعة عن سنة 2015 من حيث عدد المشاريع والقيمة المالية ومناصب الشغل.

ثانيا:حسب قطاع النشاط

جدول رقم : (2-8) يبين تقييم المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط لسنة 2012 - 2015

قطاع النشاط	2012				2015			
	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون	مناصب الشغل	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون	مناصب الشغل
زراعة	491	2	23657	5139	1218	2.02	176019	52366
بناء	5900	18	226627	100991	11290	18.74	1323698	245911
صناعة	3445	11	1569597	103660	9231	15.32	6503533	388219
صحة	340	1	25711	4582	809	1.34	127684	19105
نقل	18697	58	233667	46079	30669	50.91	1027480	158016
سياحة	195	1	135595	3517	789	1.30	982934	54862
خدمات	2844	9	328947	35147	6226	10.3	964388	107089
مجموع	32002	100	2543801	317115	60232	100	10237794	1025568

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن مشاريع النقل هي المشاريع التي تحظى بالاهتمام الأكبر من قبل السلطات وتجلى ذلك من خلال عدد المشاريع التي قامت بها الدولة ففي سنة 2012 بلغت 18697مشروع والقيمة المالية قدرت ب233667 دج ومناصب الشغل 46079 منصب تليها مشاريع البناء بـ5900 مشروع والقيمة المالية 226627 دج ومناصب الشغل

100991منصب كما نلاحظ أيضا أن المشاريع التي لم تحظى باهتمام السلطات هي مشاريع السياحة فقد بلغت 195 مشروع بقيمة 135595دج و3517 منصب شغل، أما بالنسبة لسنة 2015 فمشاريع النقل بلغت 30669 بقيمة 1027480دج و158016منصب شغل تليها قطاع الصناعة ب 9231 مشروع بقيمة 6503533 دج و388219 منصب شغل والقطاع الذي لا يحظى بالاهتمام السلطات هو قطاع السياحة حيث بلغ عدد المشاريع فيه 789 بقيمة 982934 دج ومناصب الشغل 54862 منصب.

ومن هنا نلاحظ أن الفرق في القيمة المالية بين السنوات بلغ 7693993دج.

ثالثا: حسب حجم رأس المال

الجدول رقم: (9-2) تقييم المشاريع الاستثمارية حسب حجم رأس المال لسنة 2012 - 2015

مصدر رؤوس الأموال	2012				2015				
	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون	%	مناصب الشغل	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون	%	مناصب الشغل
الاستثمارات المحلية	31594	99	1743783	68	256156	59583	99	9100521	79	904762
الاستثمارات الأجنبية	410	1	803057	32	42959	676	1	2471691	21	129254
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	60239	100	11572213	100	1034016

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع المحلية لسنة 2015 أكبر من عدد المشاريع المحلية لسنة 2012، ففي سنة 2012 بلغ عدد المشاريع المحلية 31594 مشروع والقيمة المالية بلغت 1743783دج ومناصب الشغل 256156 منصب بينما المشاريع الأجنبية فقد بلغت 410 مشروع وقدرت ب803059 دج ومناصب الشغل 42959 منصب وفي سنة 2015 بلغ عدد المشاريع المحلية 59583 مشروع قدر ب 910 دج وعدد مناصب الشغل 904762 منصب بينما المشاريع الأجنبية فقد بلغت 676 مشروع قدر ب2471691 دج ومناصب الشغل 129254 منصب ومن هنا نلاحظ أن سنة 2015 اكبر من سنة 2012 من حيث القيمة المالية بالنسبة للمشاريع المحلية حيث قدرت ب 7356738دج والاستثمارات الأجنبية قدرت بـ: 1668634دج.

الفرع الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار

الجدول رقم : (2-10) تقييم المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار لسنة 2012 - 2015

2012				2015			
نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون	مناصب الشغل	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون	مناصب الشغل
إنشاء	18990	59.69	1651042	115033	34754	58.59	5996367	558619
توسيع	12799	40.23	807705	179362	24404	41.14	4731214	450721
إعادة هيكلة	1	0.00	2	17	3	1.00	479	92
إعادة تأهيل- توسيع	20	0.06	43111	777	151	0.25	537905	12386
مجموع	31810	100	2546224	298862	59312	100	11265965	1021818

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكتروني www.andi.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مشاريع في سنة 2012 التي تقوم بها الدولة في مجال الإنشاء هي الأكبر من حيث عدد المشاريع فقد بلغت 18990منصب والقيمة المالية قدرت ب1651042دج ومناصب الشغل115033 منصب تليها مشاريع التوسيع التي قدرت القيمة المالية فيها 807705 دج ثم مشاريع التأهيل والتوسيع بقيمة 43111 دج وفي الأخير مشاريع إعادة الهيكلة بقيمة 02 دج.

وفي سنة 2015 مشاريع الإنشاء قدر عدد المشاريع فيها 34754 مشروع والقيمة المالية ب5996367 ومناصب الشغل 558619 ومشاريع التوسيع قدرت القيمة المالية فيها ب4731214 دج، مشاريع إعادة الهيكلة ب 479 دج ومشاريع إعادة الهيكلة والتوسيع 537905 دج.

ومن هنا نلاحظ أن سنة 2015 أكبر من سنة 2012 من حيث القيمة المالية بالنسبة لمشاريع الإنشاء4345325 دج والتوسيع 3923509 دج، إعادة الهيكلة477 دج وإعادة التوسيع والهيكلة 494794دج.

المطلب الثالث: معوقات وأفاق الاستثمار في الجزائر

الفرع الأول: معوقات الاستثمار في الجزائر .

رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية إلى أن كل المؤشرات تؤكد حقيقة مرة وهي أن الاستثمار لم يتقدم بالشكل المنتظر وهذا عائد لعدة معيقات نذكر أهمها[1]:

أولا: معيقات متعلقة بالجانب القانوني:

إن كثرة القوانين وعدم استقرارها بحيث أن هناك دائما تعديلات وقوانين جديدة، وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمر بحيث يزرع فيهم الشك والخوف، ومن جانب الضريبة والرسوم لها معوقات منها:

1- الضرائب المرتفعة والمتعددة (عبء ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع).

2- الازدواج الضريبي، غموض في القوانين الضريبية، بالإضافة إلى المشكلات القانونية مع العمال .

3- المشكلات القانونية مع المتنافسين، ومع الشركاء بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين.

ثانيا: معيقات متعلقة بالجانب الإداري :

1- تداخل الصلاحيات بين الهيئات،وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة .

2- تعقد وبطء الإجراءات الإدارية، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و93 يوما و130 يوما للحصول على رخصة بناء، و35 يوما لرخص أخرى.

3- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين: خطوط الهاتف، قنوات الصرف الصحي.

4- الفساد الإداري ويتمثل في: الرشوة، التعصب، الوساطة والمحسوبية.

ثالثا: معيقات متعلقة بالجانب الاقتصادي تتمثل في :

- **التمويل:** وهذا راجع لعدة قيود أهمها :

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين خاصة ما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.

- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية.

- مركزية القرار وتأخره حال منح القروض، غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف والفائدة، عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة للقروض البنكية .

- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر، بالإضافة إلى مشاكل أخرى: مشكل العقار الصناعي، مشكلة النظام القضائي.

- بالإضافة إلى معوقات مهارية تتمثل في ندرة مهارات العاملين، ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية، ارتفاع تكاليف الإنتاج.

الفرع الثاني: أفاق الاستثمار في الجزائر .

تمتلك الجزائر عدة مؤهلات تمكنها من وضع إستراتيجية مناسبة لجذب الاستثمار[1]:

أولا: مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار

[1] بلهنة كريمة وعيساني فتيحة، دراسة مقارنة حول المخططات التنموية في الجزائر،2010-2014، رسالة ماجستر، تيارت، 2015،ص ص67 - 69

- تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية شبابية وتملك كفاءات عالية.
- تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية كبرى تم بنائها خلال عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلي ثم التصدير.
- تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي هام من البترول والمعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل حجم السوق، البنية التحتية، المحيط التقني.

كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار التي تعمل على تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي.

ثانيا: شروط ترقية الاستثمار المحلي في الجزائر:

تسعى الجزائر إلى توفير مناخ ملائم لترقية الاستثمارات المحلية وذلك بـ:

- توفير بنك معلومات خاصة بالاستثمارات وبكل الجوانب المتعلقة به .
- تطهير المحيط من البيروقراطية والرشوة والفساد بصفة عامة.
- احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر،إنجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال .
- استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة الأمني .
- إعطاء المزيد من الحوافز والإعفاءات الضريبية للمستثمرين .
- خوصصة البنوك وإصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل التسيير،إضافة إلى تسوية مشكلة العقار الصناعي.

المبحث الثالث: أبعاد وتوجهات إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر

شهد القطاع الصناعي عدة تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف، التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة القطاعات الاقتصادية والأيديولوجية والسياسية، ولقد رافقت هاته التغيرات والتحولات جملة من التدابير والإصلاحات التي مست النطاق الصناعي الواسع.

ومن خلال كل هذا نسلط الضوء في هذا المبحث على مسيرة وتطور القطاع الصناعي

المطلب الأول: مفهوم الصناعة، وأهميتها وخصائصها:

الفرع الأول: تعريف الصناعة:

تعد الصناعة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية في كل بلد من بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي

[1] منصوري الزين، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2005، ص ص 147-146

بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وفي الوقت نفسه تأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع، وإذا أريد للصناعة أن تتسم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه، فأنه يفترض أن يتبنى خطة التصنيع على الاستغلال الأمثل والكفء للموارد والإمكانيات المتاحة في الدولة[1].

ب- مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي:

ويركز هذا المفهوم على إدخال طريقة جديد للإنتاج أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية، وهذا الأسلوب يتجسد في المكائن المسيرة بالقوة الآلية، أي تطوير الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة[2].

ج- المفهوم الإحصائي للصناعة :

هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة أي هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت أو الصناعات، وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي أو نوع الصناعة[3].

د- مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية:

وهنا نذكر مجموعة من التعاريف وتتمثل في:

1- حسب (B.D.G.FORTMAN) الصناعة هي مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا.

ولقد تعرض هذا المفهوم للنقد نظرا لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي، إذ لا توجد منشآت تنتج سلعة متجانسة بشكل مطلق.

2- كما عرف (Chamberlin) الصناعة بأنها مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعا من نفس النوع وإن تكن متجانسة تجانسا مطلقا[4]، وعليه فقد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق في هذا التعريف.

تشير موسوعة المصطلحات الاقتصادية إلى أن "الصناعة تعني النشاط الذي ينطوي على تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية"

وتعد الصناعة النهائية الصنع إذا كانت صالحة للاستخدام المباشر أو الاستهلاك وتوصف بأنها شبه نهائية لصنع إذا استخدمت كمادة أولية في صنع منتجات أخرى.

الصناعة هي النشاط الإنساني غير الفلاحي الذي سعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية محدودة، بل أوسع من ذلك، حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة، فهي فنيات أحكام الأعمال في أنشطة الحياة

[1] خبابة مهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الأورومغاربية، دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، مذكرة الماجستير، اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012 -2011م، ص12.

[2] مدحت كاظم القريشي، **"الاقتصاد الصناعي"**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2005، ص24.

[3] نفس المرجع، ص25.

[4] مدحت كاظم القريشي، نفس المرجع السابق، ص26.

المختلفة، وبكلمة مختصرة هي:

«فن الوجود الإنساني وتحسين نوعيته»[1]

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

الصناعة بأنها تحويل مواد عضوية، بواسطة عمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى، سواء أنتجت يدويا أو بالآلات ميكانيكية تحركها الطاقة، سواء كان إنتاجها في مصنع أو ورشة أو إنما بيعت لتاجر جملة أو تجزئة.

الفرع الثاني: أهمية الصناعة:

تتمثل أهمية التصنيع في ازدياد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي، والتصنيع هو نتيجة للتنمية الاقتصادية كما لا يمكن تصور تنمية اقتصادية دون أن يصاحبها تطور في القطاع الصناعي لهذا فإنّ التصنيع والتنمية هما شيئان متلازمان[2].

كما تكمن أهمية التصنيع في الارتباط الموجود بينه وبين إنتاجية الفرد ذلك لأنّ التقدم في الصناعة يؤدي إلى استعمال المزيد من الآلات، والمعدات في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى استعمال التكنولوجيا العالية، كل هذه العوامل تؤدي إلى رفع الإنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال، ويرجع ارتفاع متوسط إنتاجية العمل إلى ثلاث نقاط رئيسية هي:

1- أن الإنتاجية في الصناعة أعلى من مثيلاتها في بقية القطاعات وهذا بسبب قوة الجذب الأمامية والخلفية على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى استخدام أساليب ووسائل الإنتاج المتطورة.

2- إنّ الإنتاجية في الصناعة ترتفع من تطور ونمو القطاع الصناعي.

3- استعمال التقنية الحديثة ورفع درجة المهارة، وعامل التنظيم والإدارة كلها، عوامل تساعد على رفع الإنتاجية[3] ، ويمكن تصنيف أي بلد صناعي إذا توفرت فيه بعض المواصفات وهي:

أ- بلد صناعي هو الذي يشكل فيه القطاع الصناعي حوالي ربع الإنتاج المحلي وأن حوالي 60/100 من الناتج يأتي من الصناعات التحويلية، وهذا ما حدث فعلا وحقيقته الاقتصاديات الدول الغربية منذ الثورة الصناعية الأولى.

ب- نسبة السكان العاملين في الصناعة يجب أن يكون عند حدود 10%[4].

الفرع الثالث: خصائص الصناعة:

تتميز الصناعة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالعديد من الخصائص، مما يجعلها قادرة على أن تعلب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني ومن أبرز هذه الخصائص نجد[5]:

---

[1] مالك بن نبي، **"مشكلة الثقافة"**، دار الفكر، دمشق، دون سنة نشر، ص126.

[2] محمد محروس إسماعيل،" **اقتصاديات الصناعة والتصنيع"**، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة الثانية، الإسكندرية، 1992م، ص45.

[3] مدحت كاظم القريشي ، المرجع السابق، ص24

[4] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي النبي، **التنمية الاقتصادية**، دار الإشعاع للنشر، بدون سنة، القاهرة، ص 365

[5] مدحت كاظم القريشي، نفس المرجع السابق، ص26 :

1- تتميز الصناعة بأنها نشاط كثيف مقارنة بالحرف الأخرى كالزراعة أو الرعي، التي ترتبط بالأرض بصورة أساسية وتشغل مساحات محدودة حسب نوع كل صناعة وطبيعتها.
2- تعد مناطق التركز الصناعي أكثف سكانا مقارنة بأي نشاط آخر.
3- تعد الصناعة أوسع الحرف انتشارا، حيث توجد في كل مكان ولو بصورة مختلفة.
4- يتميز المجتمع الصناعي بارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافي والحضاري.[1]
5- تحتاج الصناعة إلى رؤوس أموال كبيرة بخلاف الأنشطة الأخرى.
6- تساهم الصناعة بجزء كبير في الدخل الوطني للدول.
7- تلعب الصناعة دور كبير في تطوير العلاقات بين الدول وتوجيه سياستها.
8- معظم الصناعات تعتمد على استخدام الآلات التي تعتمد على استخدام الطاقة في العمليات الإنتاجية.
9- تتمتع الصناعة بقدرتها الكبيرة على استيعاب الأيدي العاملة وخصوصا الصناعات كثيفة العمل.

المطلب الثاني: واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة 2000-2015.

يستهدف هذا المطلب تشخيص واقع الصناعة الجزائرية من خلال أهم نتائج التغيرات والتحولات التي طرأت على القطاع والممثلة في إجراءات إعادة هيكلة ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تطبقها الجزائر منذ بداية عقد التسعينات والتي مست القطاع من عدة جوانب مما أدى إلى اكتساب الصناعة الوطنية، خصائص ومميزات تختلف عن تلك التي تميزها لفترة طويلة في ظل الاقتصاد الموجه.

الفرع الأول: أداء القطاع الصناعي الجزائري خلال فترة 2000- 2015

عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا في سنة 2013 ليسجل نفس وتيرة سنة 2011 بارتفاع قدره 4,1% في القيمة المضافة الصناعية عمومية وخاصة، وهو معدل تقريبا مماثل لمتوسط معدل الأربعة عشر سنة الأخيرة 4.09% تراجع نمو الصناعة بنقطة مئوية 5.1% في سنة 2012 ويبقى النمو خارج المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات، ولا يساهم في نمو إجمالي الناتج الداخلي سوى بواقع 6.7% وهي مساهمة تقل عن مساهمة قطاع الفلاحة بعشرين نقطة، باستثناء فرع الصناعات المتنوعة وفرع صناعة الجلود والأحذية، اللذان انخفضت قيمتيهما المضافة، خاصة فيما يتعلق بالفرع الأول (7.8% و 0.5%) على التوالي، حققت كل الفروع الأخرى معدلات نمو موجبة، لكن أغلبيتها أقل من تلك المسجلة في 2012 تجدر الإشارة إلى الركود المسجل في فرع الصناعات المتنوعة الذي سجل نموا سالبا للسنة الثالثة على التوالي وفقد 16.4 % من قيمته المضافة خلال هذه الفترة. برزت أربعة فروع بتحقيقها نموا سنويا أعلى من 4% الصناعة الغذائية 7 % ، الصناعات الحديدية والمعدنية

[1] يعقوب صليحة، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة الماجستير، تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009م، ص34-33 .

والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية5.5 % ، الكيمياء 5% وفرع الماء والطاقة 4.3% تمثل هذه الفروع بمجملها 4.5% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، كما تساهم بنسبة 16.4% في نموه 1.6% بنسبة 37.3% من القيمة المضافة الصناعية، يبقى فرع الصناعة الغذائية مهيمنا ودافعا للنشاط الصناعي، محفزا بديناميكية نشاط معالجة الحبوب وصناعة الحليب، المجرب من جهته بالنمو القوي لواردات الحبوب والتوسع في الإنتاج المحلي للحليب يرجع أساسا الأداء الجيد نسبيا لفرع الماء والطاقة 4.3% في تراجع ب 5.9 نقطة، إلى التوسع المعتبر في استهلاك الأسر الذي يساهم بواقع 82.5% في نمو الطلب على الغاز وب 54.6% في نمو الطلب على الطاقة الكهربائية عرفا فرعي صناعة الخشب، الذي ارتفعت قيمته المضافة ب 3.6%، والصناعة الغذائية تحسنا في أدائهما(+ 1.3% نقطة و 1.4 % على التوالي).

بقيت وتيرة الفروع الأخرى متواضعة بلغت1.8% بالنسبة لفرع المناجم ومحاجر،0.6% بالنسبة لفرع مواد البناء و0.3% بالنسبة لفرع صناعة النسيج.

بقي نمو القطاع الصناعي، وعلى وجه الخصوص نمو الصناعة المعملية ضعيفا جدا بالنظر إلى متطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارات وكذا مناصب العمل، لاسيما المؤهلة منها، التي تطمح إليها المجموعات المتزايدة من المتخرجين ذوي الشهادات.

خلاصة، فإن انتعاش الاستثمارات العمومية والخاصة لإعادة بناء اقتصاد منتج، من شأنه الاستجابة إلى طلب السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية وسلع الاستثمار، أصبح ضروريا إذا أردنا الاجتياز في ظروف حسنة المرحلة الطاقوية الانتقالية[1].

الفرع الثاني: مميزات القطاع الصناعي الجزائري

حتى بداية التسعينات فإن النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80 % من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن يمثل إلا نسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية غير أن لإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفعيل آليات السوق.

خاصة وأن القطاع الخاص الاستجابة السوقية للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة.

فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل

[1] بنك الجزائر تقرير سنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر2013، ص ص 30 - 29

فروع النشاطات الاقتصادية وتزايد في عدد المؤسسات الخاصة الصناعية لسنتي 2011 و2012 كما يظهره الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (2-11) يبين توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب قطاع النشاط لسنة 2011 - 2012.

الفروع الصناعية	عدد المؤسسات الخاصة عام 2011	عدد المؤسسات الخاصة عام 2012
الحديد والصلب	9900	10350
مواد البناء	8225	8802
كيمياء – مطاط – بلاستيك	2603	2803
الصناعة الغذائية	19172	20198
صناعة النسيج	4727	5082
صناعة الجلود	1718	1764
الخشب – الفلين - الورق	13701	14510
صناعات مختلفة	3844	4008
المجموع	**63890**	**67517**

المصدر: النشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2013، ص 16

فقد ارتفع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة من 391761 مؤسسة سنة 2011 ليصل إلى غاية إلى 420117 مؤسسة عام 2012 موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية وانتقل عدد المؤسسات الصناعية الخاصة خلال نفس الفترة من 63890 إلى67517 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات، وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد مؤسسات ذات حجم كبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه فضلا عن هذا الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة ومن أجل إرساء قاعدة متبنية لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة عمدتها السلطات العمومية في اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية داعمة، لعل أبرزها إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار من أجل ترقية هذا القطاع.

[1] المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 22 طبعة أفريل 2013، ص16.

وصدور قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]. الذي جاء ليساهم في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وإنعاشها .
تحدد وتوضح واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، وتقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية لاستثمار بعملية تقسيم دور (سداسي) ديمغرافية المؤسسات.

كما تظهر أهمية القطاع الصناعي الخاص التي تزداد تدريجيا بفضل مختلف سياسات التحفيز على الاستثمار من خلال مساهمته في القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني. أما من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه الصناعة سابقا وخاصة في بداية السبعينيات المتميزة بالصناعات التصنيعية، وتتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسبة أهم ثم تليها صناعة الحديد والصلب، والميكانيكية، والالكترونية بنسبة أقل. ويتضح هذا من خلال الأرقام التالية:

يمثل إنتاج فرع الصناعات الفلاحية الغذائية حوالي 86% من سنة 2007 إلى 2011 من الإنتاج الصناعي الوطني، أما فرع صناعة الجلود والأحذية فتراوح ما بين 87% إلى 90% من الإنتاج الكلي خلال فترة 2007 – 2011م.

وتساهم الصناعات الكيميائية بنسبة أقل في الإنتاج الوطني. ويتركز الإنتاج الصناعي للقطاع العام في ثلاثة فروع هي :

- فرع الصناعة الفلاحية الغذائية.
- فرع الصناعات المعدنية والحديدية والالكترونية والكهربائية.
- فرع الكيمياء والجلود.

أما فيما يخص القطاع الصناعي الخاص، فيتميز بهيمنة فرعين مهمين هما: فرع الصناعات الفلاحية والغذائية وفرع الصناعات النسيجية ، كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص الصناعي يتوجه أكثر فأكثر نحو الصناعات التركيبية أو التجميعية والاستثمارات ذات العائد السريع.

والجدول التالي يبين تطور القيمة المضافة حسب القطاع النشاط الخاص في قطاعات متنوعة بنسبة مئوية.

الجدول رقم (12-2) يبين حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في قطاعات عدة بنسبة مئوية ٪

[1] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجيهات إستراتيجية الإنعاش في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05، شلف، ص 90

القطاعات	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	99.55	99.50	99.85	99.70	99.34
البناء والأشغال العمومية	80.94	86.67	87.10	98.73	86.41
النقل والمواصلات	79.19	81.10	81.41	81.58	81.97
خدمات للمؤسسات	78.92	74.05	78.78	79.15	79.58
الفندقة والإطعام	88.07	88.70	79.90	88.61	88.61
الصناعة الغذائية	84.12	85.23	86.14	86.03	86.17
صناعة الجلود والأحذية	87.39	86.94	88.33	88.42	90.04
التجارة والتوزيع	93.25	93.28	93.58	94.10	94.07

المصدر:المديرية العامة لليقضة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات،مرجع سابق،ص44.

وكخلاصة وفي رأينا الشخصي أن هذه المؤشرات تكفي لإيضاح أن الجزائر لا تملك هيكل صناعي متنوع لذا يجب عليها مراعاة ما يتطلب من وضع سياسات واستراتيجيات لإنجاح القطاع الصناعي ضمن التحولات الاقتصادية الكبرى.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح القطاع الصناعي ضمن التوجهات الصناعية الحديثة وآليات تنفيذها

إن أهم الأسباب الرئيسية لفشل برامج الإصلاح المطبقة على مستوى المؤسسة في الجزائر عدم أخذ بعين الاعتبار العامل المحيط كمحور أساسي للإصلاح إذ أن معظم الإجراءات المتخذة مست كيان المؤسسة فقط دون محيطها، وأن الإصلاحات التي أجريت على مستوى مكونات المحيط لم تكن موازية لنفس الخطوات المتخذة وفق برنامج إصلاح

المؤسسة، وهو ما أوجد ثغرة كبيرة بين المؤسسة ومحيطها، لذا لا بد أن تصاحب عمليات التأهيل على مستوى المؤسسة نفس العمليات على مستوى المحيط بإجراء تشخيص لكل عامل حسب طبيعته وتأثيره وعليه فإن تأمل المحيط يجب أن يرتكز على تبني الإجراءات التالية:

01- المحيط المالي: تعتبر المنظومة لمالية والمصرفية العنصر الأساسي للإقلاع الاقتصادي ويجب تطويرها من خلال دورها الدافع للنمو الاقتصادي بما توفره وسائل وأدوات لإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية، وفي هذا الصدد لا بد أن ترتكز عمليات التأهيل على[1].

- تفعيل عمليات التطهير للبنوك التي شرع فيها عام 1991 على أساس قاعدة تقييم أعدت من طرف البنك الجزائري التي وصلت فاتورتها 275.5 مليار دج كمرحلة أولى، ثم المرحلة الثانية بين عامي 1996-1998 بملغ قدر بـ 186.7 مليار دج وعام 2006 جاءت المرحلة الثالثة بغلاف مالي قدر بـ 364.5 مليار دج.

- إنشاء هياكل على مستوى البنوك والمؤسسات المالية تختص بتدعيم وتأهيل المؤسسات وذلك وفق الإستراتيجية بعيدة المدى الهدف منها جعل المؤسسة من الاختصاصات الأساسية للبنوك وخلق علاقات تعامل بين القطاعين والتعاون، وحسب دراسة قام بها البنك الدولي عام 2003 حول عوائق وآفاق تنمية المؤسسة في الجزائر فإن:

- الحصول على القروض الاستثمارية يكن أسهل بالنسبة للمؤسسات الكبرى المنشأة قديما عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثا.

-كمقارنة بين القطاع العام والخاص (المؤسسة المستقبلة لأكثر من 1000عامل) فإن إمكانية الحصول على الدعم المالي من طرف البنوك كان أفضل بالنسبة للقطاع الخاص.

كل هذه العوائق تبين معنى دور القطاع المصدر في الجزائر في مجال الاقتصادي، حتى أن الكثير من المؤسسات الخاصة تتفادى التعامل مع القطاع المصرفي للتهرب من الرقابة البعدية لذا لابد من:

- تنمية وتحديث وظيفة القرض على مستوى البنوك (تنويع القروض).

- الاهتمام أكثر بوظيفة الضمان وتسيير المخاطر.

02- المحيط المؤسساتي: تصنف الجزائر ضمن الدول الأقل تنافسية وهذا راجع إلى سوء مناخ الأعمال وأداة الهيئات والإدارات العمومية المكلفة بتسيير متابعة ومراقبة عمليات الاستثمار، لذا تبرز ضرورة تأهيل هذه الهياكل وتفعيل دورها من خلال:

- تفعيل دور هياكل الدعم كالغرف التجارية والصناعية.

- تحديث وعصرنة المؤسسات المكلفة بالرقابة على الجودة وتدعيم وتنشيط عمليات مكافحة التقليد وحماية الملكية الفكرية.

- تحديث وعصرنة الإدارة العمومية خاصة إدارتي الجمارك والضرائب بما يتلائم مع متطلبات الإنتاج واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا الانضمام المرتقب للجزائر

[1] عزرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري، خلال فترة 2000-2012. مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة2012-2011.، ص 169

لمنظمة التجارة العالمية.

- خلق جسور بين المؤسسات والجامعة للتكوين والتأهيل من جهة، ومن جهة أخرى تقاليد عمل في مجال البحث والتطوير بالتعاون مع باحثين جامعيين.

03- محيط الهياكل القاعدية: يعتبر توفر الهياكل القاعدية الأساسية أهم المحفزات لترقية المؤسسة وجلب الاستثمارات الأجنبية، ولعل تركز النسيج المؤسساتي الوطني في وسط البلاد رغم شساعة مساحة الجنوب التي تمثل أكثر من 70% من المساحة الكلية، قد يعود إلى الكثافة السكانية المرتكزة في الشمال، غير أن غياب الهياكل القاعدية الأساسية رغم التحفيزات والإعفاءات التي أقرتها الدولة لهذه المناطق لم تأتي بالنتائج المرجوة لذا لا بد أن تتركز عمليات التأهيل في هذا المجال على النقاط التالية:

- تنمية وتحديث الهياكل القاعدية الأساسية خاصة الموانئ والمطارات شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية.

- عصرنة شبكة الاتصال وتدعيم استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال.

-تأهيل المناطق الصناعية وفق سياسة وطنية مدروسة ومبنية على تشجيع الانتشار المنتج والقضاء على النشاطات غير المفيدة.

04- سياسة ترقية الاستثمار: تحتل قضية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا مميزا في كل من الدول المقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء.

لذا تسعى الجزائر والدول الأخرى منذ فترة إلى كيفية وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وينتظر من تطبيق سياسة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي أن تساهم في:

- تمويل الاستثمارات في النشاطات التي تجلب نسبة كبيرة من رؤوس الأموال.

- تعميم التكنولوجيا الحديثة وتحسين القدرات الإدارية وولوج العالمية وتنويع الصادرات.

05-سياسة التأهيل: إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين:

برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة النمو الإتحاد الأوروبي ، تبرز عملية التأهيل بشكل قوي ولم تعطي النتائج المنتظمة وذلك لبعض العراقيل والتي حالة دون شروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج ونظرا لأهمية تأصيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسب من

[1] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، المرجع السابق، ص98.

أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل تتمحور أساسا حول[1]:

توحيد البرامج الحالية لوضعها في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع.

- تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرنة المادية وغير المادية والعوامل البيئية.

06- التقييس والقياسة: يساهم تطوير نشاطات التقييس والقياسة والاعتماد والتصديق والملكية الصناعية في الجهد الرامي إلى بعث وعصرنة الاقتصاد الوطني حيث يندرج الاعتماد على المطابقة ضمن مسعى الجودة المتبع في مجال التقييس علما أن الجودة الرفيعة تمكن المنتوج الصناعي من مقاومة المنافسة الشديدة سواء على مستوى السوق المحلي أو العالمي، وكذلك باعتبار أن الجودة تشكل الحماية الوحيدة والرئيسية لأي منتوج، خاصة بعد تفكيك الرسوم الجمركية الذي يرى تدريجيا، بعد تطبيق اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب بالمنظمة العالمية للتجارة، فمن الناحية التنافسية، فإن حصول المؤسسة الصناعية على إحدى الفئات من فئات إيزو 9000 منظومة الجودة أو إيزو 14000 الحماية البيئية يعني الدليل على أن المؤسسة تمتلك منظومة نسبية وضمان الجودة مطابقة لمتطلبات وشروط متفق عليها عالميا ومدونة في مرجعية مميزة.

07- تطوير العنصر البشري: إن الإستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتبارها عامل مشجعا لامتصاص التكنولوجيا، وعصرنة الصناعات ولطالما عانت الجزائر من:

- عجز في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيا.
- نظام تكوين ليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لاحتياجات العمل المؤهلين في الصناعة وقصد التكفل بمتطلبات القطاع يتعين:
- تكثيف العروض في مجال التكوين المؤهل لا سيما من خلال مستجدات مدارس تكوين مدارس المهندسين والتقنيين السامين في القطاعات الصناعية الكبرى.
- تنويع قنوات التكوين (إشراك كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين).
- وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكوين (مساعدات وقرض الضرائب).
- مطابقة التأهيلات مع احتياجات السوق.
- تثمين رأس المال البشري (سياسة الأجور والظروف الاجتماعية للعمل والإطار المعيشي).

المطلب الرابع: النتائج المترتبة عن تنفيذ هذه السياسات على القطاع الصناعي

تسعى الجزائر اليوم لإرساء إستراتيجية صناعية حديثة صلبة، وذلك من خلال التركيز على الهياكل الأساسية، ووضع خطط للتنمية الاقتصادية تستهدف تنمية القطاعات

[1] من خطاب رئيس الجمهورية، بمناسبة جلسة لقطاع الصناعة وترقية الاستثمارات يوم الأحد 7أكتوبر 2007 من وزارة الشؤون الخارجية.

الأخرى.فتفعيل نشاط القطاع الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: تقييم أداء القطاع الصناعي.

بالرغم من الجهود المبذولة لإعادة النهوض بالقطاع الصناعي ظلت معدلات نمو ضعيفة جدا أحيانا وسالبة أحيانا، علما أنه تلك النتائج المحققة لم تشمل كل جوانب القطاع الصناعي[1]. اقتصرت فقط على بعض النشاطات وهي الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت، الذي سجل مؤشرها نموا إيجابيا بلغ سنة 2007 معدل 2.1% و6.8% سنة 2008، غير أن هذا لا يعني فاتورة المواد الغذائية انخفضت بل على العكس من ذلك ارتفعت 3مليار دولار بين سنتي 2007-2008 علما أن هذه الصناعة سجلت معدل نمو سالب سنة 2009 قدر ب 9.3 إلى جانب النمو الإيجابي لمؤشر الصناعة الكيميائية والمطاط والبلاستيك الذي قدر ب 8.6 سنة 2008 والجدول التالي يبين تطور المعدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000 – 2010.

الجدول رقم(2-13) يبين تطور معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000 – 2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	1.7	0.3-	1.1	1.1	0.4	1.6	0.3-	0.8	4.3	0.4	2.6-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال هذا الجدول نلاحظ معدلات النمو الضعيفة جدا مسجلة في القطاع الصناعي، وذلك بسبب ركود معظم فروع القطاع على غرار مؤشرات الصناعة المصنعة الذي عرف تغييرا سلبيا قدر ب 2.9% سنة 2007 ونمو ضعيف سنة 2008 قدر ب 1.9% من جانبه سجل النمو في الصناعة الحديدية والمعدنية والإلكترونية عدلا سالبا بلغ 15% في الفترة 2006- 2007، و5% سنة 2008، كذلك الأمر بالنسبة لمؤشر صناعة النسيج والملابس الجاهزة الذي تراجع نموهم ب15% كما سجل مؤشر صناعة الجلد والأحذية نسبة سالبة قدرت بـ 4.8 سنة 2007 وعرف مؤشر صناعة الفلين والورق والطباعة تراجعا كبيرا بلغ 11.9% سنة 2008، و 25.6% سنة 2009[2].

مما تقدم يبرز لنا سبب تسجيل القطاع الصناعي في أقل نسبة مساهمة بالمقارنة مع باقي القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة.

[1] عية عبد الرحمان، بلقبوس عبد القادر، تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد اندماج في نظام اقتصاد السوق، ملتقى وطني حول إستراتيجية الصناعة في الجزائر، يوم 24-23 أفريل 2012، ص 171.

[2] عية عبد الرحمان، بلقبوس عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 172.

جدول رقم (14-2) يبين نسبة مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000- 2010

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات	الإدارة	الضرائب والرسوب
2001	33.6	9.7	7.3	8.4	22.5	11.1	7.1
2002	32.5	9.2	7.4	9.0	22.6	11.0	8.3
2003	35.5	9.8	6.7	8.5	21.5	10.5	7.7
2004	37.9	9.7	6.2	8.3	21.1	9.9	7.3
2005	44.7	7.7	5.5	7.5	19.6	8.5	6.6
2006	46.3	7.5	5.3	8.2	19.6	8.0	5.8
2007	43.7	7.6	5.1	8.8	20.6	8.5	5.7
2008	45.0	6.6	4.7	8.6	19.4	9.8	5.5
2009	31.1	9.3	5.7	10.9	23.8	12.2	7.1
2010	34.7	8.4	5.0	10.4	21.9	13.5	6.1

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر من 2007- 2010

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن القطاع الصناعي بالإضافة إلى أنه كان القطاع الأقل مساهمة في تكوين الناتج الداخلي ظل ينخفض باستمرار، وهذا ما أدى إلى تقليص عدد عمال القطاع الذي انتقلوا من نحو 761216 عامل سنة 1998، إلى 174481 عامل عند نهاية السداسي الأول سنة 2004، أي أن حوالي 42280 عامل فقد وظيفته.

ومن خلال مشاريع الاستثمار المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال عام 2012، ويجدر الذكر بأن هذه المعطيات لا تمثل تعداد المشاريع منذ نشأة الوكالة.

جدول رقم (15-2) يبين توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاع الصناعة (2012/02/31)

	2011	2012	نسبة 2012 (%)	التطور (%)
عدد المشاريع	1004	1135	14.71	13.05
المبلغ (مليون دج)	580470	323762	40.32	/
مناصب الشغل	35211	31482	34.44	/

المصدر: نشرية المعلومات والإحصائيات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبعة 2013

من الجدول يتضح أنه خلال سنة 2012، يمثل قطاع الصناعة نسبة 14.71% من المشاريع ويشغل 34.44% من مناصب الشغل المصرح بها .

رسم بياني (1-2) يمثل نسبة 2012 لعدد المشاريع والمبلغ ومناصب الشغل حسب قطاع الصناعة.

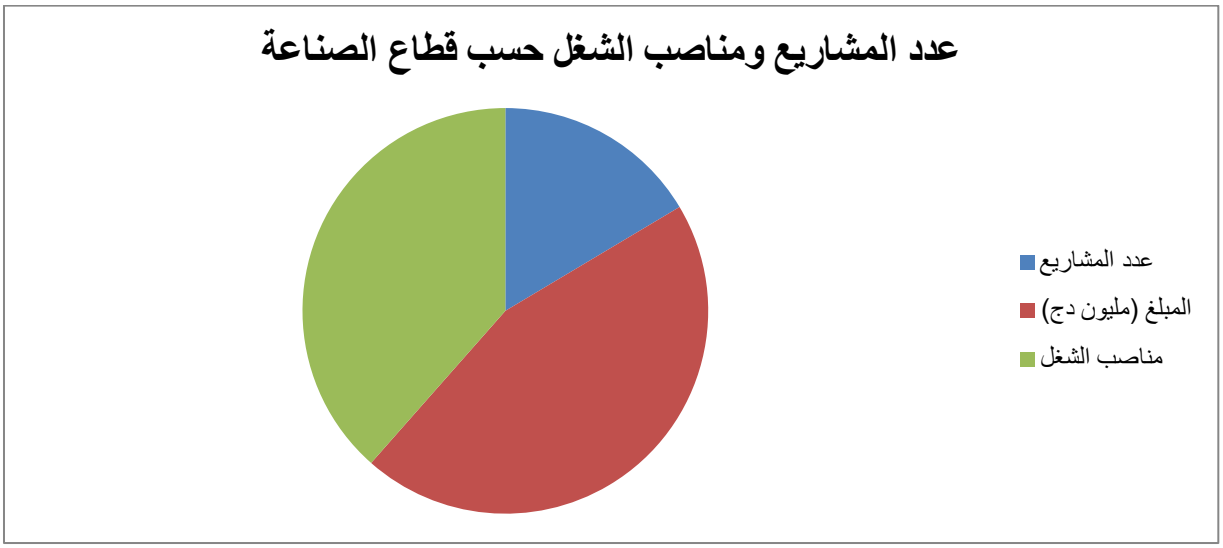

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول

خاتمة الفصل الثاني:

في ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل خلصنا إلى ضرورة تشجيع الاستثمار في الجزائر لدوره الفعال في إنعاش القطاع الصناعي، وإعطاء بعض الأهمية لدور الدولة لتبقى كموجه ومشجع أساسي للاستثمار بتوفير كل الوسائل اللازمة لذلك كما بينا أن واقع الاستثمار في الجزائر عرف تغييرا لما كان عليه من قبل الإصلاحات سواء ما تعلق بالتشريعات أو بتركيبة حجم الاستثمارات المحققة أو المؤسسات المؤطرة للاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب أو غيرها من الوكالات التي كان لها دور في التغييرات كما خلصنا انه بالرغم من الجهود المبذولة والمكرسة لترقية الاستثمار إلا أن حجمها في البلاد لم يكن يتناسب مع الطموحات ولم يقترب من مستوى الإفادة من الفرص الاستثمارية التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص القطاع الصناعي فانه يشهد في الوقت الحاضر مرحلة تحول عميقة من شأنها إعادة ترتيب وهيكلة القطاع، وذلك بفضل تطبيق إستراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة، فالجزائر تسعى من خلال ذلك إلى الانتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات وقد تم التركيز ضمن الإستراتيجية الجديدة على تنمية الفروع الصناعية مثل الصناعات الصيدلانية، وقد جاء التركيز على مثل هذه الصناعات بالنظر إلى أهمية هذا القطاع فقد أضحى من الضروري أن تتجه الجهود خلال المرحلة القادمة إلى تعزيز دور القطاع الصناعي في تنويع البنيان الإنتاجي المحلي، ومن ثم في تنمية الاقتصاد الجزائري، وذلك وفق إستراتيجية تقوم على أساس إعطاء الموارد الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر مكانتها المطلوبة في دورة التنمية الاقتصادية والصناعية.

مقدمة الفصل الثالث:

نتناول بالدراسة في هذا الفصل دراسة حالة تيسمسيلت، من خلال تبيين فرص ومجالات الاستثمار المختلفة في الولاية ومدى مساهمته في تطوير المنطقة.
ويعود اهتمامنا بهذه الدراسة كون التجربة جديرة بالاهتمام، خاصة بعدما أجرينا عدة لقاءات وحوارات مع بعض المستثمرين ، بالأخص صناعيين وتجربتهم التي أثارت فضولنا، خاصة حركية رؤوس الأموال، من التجارة إلى الصناعة ثم إلى الفلاحة، فالصناعات التي تعتمد على المواد الفلاحية (الحليب ومشتقاته).

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على ولاية تيسمسيلت، للوقوف على الإمكانيات المادية والبشرية التي عملت على تطوير وترقية الاستثمار على مختلف القطاعات وبالأخص القطاع الصناعي في الولاية، والذي كان شبه منعدم في السنوات الماضية، ومؤخرا فقد أنشئت ثلاث مناطق نشاط بها حيث استفادت الولاية من بعض الوحدات الإنتاجية والصناعية وساعدها على ذلك موقعها الاستراتيجي فهي تربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب عبر الطريق الوطني الذي يعبرها، كما تمتلك الولاية موارد أولية باطنية وفوق سطح الأرض ، مما سمح بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة صناعية لاستغلالها مستفيدة من قدرة هذه المؤسسات على المرونة والتكييف وبالتالي إحداث تناسق وتطور للنسيج الاقتصادي الإقليمي والمحلي فهي تشكل حافزا لترقية الاستثمارات المحلية وتشجيعها خصوصا أن مديرية الصناعة والمناجم تلعب دورا كبيرا في جذب واستقطاب الاستثمارات وتسهيل كافة الإجراءات والإمكانيات وكل العوامل التي ساعدت ولاية تيسمسيلت بأن تكون قطبا صناعيا مهما على مستوى الوطني، من خلال المشاريع الصناعية التي تم انجازها والتي هي في طور الانجاز.

المبحث الأول: فرص الاستثمار في ولاية تيسمسيلت

تعتبر ولاية تيسمسيلت من أهم ولايات الهضاب العليا، نظرا لموقعها الجغرافي المتميز وهذا ما يؤهلها لأن تصبح قطبا اقتصاديا وتنمويا جذابا، حيث تعتبر نقطة ربط بين الشمال

والجنوب الشرق والغرب، كما تعد الولاية مصدرا للإمكانيات المتنوعة لما تزخر به من خيرات ومكتسبات كثيرة في مختلف المجالات الصناعية، الزراعية والخدماتية تنتظر من يستغلها ويحولها إلى انجازات ولهذا ندعو كل المستثمرين إلى استغلال هذه الفرصة بما يضمن نجاحهم ونجاح استثماراتهم.

المطلب الأول: التعريف بولاية تيسمسيلت

الفرع الأول: أصل تسمية تيسمسيلت أو (VIALAR)

عبارة عن مصطلح أمازيغي مركب من عبارتين:

- **تيسم**: غروب- **سيلت**: شمس بمعنى: غروب الشمس أو هنا تغرب الشمس.
- هذا المصطلح يرجع إلى اللهجة المستعملة من طرف السكان قديما ومنذ ذلك العهد تداولت التسمية على المنطقة بتيسمسيلت وللتأمل متعة في ظاهرة غروب الشمس حقا.

الفرع الثاني: الموقع و الحدود :

تيسمسيلت ولاية ذات طابع غابي فلاحي رعوي تقع بالهضاب العليا الغربية – شمال خط الاستواء- بين خطي عرض 30 و32 درجة وخطي طول 3 درجة محاذيا من الشرق لخط غرينتش متقدمة بحوال 12 دقيقة عن التوقيت العالمي الموحد تتميز بموقعها الاستراتيجي الهام بتواجدها على مقربة من الجزائر العاصمة بحوالي 220 كم شمالا، وتفتح بوابة على الجنوب حيث تيارت والجلفة ومن الشرق أعالي جبال المدية وغربا غليزان على بعد 300 كلم عن عاصمة الغرب وهران، ويحدها شمالا ولايتي عين الدفلى والشلف.

ارتقت ولاية تيسمسيلت إلى مصف الولايات اثر التقسيم الإداري لعام 1984م فأصبحت تضم 08 دوائر و22 بلدية تتربع على مساحة قدرها 3151,37 كلم²، ويقطنها حوالي 327432 نسمة عام 2016

تشكل الطبيعة بولاية تيسمسيلت تضاريس متنوعة أهمها:

- المنطقة الجبلية (جبال الونشريس)
- منطقة الهضاب العليا.
- منطقة السهوب.

حيث تمثل الجبال 65% من المساحة الإجمالية و25 % منطقة هضابية شبه مرتفعة و10% منطقة سهبية.

الشكل رقم: (1-3) يمثل خريطة ولاية تيسمسيلت ودوائرها وبلدياتها.

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، فرص الاستثمار بولاية تيسمسيلت، سبتمبر2011، ص02.

الفرع الثالث:خصائص الولاية:

01- السكان: تعتبر التركيبة السكانية من أهم عوامل نجاح أي استثمار وذلك لما توفره من قدرات بشرية ويد عاملة قادرة على التأقلم مع أي نشاط بحكم أن عنصر الشباب هو الغالب على التركيبة السكانية من ذكور وإناث وتمتع غالبيتهم بمستوى تعليمي مقبول ويد عاملة مؤهلة وذات تكلفة تنافسية.

جدول رقم (1-3) يبين عدد السكان من حيث الفئات العمرية والجنس "ذكور- إناث".

الفئة	من 0 إلى 19	من 20 إلى 59	60 فأكثر	المجموع
ذكور	63503	80042	11420	154965
إناث	41840	80448	10293	150959
المجموع الكلي				305924

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المرجع السابق، ص02.

02- التعليم العالي: تتوفر ولاية تيسمسيلت على مركز جامعي وتعتبر الفضاء الأفضل لتكوين وتطوير وتأهيل الموارد البشرية في التخصصات التالية : العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، أدب عربي ، إعلام آلي للتسيير، الحقوق والعلوم السياسية، وعلوم الطبيعة والحياة وعلوم دقيقة ، رياضة إلخ.

03- التشغيل: يشكل التشغيل اهتمام السلطات المحلية ومن دون شك فإن مجمل البرامج المسطرة تؤكد على توفر مناصب شغل دائمة ومؤقتة لمختلف شرائح المجتمع لامتصاص البطالة ومن أهم البرامج:

الشبكة الاجتماعية، عقود ما قبل التشغيل، الإدماج المهني لحاملي الشهادات، القرض المصغر ...

04 - التكوين المهني: يشهد التكوين والتعليم المهنيين حركية ملحوظة في إنجاز وتجهيز وتأطير مرافقة المتمثلة في مراكز ومعاهد وملحقات التكوين المهني مع تنويع البرامج التي تتلاءم ومتطلبات وخصوصيات الولاية في مجال الشغل والحرف بصفة عامة حيث تتوفر الولاية على ما يلي:

جدول رقم (2-3) يبين عدد مراكز التكوين بولاية تيسمسيلت.

معهد التكوين المهني	01
مركز التكوين المهني والتمهين	09
ملحقات للتكوين المهني	02

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المرجع السابق،ص03

05 - الصحة: يسجل وجود عدة مرافق تتضمن مستشفيات وعيادات متعددة الخدمات ومراكز صحية

وقاعات علاج حضرية وريفية تقدم خدمات استشفائية لفائدة مواطني الولاية بتغطية شاملة وتتمثل في:

- المستشفيات: 03
- المستوصفات : 05
- المراكز الصحية: 10
- عيادات التوليد: 02
- قاعات العلاج: 108

06 – البنية التحتية: إن المشاريع المسجلة للقطاع ضمن مختلف البرامج التنموية ساهمت في تحسين شبكة الطرقات المتمثلة في تدعيم بعضها وإنشاء البعض الآخر، وفتح مسالك جديدة للربط بين المدن والقرى وفك العزلة حيث مست كل أنواع الطرق الوطنية والولائية والبلدية من تجديد وصيانة وبناء المنشآت الفنية بالإضافة للربط بين ولاية تيسمسيلت والولايات الحدودية المجاورة، وتتوفر على ما يلي:

أ- الطرقات : تمثل شبكة الطرق الدعامة الرئيسية لتنمية كل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتضم هذه الشبكة خط إجمالي يقدر بـ 1370كلم وتتوزع كما يلي :

- الطرقات الوطنية: 215 كلم

- الطرقات الولائية: 500 كلم
- الطرقات البلدية: 655 كلم
- المسالك (les pistes): 1259كلم

ب- السكة الحديدية : الشروع في إنجاز مشروع السكة الحديدية الرابط بين ولاية تيسمسيلت مع الولايات المجاورة غليزان ، تيارت ، الجلفة (بوغزول) والذي سيكون مكسبا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب.

07- الموارد المائية : تتوفر ولاية تيسمسيلت على مخزون مائي معتبر حيث يقدر بـ 38 مليون م^3 ويضم كل من المياه الباطنية **و**مياه السدود، حيث تضم الولاية (خمسة سدود) بطاقة إجمالية تبلغ 95 مليون هم^3 وهي :

- **كدية الرصفة (بني شعيب):** يغطي 14 بلدية: (تيسمسيلت، عماري، برج بونعامة، سيدي سليمان، تملاحت، بوقايد، الأزهرية، لرجام، سيدي عابد، بني لحسن، سيدي العنتري، المعاصم، الأربعاء، بني شعيب).
- **بوقارة (تيسمسيلت):** يغطي 04 بلديات: (ثنية الحد، العيون، خميستي، اليوسفية)
- **كاف النحل(تملاحت)**
- **مغيلة (العيون)**
- **بوزقزة (لرجام)**

كلها موجهة للاستهلاك المنزلي والصناعي وسقي الأراضي الفلاحية وهذا المخزون مرشح للارتفاع بالنظر إلى طاقة استيعاب السدود التي تفوق 90م^3 وبوجود هذه السدود سيعزز الحجم المرصود من المياه لتموين الولاية وسقي مساحة 2000 هكتار.

08- السياحة: غنى المنطقة بالمعالم الأثرية والفضاءات السياحية رشحها لأن تكون فضاءا للاستثمار ومقصدا سياحيا. ومن أهم الفضاءات السياحية في ولاية تيسمسيلت ما يلي:

أ- الحظيرة الوطنية للمداد: تعرف بعروس الونشريس علوها حوالي 1923 متر تبعد بحوالي 02 كلم من ثنية الحد و50 كلم من مدينة تيسمسيلت.

ب- الحظيرة الجهوية عين عنتر: تتربع على مساحة تقدر بـ 500 هكتار علوها 1983 حيث تغطيها ثلوج شتاء توجد بها أنواع عديدة من الأشجار مثل البلوط، الأرز، الصنوبر، الفلين، وثروة حيوانية نادرة مثل الذئاب والثعالب والخنازير وبعض الطيور الجارحة.

ج- منطقة سيدي سليمان: موقع إستراتيجي على علو 1230 متر به محطة معدنية تتدفق مياهه من أعماق الصخور.

09- **الطاقة:** تتوفر ولاية تيسمسيلت على تغطية واسعة للكهرباء والغاز مقدرة حسب ما يلي:
- التغطية بالطاقة الكهربائية 93 %، الطاقة الغازية: 61%

المطلب الثاني: فرص الاستثمار في ولاية تيسمسيلت

تتوفر ولاية تيسمسيلت على خصائص ومميزات مما ساعدها على توفر فرص الاستثمار بها في جميع المجلات والقطاعات المختلفة ونذكر منها ما يلي:

01- الفلاحة: تتميز ولاية تيسمسيلت بطابعها الفلاحي عامة والغابي من الناحية الشمالية والرعوي من الناحية الجنوبية فتثمين الموارد الطبيعية الموجودة في فلاحة الحبوب والأشجار المثمرة والغابية وتربية النحل والمواشي يسمح للولاية لإنتاج كثيف مما يفرض حتمية تحويله وهذا بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة ،مما يساعد كذلك على خلق المؤسسات في الخدمات والتي تتماشى وقطاع الفلاحة (السقي، تصليح الآلات الفلاحية .....الخ).

أ- الأراضي الزراعية: تمتاز ولاية تيسمسيلت بمساحة صالحة للفلاحة تعتبر الأكبر والخصبة على المستوى الوطني، ولعل هذه الميزة تؤهلها لأن تكون رائدة في الإنتاج الفلاحي والمنتجات المشتقة منها، ولعل الميزة الأساسية أن استغلال هذه الأراضي لا زال يحتاج إلى مستثمرين وجلب الاستثمارات التي يمكن أن تستغلها أحسن استغلال

جدول رقم (3-3) يبين مساحات الأراضي الزراعية بولاية تيسمسيلت.

المساحة الفلاحية الإجمالية	189 749 ,77 هكتار
المساحة المستعملة	145 456 هكتار
الغابات	62 120 هكتار

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المرجع السابق، ص04.

ب - الثروة الحيوانية: (سنة 2011)

تمتاز ولاية تيسمسيلت بثروة حيوانية معتبرة وبحكم مناخها وخصوبة تربتها ونوعية الأنعام التي تتوفر عليها مما يجعلها قاعدة للاستثمار في هذا المجال .

جدول (3-4) يبين إنتاج الثروة الحيوانية لسنة 2011 بولاية تيسمسيلت.

الأبقار	12600
الأنعام	229000
الماعز	67000
الخيول	420

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المرجع السابق، ص05.

ج- الإنتاج النباتي: (مابين 2016/2009)

كون المنطقة ذات طابع فلاحي فهي تزخر بإنتاج وثروة نباتية كبيرة تساهم في زيادة تموين المجتمع بشتى أنواع الحبوب الجافة والخضر والفواكه الموسمية (كالتفاح، اللوز، العنب، البلوط، الزيتون، التين....الخ).

كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (5-3) يبين الإنتاج النباتي لولاية تيسمسيلت ما بين 2016/2009.

القمح	603160 قنطار
تغذية الأنعام	288838 قنطار
الحبوب الجافة	2878 قنطار
الخضر	80743 قنطار

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نفس المرجع، ص05.

د- الإنتاج الحيواني (لسنة 2010):

للإنتاج الحيواني نصيب معتبر في الولاية وهو مزيج ما بين اللحوم الحمراء والبيضاء والعسل والحليب كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم: (6-3) يبين الإنتاج الحيواني لولاية تيسمسيلت لسنة 2010.

اللحوم الحمراء (طن)	2198.60
اللحوم البيضاء (طن)	2262.80
البيض (10^3 وحدة)	22396.90
العسل (طن)	31.40
الحليب (10^3 لتر)	10733.00

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المرجع السابق،ص05.

02- الصناعة: يعمل القطاع على هيكلة وتأطير المؤسسات الصناعية سواء الإنتاجية أو الخدماتية وذلك بإنشاء مناطق للنشاطات وأخرى صناعية لاستحواذ مختلف المستثمرين في شكل مؤسسات صغير ومتوسطة بالإضافة إلى تجسيد مختلف برامج القطاعية والمحلية، ومن أهم الوحدات الصناعية في الولاية:

1- وحدة صناعة الأغطية sofact.

2- وحدة استخراج الباريت بوقائد somibar .

3- وحدة إنتاج الأجر جيلالي بونعامة تيسمسيلت.

4- مركز لتعبئة غاز البيتان، إضافة إلى المحاجر على مستوى البلديات التالية: ثنية الحد، بوقائد، برج بونعامة.

03- المناجم والمحاجر: زيادة على طابعها الفلاحي الرعوي المتميز تتوفر ولاية تيسمسيلت على عدة مكامن تسمح بخلق وحدات إنتاج مواد البناء من بينها المواد الحمراء (القرميد، الأجر والخزف)، الحجر المستوية والجبس، وفي هذا المجال يوجد بالولاية عشر مقالع للحصى في الاستغلال و12 في طور التحضير.

جدول رقم (3-7) يبين الموارد المنجمية لولاية تيسمسيلت

التسمية	في طور الاستغلال	في طور الإكتشاف
الكلس	10	12
الطين	01	01
الجبس	00	03
الباريت	03	02
الحجر الرملي	01	/

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نفس المرجع،ص06.

04- الصناعة التقليدية: ترتبط الصناعة التقليدية بولاية تيسمسيلت كغيرها من الولايات ارتباطا وثيقا بمفاهيم الموروث الشعبي والتراث والقيم الاجتماعية وعلى كثير من الخصوصيات الثقافية والإرث الحضاري، فهي مرتبطة أيضا بنوعية النشاط الذي يقوم أساسا على خدمة الوضع القائم، وتكمن أهمية هذا النشاط من حيث كونه تركة فكرية وروحية ونفسية واجتماعية يتوارثها الخلف عن السلف في خلق فرص عمل كثيرة لمختلف الفئات الاجتماعية، فهي مصدر للدخل مما يؤدي بدوره إلى تغير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويضاف إلى ذلك أن الصناعة التقليدية تساهم في استقرار أبناء الريف في مناطقهم من جهة واستقطاب الكثير من السياح من جهة أخرى.

أهم النشاطات الحرفية الموجودة في الولاية: نسيج الزرابي، صناعة اللباس التقليدي ، الحداد التقليدية، صناعة الجلود، صناعة الفخار والطين، عدد الحرفيين في الولاية 883 حرفي.

جدول رقم (3-8) يبين أنواع النشاطات الحرفية الموجودة في الولاية

صناعة تقليدية فنية	100
صناعة تقليدية لإنتاج المواد	263
صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات	520

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نفس المرجع، ص07.

05- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حسب القانون 01/18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-9) يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

خصائص النوع	التعداد	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
متوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون

			دج
صغيرة	10 إلى 49	لأقل من 100 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مصغرة	01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أكثر من 10 ملايين دج

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نفس المرجع، ص06.

5- 1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

فيما يخص عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية فتشير الإحصائيات الموجودة لدينا بأن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2016 بلغ "4419" مؤسسة، ووفرت بذلك 10019 منصب شغل ، وأغلب المؤسسات في الولاية تركز بنسبة كبيرة على قطاع الخدمات حيث بلغ عددها حوالي 2273 مؤسسة وكذا البناء و الأشغال العمومية حيث بلغ عددها حوالي 1548 كما نلاحظ نقص في باقي القطاعات الأخرى ، فمعظم المؤسسات في الولاية إنتاجها ضئيل وذلك راجع لأسباب عديدة كتأثر المؤسسة بالمحيط في الولاية، وترتب القطاعات كما يلي:

- البناء والأشغال العمومية: 45%
- التجارة: 16%
- الفندقة والإطعام: 07%

جدول رقم (10-3) يبين توزيع المؤسسات حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في الولاية لسنة 2016

قطاع النشاط	العدد	النسبة%
الفلاحة	212	4.79
الري	26	0.58
البناء والأشغال العمومية	1548	35.03
الصناعة العمومية	360	8.14
الخدمات	2273	51.43
المجموع	**4419**	**100**

المصدر: من الوثائق الإدارية الخاصة بمديرية الصناعة والمناجم.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإحصائيات في سنة 2016 بالرغم أن سنوات الدراسة هي خلال فترة 2000 -2015 ونحن أخذنا هذه السنة لكي نبين التطور الذي وصل إليه القطاع الصناعي بعد هذه الفترة حيث لاحظنا أن مشاريع قطاع الخدمات تحتل المرتبة الأولى بنسبة 51.43%، ثم تليها مشاريع قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 35.03%، وبعدها

الصناعة العمومية في المرتبة الثالثة بنسبة 8.14% ثم تليها مشاريع قطاع الفلاحة والري بنسبة 4.79% و0.58% على التوالي.

الشكل رقم: (2-3) يمثل توزيع المؤسسات حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية لسنة 2016

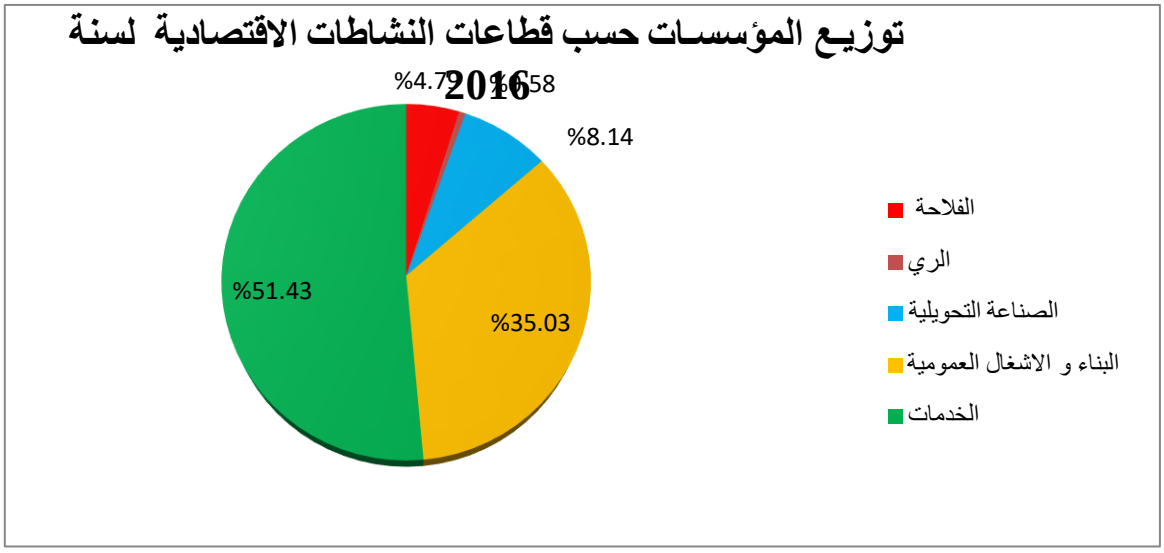

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم، ولاية تيسمسيلت.

جدول رقم (3-11) يبين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008- 2016

قطاع النشاط	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الفلاحة	23	3	29	102	164	164	175	204	212
الري	39	13	16	16	16	19	21	23	26
البناء والأشغال العمومية	616	684	779	845	950	1027	1096	1106	1548
الصناعة	107	45	182	242	292	314	335	345	360

التحويلية									
الخدمات	356	527	733	1385	1758	1778	1900	1922	2273
المجموع	1141	1272	1739	2590	3180	3302	3527	3600	4419

المصدر: الوثائق الإدارية الخاصة بمديرية الصناعة والمناجم .

الشكل رقم: (3- 3) يبين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2016/2008)

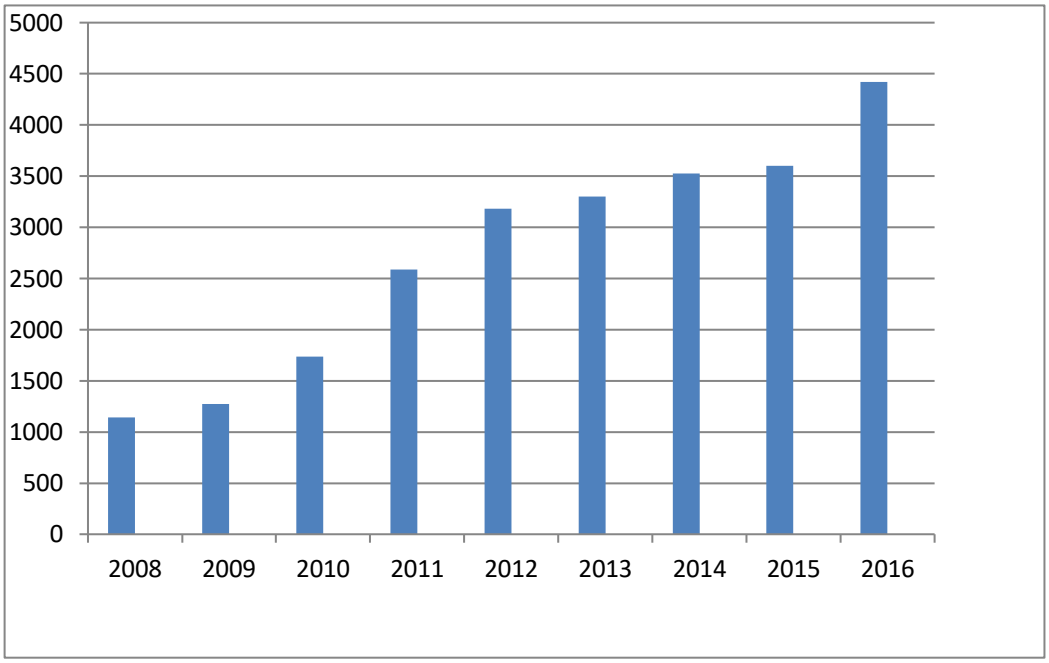

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم، ولاية تيسمسيلت

مجالات الاستثمار: تزخر الولاية بمؤهلات ومجالات استثمارية تؤهلها لأن تتبوأ مكان الصدارة على المستوى الجهوي والوطني، حيث هناك عدة نشاطات يمكن أن تستوعب مجموعة من الاستثمارات بحكم أن ولاية تيسمسيلت تجلب جميع احتياجاتها من الولايات الأخرى كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (12-3) يبين مجالات ومؤهلات الاستثمار في جميع قطاعات النشاط بالولاية.

قطاع النشاط	النشاطات
غذائي- فلاحي Agroalimentaire	- صناعة العطور والروائح الموجهة للمواد الغذائية - إنتاج عصير الفواكه ومعلبات المعجون - تصبير وتعليب الزيتون والخضر - تحويل البطاطا (رقائق الشبس) - صناعة مواد غذائية للحيوانات - تحويل الخضر والفواكه- تكرير وتصفية زيت الزيتون

	- صناعة التوابل المتنوعة.
صناعات مختلفة Industrie diverses	- صناعة مواد للاستعمال المنزلي (مناديل ورقية، منشفات) - النسيج والجلد (الصوف، الخيط، المحافظ، الأحذية.....) - صناعة منتجات التنظيف (المنظفات والصابون....) - صناعة مواد مختلفة للتغليف من الورق والكرتون - صناعة المحبوكات ومواد التزيين - تغليف وتعليب المنتجات الغذائية - صناعة تجهيزات معدنية.
الطاقة Energie	- توزيع المنتجات البترولية - نقل المنتجات البترولية - مستودع المحروقات - مركز لتعبئة الغاز - محطات الخدمات.
المناجم Mines	- استخراج وتحضير مختلف منتجات المقالع - استخراج وتحضير أحجار الجير - استغلال مقالع الصلصال والطين - استغلال مقالع الحجارة.
الفلاحة والصيد البحري Agriculture et Pèche	- بستاني مساحات الخضراء - مشاتل - تربية الخيول - مخابر التحاليل (تربة ونباتات) - الصيد في السدود - تربية الأبقار والمواشي - تربية الدواجن - تربية النحل - أحواض لتربية الأسماك في المياه العذبة. - صناعة مواد ولوازم الصيد - صناعة لواحق الصيد - تربية المائيات.
الغابات Les Forets	- صناعة الأثاث المنزلي(نجارة عامة) - صناعة آلات الصيد وقطع التغيير - صناعة أشكال من القطع الخشبية - صناعة المغلفات الخشبية - إنشاء غرف التبريد - صناعة المثلجات - التغليف
البيئة L'environnement	- مؤسسات إعادة التصنيع والاسترجاع (ورق، بلاستيك، زجاج، معادن....) - مؤسسات لإنشاء مساحات خضراء والتنظيف. - مؤسسات المعالجة - مؤسسة جمع النفايات.
السياحة Tourisme	- إنشاء أحياء ترفيهية للعائلات - إنشاء مركبات سياحية. - قطب رياضي ترفيهي- إنشاء إقامات فاخرة (الفنادق). - التجارة الجوارية - مؤسسة سيارات الأجرة. - وكالة سفر وسياحة - مؤسسة لكراء السيارات.

الصناعة التقليدية Artisanat	- صناعة الإطارات من الخشب ومواد أخرى - تصليح ميكانيكي لوسائل النقل البري الثقيل - صناعة المواد والآلات الفلاحية - مدبغة تقليدية. - حرفي صانع أغذية الأنعام - التصليح الميكانيكي للسيارات. - تنصيب مواد ولوازم الري - صناعة العجائن التقليدية. - صناعة خيوط الصوف - تحضير الصوف - صناعة الأغطية. - صناعة السجاد - متجر للحلي التقليدية - مطحنة تقليدية.

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نفس المرجع،ص ص08-10

المطلب الثالث: الهياكل والمؤسسات المدعمة للاستثمار:

تتوفر الولاية على هياكل ومؤسسات تدعم الاستثمار وترقيته وتحسينه وتحفيزه وتتمثل فيما يلي:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

استثمار الإنشاء: - أن يكون الشاب بطالا

- أن يتراوح سنه بين 19 و35 سنة
- أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.
- إن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

التركيبة المالية: للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

التمويل الثلاثي: ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي.

جدول رقم: (3- 13) يبين أنواع تمويل المشاريع الاستثمارية في الولاية.

المساهمة الشخصية	القرض الممنوح	القرض بدون فائدة(الوكالة)	القرض البنكي
% 1	أكبر من 5 مليون دج	% 29	% 70
% 2	أصغر من 5 مليون دج أو 10 مليون دج	% 28	% 70

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نفس المرجع،ص13.

إضافة إلى ذلك منح قرض بقيمة : - 500000 دج لكراء محل.
- مليون لكراء وفتح عيادة طبية، مكتب محامات.

02 - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم سلفات بنكية لصالح البطالين أو للذين يمارسون عملا مؤقتا وغير مضمون، أو حتى لمن كانوا بلا دخل لكن لهم الرغبة في خلق منصب عمل ذاتي ولو كان ذلك العمل في البيت، إن القرض المصغر يسمح لهم بالحصول على سلفة بنكية صغيرة من 100000 دج إلى مليون دج، يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات)

يمكنهم من اقتناء عتاد صغير أولي لممارسة نشاطاتهم أو حرفتهم.

شروط الحصول على هذا القرض: للحصول على قرض مصغر يجب:

- بلوغ سن 18 فما فوق.
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية تتراوح ما بين 3% و 5% وذلك حسب الحالات .
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان التعاضدي للقروض المصغرة.

03- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية.

مهام صندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) وخمسين (50) سنة في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004 أولويا، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010.

جهاز دعم إحداث و توسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة.

إبتداءا من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة

منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

04- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : FAGAR

النشأة القانونية:

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في أفريل 2004.

أهداف صندوق ضمان القروض :

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

نوعية الاستثمارات المعنية :

- إنشاء مؤسسات جديد.
- توسعة المؤسسات الموجودة.
- تجديد أجهزة الإنتاج .
- أخذ مساهمات.

تكاليف الضمان :

- علاوة الدراسة للمشروع تقدر ب 000 20دج.
- علاوة الالتزام بضمان القرض تمثل 01% من قيمة الضمان.

ملاحظة: تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع.

- المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات.
- يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

05- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

01- تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أنشأت الوكالة نتيجة الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار لتطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
خولت لهذه المؤسسة التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار **(APSI)** من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)** .

02- مهامها:

تملك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا، حيث:
- تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والمحلية.
- تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الانترنيت وركائزها الإشهارية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر أو في الخارج.
- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة.
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك – الضرائب ...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار.
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
وعلى المستوى المحلي فهي ممثلة في كل ولاية بالشباك الوحيد غير المركزي.

03- الشباك الوحيد:

الشباك الوحيد غير المركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي والذي أنشئ على مستوى الولاية ويشمل إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تدخل في وقت أو آخر، في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المنظمة بما يلي:
- تأسيس وتسجيل الشركات.
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات.
على هذا النحو هو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم، إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا، كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد، وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة وهي كالآتي:

01- المركز الوطني للسجل التجاري:

يكلف ممثل المركز الوطني للسجل التجاري بما يلي:

- تسجيل و إصدار على الفور التسميات الاجتماعية و الأسماء التجارية.
- مرافقة وتوجيه وإعلام المستثمرين فيما يخص التنظيم المتضمن القيد في السجل التجاري خاصة:
- كيفية القيد في السجل التجاري.
- البحث عن رموز الأنشطة.
- البحث عن الأسبقية فيما يخص التسميات.
- البحث عن الأنشطة المقننة و الإدارات المكلفة بإصدار الرخص أو الإعتمادات الضرورية و المتعلقة بالأنشطة.
- وضع في متناول المستثمرين، استمارات وكذلك دلائل يعالج موضوعها إجراءات القيد في السجل التجاري.
- تسليم وصل إيداع ملف القيد في السجل التجاري، مع إصدار وصل الإيداع.
- تحويل ملفات القيد في السجل التجاري التي تودع صباحا إلى الملحقة المختصة إقليميا بغرض توقيع شهادات السجل التجاري من قبل المأمور المحلي.
- تسليم شهادات القيد في السجل التجاري قي مدة أقصاها 48 ساعة على الأكثر.

02- مصالح الضرائب: يكلف ممثل الضرائب بما يلي:

- إعلام المستثمرين عن الترتيبات العملية اللازمة لإعداد مشاريعهم بما في ذلك التصريح بالوجود وتشكيل ملف المكلف.
- منح استمارة طلب رقم التعريف الجبائي ورقم البطاقة الجبائية.
- استلام طلب الحصول على رقم التعريف الجبائي والبطاقة الجبائية وضمان صدورهم لدى المديرية المركزية للإعلام والوثائق.
- الاستلام والتكفل بملفات طلبات الحصول على شهادة الإعفاء لشراء المعدات المؤهلة للاستفادة من المزايا.
- التنسيق رفقة مدير الشباك الوحيد حول نشاطاته حتى يتسنى لكل الاستثمارات التي بلغت مرحلة نهاية المدة القانونية لإنجازها من أجل الشروع الفوري في مرحلة الاستغلال عن طريق إعداد محضر المعاينة.
- استلام طلبات إعداد محضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال، للاستثمار المستفيد من قرار منح مزايا الإنجاز.

- تبليغ محضر الدخول في مرحلة الاستغلال للاستثمار المستفيد من قرار منح مزايا الإنجاز، من قبل ممثلي مفتشية الضرائب المختصة إقليميا على موقع الاستثمار.
- ضمان متابعة رفع التحفظات المسجلة على محضر الدخول في مرحلة الاستغلال للاستثمار المستفيد من قرار منح مزايا الإنجاز.
- استلام الكشف السنوي لتقدم الاستثمار المستفيد من مزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- استلام نسخ عن كل من قرارات منح المزايا، قرارات التعديل، الإلغاء وكذا نسخ عن قوائم المعدات والخدمات وضمان توزيعها على مستوى مصالحها.

03- مصالح أملاك الدولة: يكلف ممثل أملاك الدولة بما يلي:
- إعلام المستثمرين بتوفر الوعاء العقاري وكذا أصول العقارات المتاحة والمتوفرة.
- إعلام المستثمرين حول مستوى الأسعار المطبقة محليا وكذلك تحديثها.
- متابعة تطور جميع أعمال الامتياز التي تهم المستثمرين الذين يسعون للحصول على مزايا الشباك الوحيد والذين قبلت ملفاتهم من قبل لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمار والضبط العقاري.
- مساعدة المستثمرين للحصول في أحسن الآجال على عقود امتيازات الأراضي الممنوحة.

04- مصالح الجمارك: يكلف ممثل الجمارك بما يلي:
- وضع تحت تصرف المتعاملين كل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الجمركية.
تزويد المتعاملين بالإحصاءات.
- إرشاد بعض الملفات (طلب المستودع الخاص، تصريح الجمركة...).
- إعلام المتعاملين على تطور حالاتهم على مستوى المصالح.
- تنظيم مواعيد مع المصالح المركزية والخارجية للجمارك.

05- مصالح التعمير: يكلف ممثل مديرية التعمير بما يلي:
- مساعدة المستثمرين في إتمام الترتيبات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء والرخص الأخرى المتعلقة بحق البناء.
- توفير المعلومات المفيدة حول تماثل النشاط المقترح على الموقع، موضوع الاستثمار المطلوب، بالنسبة لأدوات التخطيط (**POS, PDAU**).
- إبلاغ المستثمرين حول محتوى الملفات المتضمنة طلب مختلف عقود التخطيط المرتبطة بالمشروع الاستثماري المطلوب.
- متابعة التقدم المحرز في تحقيق ملف طلب عقد التخطيط، على النحو المطلوب من قبل المستثمر على مستوى مديرية التخطيط والبناء.
- إجراء تحقيقات ميدانية للتأكد من حالة الامتثال لمعدات البناء في المشروع والبنية التحتية، موضوع عملية الاستثمار.

- تنفيذ لدى مديرية التخطيط العمراني والبناء، جميع الإجراءات لإصدار وثائق للمستثمر في أقرب الآجال.

06- التهيئة الإقليمية والبيئة: يكلف ممثل التهيئة الإقليمية و البيئة :

بإعلام المستثمر عن الخارطة الجهوية لتهيئة الإقليم و دراسة الأثر و أيضا عن المخاطر و الأخطار الكبرى. كما يساعد المستثمر للحصول على التراخيص المطلوبة فيما يخص حماية البيئة.

07- التشغيل والعمل: يكلف ممثل التشغيل بما يلي:

- الأخذ على عاتقه جميع احتياجات التوظيف المقدمة من قبل المستثمرين : جمع، نشر، ربط ومتابعة فرص العمل و التوظيف، المرتبطة بمصالح الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل.

- **إعلام المستثمرين حول:** تدابير المساعدات لترقية العمل، التشريع و التنظيم الخاصين بالعمل (توفير المعلومات والمشورة الفنية لأرباب العمل بشأن أنجع السبل لتنفيذ قوانين العمل المرتبطة مع مصلحة تفتيش العمل، عقود العمل، الأجور، ساعات العمل، القواعد الداخلية، السجلات التنظيمية وهيئات الوقاية.

- ضمان العلاقة مع الهيكل المسؤول عن إصدار تصاريح العمل والتنسيق مع مديريات العمل للولاية لمعالجة قضايا تصاريح العمل وفقا لقوانين وأنظمة العمل المعمول بها على وجه الخصوص.

• الوثائق المقدمة من طلب مسبق للتوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ على توظيف الأجانب المقدم من قبل المستثمرين.

• ملفات طلب الحصول على تصريح عمل مؤقت لغرض الحصول على تأشيرة عمل.

• وثائق إصدار تصاريح العمل والترخيص المؤقت للعمل والتصريحات المتعلقة بالعمال الأجانب الذين لا يخضعون لرخصة العمل.

08- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء:

يكلف ممثلو الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء بـ:

- إعلام المستثمرين، بالالتزامات القانونية للعمال تجاه الضمان الاجتماعي.
- إيداع لحساب المستثمر القرارات السنوية للرواتب و للأجور (**DAS**).
- استلام الملفات المتعلقة بالانتساب.
- استكمال إجراءات التسجيل لحساب المستثمر.
- إعطاء بطاقة ورقم التسجيل للمستثمر في غضون فترة لا تتجاوز 72 ساعة.

09- مأمور المجلس الشعبي البلدي: يكلف ممثل البلدية بما يلي:

- إعداد الوثائق المتعلقة بالأحوال الشخصية للمستثمر، مثل استخراج شهادة ميلاد وسجلات فردية.

- التصديق على التوقيع على كل الوثائق الموقعة من قبل المستثمر والضرورية لإنشاء ملف الاستثمار.

04- نظام الحث على الاستثمار: يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمارات من إعفاء و تخفيض جبائي وفقا لموضع و تأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

تمت برمجة نظامين خاصين بالمزايا :

1- **نظام عام:** يُطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة خارج المناطق الواجب تطويرها.

أ- مرحلة الإنجاز لمدة تتراوح من سنة إلى 03 سنوات:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز .

كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

ب- مرحلة الاستغلال:

لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي توفر مائة (100) منصب شغل أو أقل عند انطلاق النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ويمكن رفع هذه المدة إلى خمس (5) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي توفر مائة وواحد (101) منصب شغل أو أكثر.

2- نظام استثنائي: يُطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة في المناطق الواجب تطويرها وتلك التي تمثل فائدة خاصة للدولة.

2-1- المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:

أ- مرحلة الإنجاز لمدة ثلاث (03) سنوات:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مـــــــــــصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

ب- مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

- إعفاء ممن الضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

2-2- المناطق المعنية بالمزايا الخاصة للنظام الاستثنائي :

البلديات التالية على مستوى ولاية تيسمسيلت: عماري، برج الأمير عبد القادر، خميستي، العيون، معاصم، أولاد بسام، سيدي عابد، ثنية الحد، تيسمسيلت.

05- حصيلة مشاريع الاستثمار المصرحة على مستوى ولاية تيسمسيلت من 2012 إلى 2016 :

سجلت الوكالة 201 تصريح بالاستثمار بتكلفة إجمالية تقدر بـ 10174 مليون دينار جزائري و 1504 منصب عمل يمكن إحداثها موزعة كما يلي:

جدول رقم: (3- 14) يبين حصيلة المشاريع المصرح بها على مستوى ولاية تيسمسيلت من 2012-2016.

السنوات	عدد المشاريع المصرح	المبلغ بالمليون دج	مناصب الشغل

	بها		
2012	28	875	253
2013	37	1183	233
2014	66	2291	344
2015	42	2378	337
2016	28	3446	337
المجموع	**201**	**10174**	**1504**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الوثائق الإدارية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أهم هذه المشاريع في قطاع الصناعة:

- إعادة التأهيل لمصنع الآجر الجيلالي بونعامة بقيمة مالية مقدرة بـ 154 مليون دينار وممكن إحداث 7 مناصب شغل جديدة.
- توسيع مصنع الحليب ومشتقاته بوالي بقيمة مالية مقدرة بـ 39 مليون دج وممكن إحداث 12 منصب جديد.
- إنشاء مصنع الحليب ومشتقاته بقيمة مالية مقدرة بـ 151 مليون دج وممكن إحداث 12 منصب. (**BOUABDALLAH TOUFIK**)
- إنشاء 02 مصنع لصناعة أغذية الأنعام بقيمة مالية مقدرة بـ 122 مليون دج وممكن إحداث 25 منصب.(بون بولي، بن موسى فرحات)
- إنشاء 04 مذابح صناعية بقيمة مالية مقدرة بـ 196 مليون دج وممكن إحداث 35 منصب.
- إنشاء مصنع لصناعة العجائن والكسكس بقيمة مالية مقدرة بـ 325 مليون دج وممكن إحداث 25 منصب.
- إنشاء مصنع لتركيب وصيانة الأجهزة الكهرومنزلية بقيمة مالية مقدرة بـ 136 مليون دج وممكن إحداث 10 مناصب.
- إنشاء مصنع لصناعة العتاد والمعدات والأجهزة الخاصة بالإشهار بقيمة مالية مقدرة بـ 93 مليون دج وممكن إحداث 15 منصب.
- توسيع مصنع التسمين الصناعي للدواجن والأنعام لبون بولي بقيمة مالية مقدرة بـ 642 مليون دج وممكن إحداث 9 مناصب جديدة.
- إنشاء معصرة لزيت الزيتون بقيمة مالية مقدرة بـ 20 مليون دج وممكن إحداث 03 مناصب.
- إنشاء مخبزة صناعية لفاميلي شوب بقيمة مالية مقدرة بـ 27 مليون دج وممكن إحداث 10 مناصب.

- إنشاء مصنع لصناعة البسكويت بقيمة مالية مقدرة بـ 292 مليون دج وممكن إحداث 110 منصب (SARL INSURANCE GROUPE DZ).

المبحث الثاني: مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت

تعتبر مديرية الصناعة والمناجم حلقة وصل مابين المستثمرين ، أرباب العمل و أصحاب المؤسسات، ومابين الإدارات والبنوك، الوكالات والصناديق التي وضعتها الدولة لخدمة وتشجيع وترقية مجال الاستثمار وضمان بقائه وترقيته من جهة ومرافقته وتكوينه وإعادة تأهيله من جهة أخرى، فهي تقوم باستقبال المستثمرين يوميا وإعطاء المعلومات اللازمة فيما يخص البحث عن طرق وكيفية الحصول على العقار الصناعي وكذا فرص ومزايا الاستثمار في الولاية .

المطلب الأول: التعريف بمديرية الصناعة والمناجم.

الفرع الأول: النشأة

لقد مرت مديرية الصناعة والمناجم بعدة تسميات نظرا لصدور مراسيم متعددة تقضي في كل مرة بتغيير تسمية المديرية ونذكر ما يلي:

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-442 المؤرخ في 29 نوفمبر سنة 2003، يتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم:11-19 المؤرخ في 25 جانفي 2011 المتضمن إنشاء المديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها ،تم تحويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المديرية الجديدة.
- المرسوم التنفيذي رقم 14-21 المؤرخ في 23 /01 /2014 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 11- 19 المؤرخ في 2011/01/15 إلى مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.
- المرسوم التنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في :22 جانفي 2015 ، المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة المناجم ومهامها وتنظيمها.

الفرع الثاني: الموقع

تقع مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت في وسط المدينة بالحي الإداري الجديد مقابل ثانوية أحمد بن يحي الونشريسي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم.

تتكون مديرية الصناعة والمناجم من خمسة مصالح وكل مصلحة تقوم بالمهام الموكلة بها وتتمثل هذه المصالح فيما يلي:

01- مصلحة التقييس والقياسة:

02- مصلحة ترقية الاستثمار والتطور الصناعي ومتابعة مساهمات الدولة:

03- مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

04- مصلحة المناجم والمراقبة التنظيمية:

05- مصلحة إدارة الوسائل:

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم

شكل رقم (4-3) يبين الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم.

المصدر: وثائق مديرية [illegible] حة المستخدمين والوسائل).

المطلب الثالث: مهام مديرية الصناعة والمناجم

المديرية الولائية المنشأة لهذا الغرض تقوم بعدة مهام نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

01- في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تساهم في تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقييم أثرها وتقدم حصيلة النشاطات.
- تدرس وتقترح كل تدبير للدعم والتشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة.
- تدعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات بالاتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية.
- تساهم في انجاز وتحيين خارطة تموقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

02- في مجال التقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي:

- تسهر المديرية على تطبيق السياسة الوطنية للتقييس والقياسة القانونية و الأمن الصناعي.
- تساهم مع الهيئات العمومية المعنية على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في ميدان التقييس والقياسية القانونية و الأمن الصناعي.
- تسهر على مراقبة المطابقة للمواد الصناعية.

- تسهر على مطابقة المنشات الصناعية قبل تشغيلها.
- تضمن التدقيق في المطابقة للتنظيم المتعلق بالآلات الجديدة لضغط الغاز والبخار.
- تساهم في كل عملية تهدف إلى التخفيض من مخاطر التلوث الصناعي.

03- في مجال الإعلام الصناعي:

- تسهر على وضع نظام للإعلام وتقوم بالجمع والنشر الدوري بكل وسيلة اتصال أو معلومات تقنية و/ أو إحصائية مناسبة.
- تساهم في وضع نظام لليقظة الإعلامية تدعيما للهياكل المركزية المكلفة باليقظة التكنولوجية.

04- في مجال تطوير النسيج الصناعي وترقية الاستثمار:

- تساهم المديرية في ترقية وتطوير الجاذبية الاقتصادية.
- تشارك في ضبط العقار الصناعي على مستوى الولاية.
- تساهم في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية ومناطق النشاط وتأهيل المناطق الصناعية.
- تقيم دوريا، تطبيق إجراءات ترقية الاستثمار.

05- في مجال تسيير مساهمات الدولة والخوصصة:

- تساهم في إحصاء الأملاك الصناعية للولاية.
- تساهم في متابعة تعهدات المشتري في إطار الخوصصة.

06- في مجال التنافسية الصناعية والابتكار:

- تساهم المديرية في تنفيذ العمليات والسياسات المرتبطة بترقية الابتكار.
- تساهم في تدعيم خدمات الدعم للصناعة.
- تساهم في تطوير الحرف الصناعية.
- تعمم وتساعد وتتابع تطبيق برامج تأهيل المؤسسات وتقيم انجازها.

المبحث الثالث: دور مديرية الصناعة والمناجم في جذب واستقطاب الاستثمارات

تولي الدولة اهتماما كبيرا لموضوع الاستثمار نظرا لدوره الهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية حيث يعد مدخلا هاما في توفير مناصب الشغل وخلق الثروة.

وفي هذا الإطار تسعى الولاية من خلال مختلف البرامج القطاعية بتعزيز قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتجنيد مختلف أجهزة الدعم التي وضعتها الدولة، وترقية الاستثمار ومرافقة المستثمرين.

ونظرا للفرص التي تزخر بها ولايتنا في جميع المجالات والتي تؤهلها لان تصبح قطبا استثماريا هاما لاسيما الاستثمار الفلاحي الذي من شأنه تنشيط فرع الصناعة الغذائية والتحويلية بمختلف أنواعها.

المطلب الأول: الإجراءات المتخذة في ترقية الاستثمار

وفي هذا الإطار تسهر مديرية الصناعة والمناجم في الولاية إلى تنفيذ كل المهام الموكلة إليها وخاصة المحافظة على النسيج الصناعي وتطويره وترقية الاستثمار، وهذا بتوفير المناخ الملائم بالتنسيق مع كلا المديريات والهيئات ذات الصلة بملف الاستثمار.

أولا: الإجراءات السابقة المتخذة في ترقية الاستثمار: CALPIREF :

1- اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار:

تتكفل المديرية بأمانة اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار وذلك من خلال ما يلي:

- يترأس هذه اللجنة السيد والي الولاية حيث تعمل هذه اللجنة على دراسة طلبات المستثمرين الراغبين بالحصول على عقار بهدف مشاريع استثمارية في مجالات مختلفة (الصناعة، السياحة، خدمات ....الخ).
- في حالة موافقة اللجنة على المشروع يمنح للمستثمر عقد الامتياز لهذه العقارات المتواجدة على مستوى إقليم الولاية.

1-1- لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار و ضبط العقار:(CALPIREF)

في إطار الحصول على الوعاء العقاري الموجه للاستثمار الذي كان من بين المشاكل التي تعرقل الاستثمار حيث كان يشكل عائقا لأصحاب المشاريع و التي أعطت لهذه المسألة اهتماما و عناية خاصة من طرف السلطات العمومية .

بموجب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 10- 20 المؤرخ في 2010/01/12 المتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمار وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها، أصبحت الجهة الوحيدة لتلقي طلبات الحصول على الأراضي المخصصة لاحتضان الاستثمارات الصناعية.

1-2- من بين مهام اللجنة:

- إنشاء بنك معلومات للأراضي المبنية أو غير المبنية المحتمل أن تتلقى مشاريع استثمارية.
- الفصل في طلبات الحصول على العقار.
- متابعة تموقع المشاريع الاستثمارية.
- متابعة انجاز المشاريع الاستثمارية.
- معاينة بدء نشاط المشاريع الاستثمارية.

جدول رقم (3- 15) يبين حصيلة نشاط اللجنة الولائية لمتابعة المشاريع الاستثمارية 2015/08/05.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون	مناصب الشغل
البناء والأشغال العمومية	43	437.000.000	257
التجارة	31	2.128.524.980	1185
إنتاج مواد البناء	55	6.978.490.689	1791

الصناعة الغذائية	52	7.477.801.735	2435
الصناعة	94	19.213.594.404	3189
الخدمات	124	12.478.764.130	3421
السياحة	27	13.276.764.266	1091
السكنات الترقوية	32	264.830.770.000	4735
/	4	31.500.000	46
المجموع	426	326.853.177.204	18150

المصدر: الوثائق الإحصائية لمديرية الصناعة والمناجم

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى ويوفر بذلك 3421 منصب شغل، ثم يليه قطاع الصناعة حيث وفر بذلك 3189 منصب شغل، وهذا يدل على أن القطاع الصناعي في تحسن وتطور مستمر، ثم يليه قطاع إنتاج مواد البناء الذي يوفر بدوره 1791 منصب شغل، ثم يليه باقي القطاعات الأخرى كالصناعة الغذائية وقطاع البناء والأشغال العمومية الخ.

ثانيا: الإجراءات الجديدة المتعلقة بالاستثمار

1- التعليمة الجديدة المتضمنة الإجراءات الجديدة لترقية الاستثمار:

التعليمة وزارية مشتركة :رقم 001 المؤرخة في 2015/08/06 المتضمنة الإجراءات الجديدة لوضع حيز التنفيذ للأحكام المتعلقة بمنح حق الامتياز على العقارات التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية حيث تم بموجبها منح الوالي المختص إقليميا الصلاحية الحصرية في منح العقار الاقتصادي في إطار حق الامتياز وذلك بعد استيفاء إجراءات مرنة لاستشارة القطاعات المعنية يجريها المدير الولائي المكلف بالصناعة والمناجم.

الهدف من التعليمة تحديد كيفيات تطبيق الأحكام الجديدة المتعلقة بمنح حق الامتياز والمنصوص عليها في المواد 5 ف1 من الأمر 08 - 04 المعدل والمتمم.

تعليمة الوزير الأول المؤرخة في : 13 سبتمبر 2015 بخصوص إنعاش الاستثمار الاقتصادي و التي تطرق من خلالها إلى وجوب تنصيب لجنة خاصة بدراسة وضعية تقدم المشاريع الاستثمارية المعتمدة .

1-1- خلية الاستثمار (فيما يخص دراسة الملفات):

- على كل شخص طالب للحصول على حق الامتياز بالتراضي طبيعي كان أو معنوي أن يودع ملفا متضمنا: طلب + دراسة تقنية واقتصادية لدى مديرية الصناعة والمناجم.
- دراسة الملف تكون من طرف المدير الولائي المكلف بالاستثمار يستشير بذلك مديريات الولاية المعنية كما اقتضت الحاجة والتي تقوم بإبداء رأيها حول المشروع في أجل لا يتعدى 08 أيام وإلا أعتبر رأيا بالموافقة.

- بعد تشكيل الملف يرسل إلى السيد الوالي مصحوبا بتقرير تقييمي مبرر في أجل 08 أيام من تاريخ الحصول على أراء المديريات.
- يقوم السيد الوالي بالبت في الطلب بقرار يبلغ إلى المستثمر دون أجل مع إرسال الملف إلى مديرية أملاك الدولة وقرار الوالي يحوز على قوة التنفيذ.
- تقوم مديرية أملاك الدولة باتخاذ كامل الإجراءات اللازمة مع المستثمر (إمضاء دفتر الشروط) في أجل لا يتعدى 08 أيام من تاريخ الحصول على الملف ومنه إعداد عقد الامتياز خلال 15 يوما .

ملاحظة : أجل إعداد العقد لا يتعدى شهر من استقبال الملف من الوالي .

- في حالة الرفض يكون التبليغ من طرف المدير الولائي للصناعة و المناجم في أجل 15 يوما.

1-2- مهامها: تقوم خلية الاستثمار وبشكل يومي باستقبال المستثمرين وتقديم التوضيحات والشروحات اللازمة لهم حول الاستثمار والإجراءات الجديدة في ظل التعليمة السالفة الذكر .
استقبال الملفات الاستثمارية و إرسالها للاستشارة و إبداء الرأي بعد دراستها.
الاتصال بالمستثمرين من أجل تقديم توضيحات أكثر حول المشروع حيث تتم هذه اللقاءات مع السيد مدير الصناعة والمناجم بمقر المديرية من خلال مناقشة الملف من ناحية المساحة المطلوبة ، التجهيزات المستعملة، المرافق التابعة للمشروع، المواد الأولية ومصدرها، مخلفات المشروع وطرق التخلص منها، مع تقديم بعض الاقتراحات اللازمة للمستثمر لتطوير بعض الجوانب من مشروعه.

الشكل رقم: (3 - 5) يبين مخطط توضيحي للتعليمة الجديدة لترقية الاستثمار

مخطط توضيحي لكيفية معالجة ملفات طلب حق الامتياز على العقارات التابعة لأملاك الدولة

الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية

تعليمة وزارية مشتركة رقم 001 المؤرخة في 06 أوت 2015

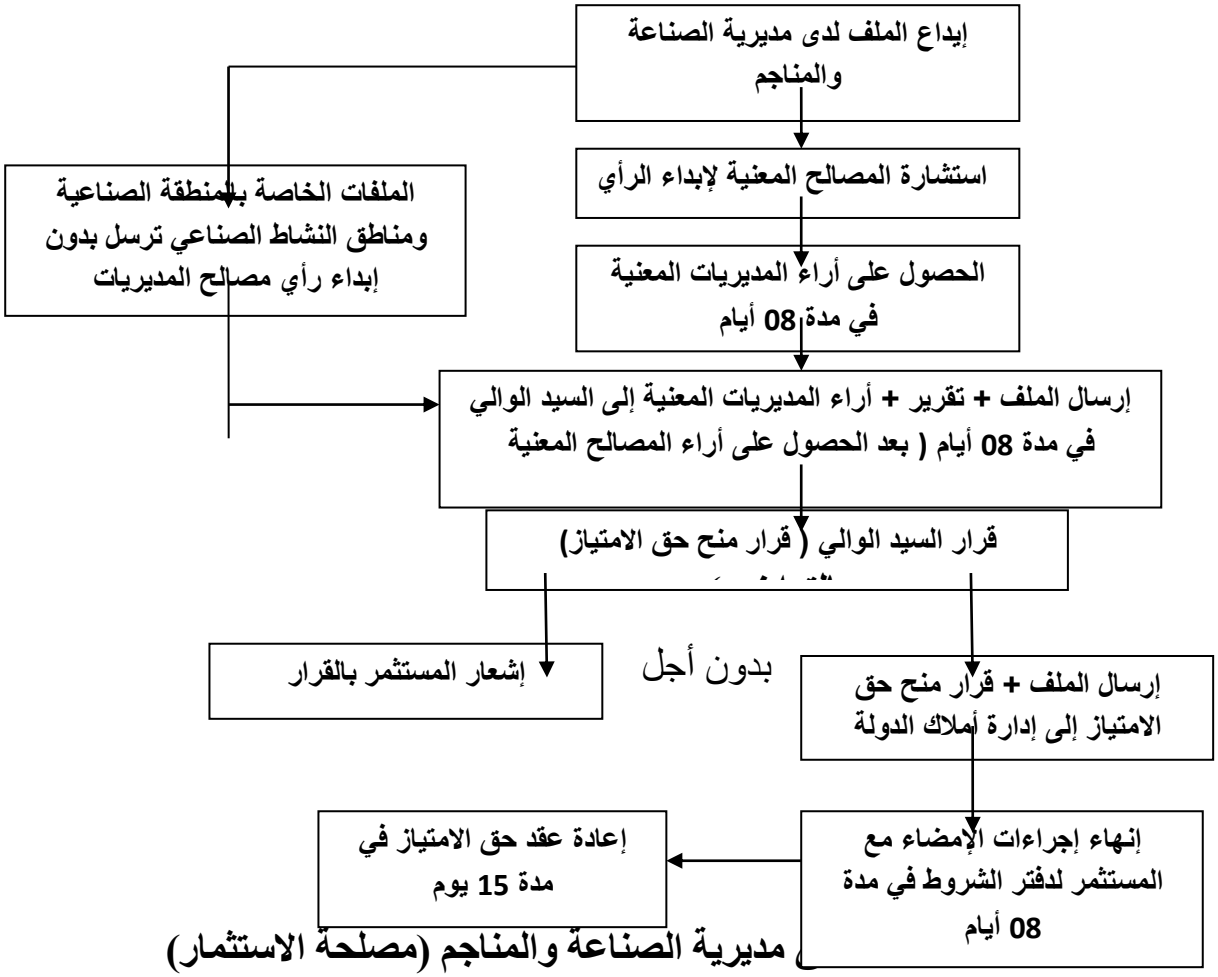

مديرية الصناعة والمناجم (مصلحة الاستثمار)

المطلب الثاني: العقار الصناعي لترقية الاستثمار

1- العقار الموجه للاستثمار:

1-1- مناطق النشاط:

في إطار تنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار اتخذت عدة تدابير تحضيرية لاسيما المتعلقة بالعقار الصناعي بحيث تقرر تعميم الحصول على العقار المبني أو غير المبني بنمط التراضي، إذا تم تكريسه كنمط وحيد في عمليات منح الامتياز.

- الأملاك المعنية بمنح الامتياز هي:

- الأراضي التابعة لأملاك الخاصة للدولة المتوفرة والواقعة داخل القطاعات المعمرة.
- الأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية المحلة أو الفائضة.
- الأراضي المتواجدة بمناطق النشاطات.

- وتستثنى من مجال التطبيق القطع الأراضي التالية:

- الفلاحية.
- المتواجدة داخل المساحات المنجمية.
- المتواجدة داخل مساحات المواقع الأثرية والثقافية بالإضافة إلى مناطق المحميات الطبيعية.

تتوفر ولاية تيسمسيلت على ثلاثة (3) مناطق نشاطات أصلية متواجدة بكل من تيسمسيلت ، ثنية الحد وخميستي، مساحة إجمالية تقدر ب22 هكتار و29 آر مقسمة على141 قطعة أرض بمساحة 15 هكتار44 آر79سآر، وزع منها إلى غاية يومنا هذا 102 قطعة أرضية استفاد منها41 مستثمرة قابلة للتوزيع حسب الطلب كما هو مبين في الجدول التفصيلي التالي:

جدول رقم: (3- 16) يبين مناطق النشاط المتواجدة بولاية تيسمسيلت.

منطقة النشاط	الموقع	المساحة الإجمالية	المساحة الإجمالية للقطع	
			العدد	المساحة
منطقة النشاط تيسمسيلت	**بلدية تيسمسيلت**	**15هـ 72 آر**	**87**	**11هـ 55 آر 98 م²**
منطقة النشاط خميستي	**قرية سيدي منصور**	**3هـ 64 آر**	**24**	**2هـ 30 آر 92 م²**
منطقة النشاط ثنية الحد	**بلدية ثنية الحد**	**2هـ 93 آر**	**30**	**1هـ 57 ار 89 م²**
المجموع	**03**	**22هـ 29 آر**	**141**	**15هـ 44 آر 79 م²**

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم (مصلحة الاستثمار)

1-2- توسعة مناطق النشاط:

نفس الشيء بالنسبة لتوسعة مناطق النشاط التي شملت كل من منطقتي نشاط تيسمسيلت وخميستي بمساحة إجمالية تقدر ب8 هكتار و90 آر مقسمة على 91 قطعة أرض بمساحة

4 هكتار 89 آر ، وزع منها إلى غاية يومنا هذا 34 قطعة أرضية استفاد منها 8 مستثمرين.

إجراءات إدارية وتقنية اتخذت من أجل إنجاز توسعة لمناطق النشاط كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (3- 17) يبين مناطق النشاط بعد التوسعة المتواجدة بولاية تيسمسيلت.

منطقة النشاطات	المساحة الإجمالية	القطع الاجمالية	
		العدد	المساحة
تيسمسيلت	40 ه5 آر	54	3 ه 08 آر
خميستي	3 ه 50 آر	37	1 ه 80 آر
المجموع	8 ه 90 آر	91	4 ه 89 آر

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم (مصلحة الاستثمار)

1- 3- الخريطة مع أهم النشاطات بالولاية:

تحوي الخريطة الاستثمارية للولاية على ثلاث مناطق نشاطات موزعة كالتالي:

01- منطقة النشاطات تيسمسيلت: وأهم المشاريع الاستثمارية بها وهي:

- فلاحية (مذابح وغرف التبريد)
- صناعية (الآلات الفلاحية وآلات الرفع والشحن وصناعة مواد التنظيف)
- أشغال عمومية (مواد البناء والخرسانة)
- الصحة (صناعة الحقن وشبه الصيدلانية)
- خدمات (المراقبة التقنية للسيارات)

02- منطقة النشاطات خميستي: وأهم المشاريع الاستثمارية بها وهي:

- فلاحية (ملابن ومذابح واستيداع التبريد)
- صناعية (الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية والصناعات الميكانيكية)

03- منطقة النشاطات ثنية الحد: وأهم المشاريع الاستثمارية بها وهي:

- فلاحية (ملابن ومذابح واستيداع التبريد)
- صناعية (الصناعات التحويلية)
- خدمات (اشهارية ودراسات متعددة)

خارج مناطق النشاطات: إضافة إلى مناطق النشاطات هناك مساحات عبر تراب الولاية خصصت لاستيعاب مشاريع استثمارية فهي مفصلة كتالي:

01- منطقة عين السدرة بلدية خميستي دائرة خميستي: أهم المشاريع التي تم توطينها هي:

- مشاريع صناعية.
- مشاريع خاصة بتحويل العجائن والمصبرات الغذائية وكذا المشاريع الصحية.

02- منطقة سيدي منصور خميستي: أهم المشاريع التي تم توطينها هي:

- مشاريع الصناعة الميكانيكية.
- مشروع تخزين الحبوب
- مشاريع خاصة بمواد البناء والطرقات.

03- منطقة بطريق سلمانة القطار: أهم المشاريع التي تم توطينها هي:

- مشاريع خدمات.
- مشاريع صناعية والصناعة التحويلية.

أما فيما يخص بالحضيرة الصناعية فقد تم تحديد موقع بجانب الطريق الوطني 77 بمنطقة مقيصبة على مستوى الطريق الرابط بين بلدية العيون وقرية سلمانة بمساحة تقدر ب309 هكتار .

المطلب الثالث: تطور المشاريع الاستثمارية في ولاية تيسمسيلت.

أولا: توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لمنطقة الهضاب العليا[1].

تشمل الهضاب العليا الجزائرية 14 ولاية وتنقسم إلى ثلاث مناطق:

- الهضاب العليا الشرقية: سطيف، برج بوعريريج، باتنة، خنشلة، تبسة، وأم البواقي.
- الهضاب العليا الوسطى: الجلفة، الأغواط، والمسيلة.
- الهضاب العليا الغربية: تيارت تيسمسيلت، سعيدة، النعامة، تيسمسيلت والبيض.

تحتل ولاية تيسمسيلت (منطقة الهضاب العليا الغربية) المرتبة 43 في الترتيب الوطني (حسب عدد المشاريع) والمرتبة 03 في الترتيب الإقليمي.

شكل رقم (6-3) توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لمنطقة الهضاب العليا الغربية لسنة 2015.

[1] www.andi.com

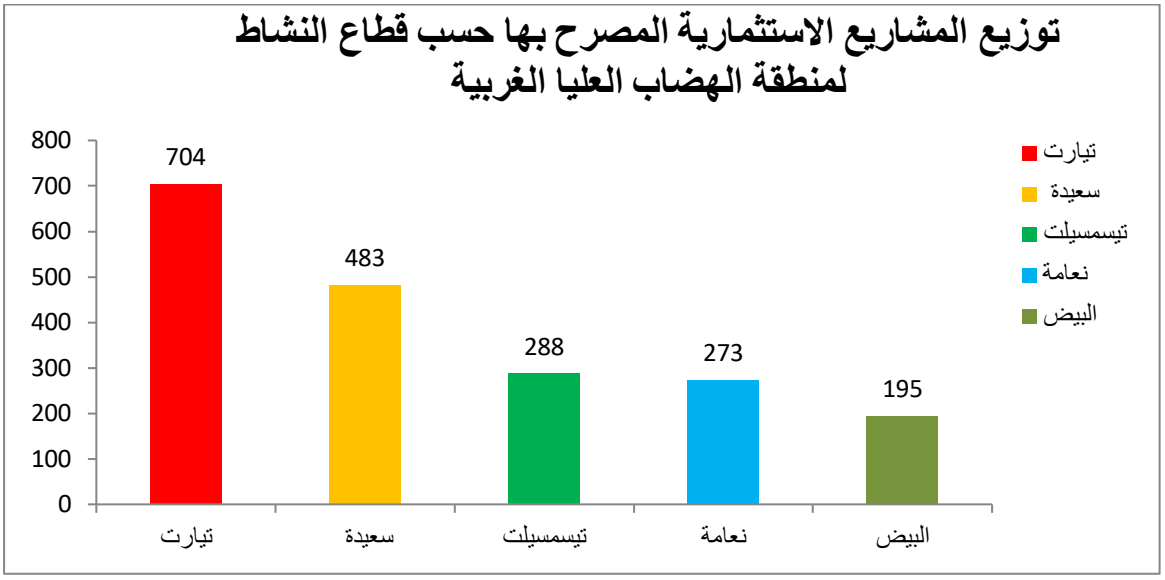

المصدر: www.andi.com

ثانيا: توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط ولاية تيسمسيلت 2002-2015

بهدف تشجيع الاستثمار والمساهمة في تنشيط وإنعاش الاقتصاد الوطني تم إقحام تدابير محفزة على الاستثمار والعمل على زيادة عدد المشاريع الاستثمارية من شأنها السماح ببلوغ الأهداف المسطرة لاسيما من ناحية إنشاء مناصب الشغل ورفع الإنتاج الوطني، والجدول التالي يوضح توزيع المشاريع من حسب قطاع النشاط والقيمة المالية لها وعدد مناصب الشغل المصرح بها .

جدول رقم (3-18) يبين توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية تيسمسيلت 2002-2015.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة بالمليون	مناصب الشغل
النقل	151	1867	398
البناء والأشغال العمومية والسكن	88	5598	1398
الصناعة	20	2279	388
الخدمات	20	2273	267
الفلاحة	4	1386	55
السياحة	3	623	93
الصحة	2	76	27
المجموع	288	14101	2626

المصدر: www.and.com

شكل رقم (3-7) توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط

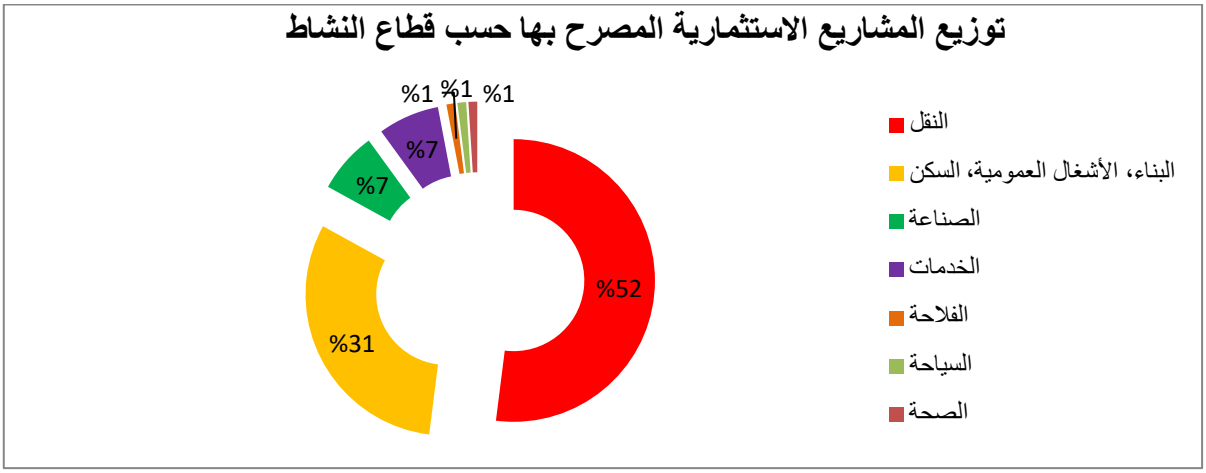

المصدر: www.and.com

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاعات المهيمنة حسب عدد المشاريع المصرح بها تتمثل في القطاعات التالية:

01- النقل.

02- البناء والأشغال العمومية.

03- الصناعة والخدمات.

ثالثا: أهم المؤسسات المستثمرة والناشطة في ولاية تيسمسيلت

1- أهم المؤسسات الناشطة في الولاية: من خلال الاستثمار تم إنشاء مؤسسات صناعية ومؤسسات في مختلف القطاعات وأصبحت ناشطة في مختلف المجالات منها المجال الصناعي، وسنوضح ذلك بالتفصيل في الجدول التالي.

جدول رقم (3-19) يبين أهم المؤسسات الناشطة في ولاية تيسمسيلت

اسم المؤسسة	طبيعة الإنتاج	الموقع	مناصب الشغل
مؤسسة الجيلالي بونعامة للآجر تيسمسيلت	إنتاج الآجر الأحمر	بلدية تيسمسيلت	101 عامل
SARL FAMILI SHOP	مركز تجاري للتسوق	طريق الجزائر بلدية تيسمسيلت	387 عامل
FAMILI PARK	حديقة التسلية	طريق الجزائر بلدية تيسمسيلت	280 عامل
ملبنة بوالي	إنتاج الحليب ومشتقاته	سيدي منصور خميستي	100 عامل
SARL AMINE CHAINA	صناعة الألمنيوم	طريق بوقارة - تيسمسيلت	175 عامل

مؤسسة مضيافة	صناعة أغذية الحيوانات بمختلف أشكالها	بلدية سلمانة	30 عامل
مؤسسة ETPH	التزفيت	/	120
مؤسسة لصناعة الكاشير	صناعة معلب اللحم والدواجن والكبد الدسم الكاشير	سيدي منصور	150

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم (مصلحة الاستثمار)

02- أهم المشاريع قيد الانجاز في الوقت الحالي:

فالمشاريع التي تم الموافقة عليها مؤخرا من قبل والي ولاية تيسمسيلت والتي اغلبها في مجال القطاع الصناعي والتي ينتظر منها تحقيق أمال كثيرة بالنسبة لأهالي الولاية من الإنتاج المحلي وتوفير مناصب الشغل ومن هذه المشاريع على سبيل المثال:

- **مجمع طحكوت:** المشروع الاقتصادي الأول من نوعه بولاية تيسمسيلت، شراكة (جزائرية - إيرانية 75%) وهو مركب للصناعة الميكانيكية والالكترونية، لتصنيع قطع غيار سيارات" Saipa سيبا" وتدعيم مصنع (هيونداي - تيارت) بقطع غيار حيث المشروع سيفتح أكثر من 1000 منصب شغل دائم.
- **شركة ذ.م.م آكسيا لتركيب الالكترونيات**: تقوم بإنجاز وتركيب صناعة أجهزة التلفزيون والثلاجات والكمبيوتر والمصابيح الكهربائية .
- **sarl pharma innovation** : وهي مؤسسة لصناعة المنتجات الصيدلانية المتمثلة في المحاليل المكثفة **(SERUM)** بعين السدرة سيدي منصور بلدية خميستي الذي يعتبر الأول من نوعه في الولاية بالإضافة إلى توفيره مناصب الشغل في الولاية.
- **مصنع الحليب ومشتقاته:** ببرج بونعامة الذي يعتبر انجاز مهم للولاية، وغيرها من المشاريع الأخرى.
- **مؤسسة NATURNA** : تقوم بصناعة الأدوات الموجهة لاستعمال الأطفال.

خاتمة الفصل الثالث

بعد تطرقنا لدراسة حالة تيسمسيلت وفرص ومجالات الاستثمار بها، والدور الفعال لمديرية الصناعة في استقطاب وجذب الاستثمارات إليها توصلنا إلى النقاط التالية:

إن للولاية إمكانيات طبيعية كبيرة، لا تستغل استغلالا امثل يخدم سكان الولاية والإنتاج المحلي، ويمكن أن تتوسع الصناعة الخاصة بالولاية نظرا لتوفر الإمكانيات المواتية لذلك ، ويتوقف هذا على تدخل السلطات المحلية من أجل توفير الظروف الموضوعية المشجعة والمحفزة على ذلك، أما من حيث توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الولاية، فإنه يحتل قطاع الصناعات النسيجية وصناعة مواد البناء الريادة من حيث جلب الاستثمار.

إن القطاع الخاص الصناعي لا يزال يركز استثماراته في قطاع الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع أو في القطاعات ذات الربحية السريعة، ولا يعمل ضمن إستراتيجية وطنية شاملة.

بالنسبة للقطاع الصناعي الخاص بولاية تيسمسيلت، فتبقى تجربته رائدة يحتذى بها خصوصا فيما يتعلق بالدور الاجتماعي للمؤسسات الخاصة، وقدرتها التوفيق بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي .

ونظرا للوضع الراهن وما توصلنا إليه من خلال إحصائيات المشاريع الاستثمارية لولاية تيسمسيلت نأمل خيرا في نهوض وتطور القطاع الصناعي من خلال المشاريع التي تم الموافقة على انجازها مؤخرا.

الخاتمـة

مـن خـلال تطرُقنـا لهـذا البحـث خلصـنا أنـه مـن الضـروري اقتصـاديا أن تسـعى الجزائـر إلى تشـجيع وترقيـة الاستثمارات في جميع القطاعات ورفع كل القيود وإزاحة كل العراقيل من أمام المبادرة الفردية في مجال الاستثمار وأن تعمـل علـى تفعيـل أساسـيات الاسـتثمار علـى المسـتوى الـوطني، وذلـك بإتاحـة الفـرص وتهيئـة المسـتلزمات والشروط التي يتطلبها هذا النوع من الاستثمار لما له من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

وقد بيّنا الواقع الفعلي والعملي لتأثير سياسات تحفيز الاستثمار على واقع إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن ما حققته الجزائر من خلال تطبيق هذه السياسات تبقى نتائج محدودة لا تعكس حقيقة الجهود والطموحات التي كان يتطلع إليها المجتمع، كما لا تعكس المؤهلات والقدرات التي يزخر بها الاقتصـاد الجزائري، فالمسيرة مازالـت متواصلة وتسـتدعي معالجـة النقـائص والثغرات والحـواجز حـتى تكـون النتـائج مقبولة.

وفي هـذا النطـاق يجـب علـى الحكومـة أن تجـد سياسـات وبرامج وخطـط مناسـبة أكثـر واقعيـة وقابلـة للتجسـيد على أرض الواقع لدعم وإنعاش القطاع الصناعي الذي يقع على عاتقه تنمية الاقتصاد المحلي والذي يعتبر الركيزة الأساسية والجهـاز الوحيـد القـادر علـى تخطـي مختلـف العراقيـل، الـتي قـد يواجههـا هـذا القطـاع نتيجـة التغيـرات والتحـولات الـتي يشـهدها العـالم، نظـرا لمسـاهمته في بنـاء القاعـدة الإنتاجيـة والعمـل باسـتمرار علـى تطـوير هـذه السياسات، وتوسيعها وتحسينها حتى تستطيع تلبية حاجة المجتمع.

لذا يتوجب على الجزائر كدولة الاهتمام وتكثيف الوعي الصناعي لدى المواطنين وتعزيز الجهود لتنمية المعارف الصناعية والتخلص من التبعية للمحروقات.

وبنـاء علـى مـا سـبق حاولنـا معالجـة هـذا الموضـوع والوصـول إلى النتـائج مـن خـلال مـا يمكـن تأكيـد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تم إثبات صحتها، فعلا يعتبر الاستثمار بصفة عامة محركا للنمو الاقتصادي لما يحققه من نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية ومواكبة التطور .

الفرضية الثانية: تم إثبات صحتها، فالاستثمار يعمل بأشكاله وقوانينه وآلياته وهيئاته وسياساته التحفيزية على تطوير وزيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق التنمية.

الفرضـــية الثالثـــة: تم إثبـــات نفيهـــا، لأن سياســـات تحفيـــز الاســـتثمار المنتهجـــة في الجزائـــر، وخاصـــة تلـــك المعتمدة على برامج الإنعاش الاقتصادي، لم تستطع تفعيل دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني بالمستوى الذي تطمح الدولة للوصول إليه.

نتائج البحث:

يمكن تلخيص أهم النتائج والملاحظات التي خرجنا بها من هذا البحث في النقاط التالية:

– تتوفر الجزائر على مجموعة من المؤهلات التي تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا.

– بـذلت الجزائـر جهـود معتـبرة لتطـوير و ترقيـة الاسـتثمار وذلـك بانتهـاج سياسـة الإصـلاح الاقتصـادي وسن تشريعات وقوانين محفزة للاستثمار وبعض المؤسسات المؤطرة له.

– إن برامج الاستثمارات لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج أولية ، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، بعدما كانت المعنية بتلك النتائج بالرغم من أنه كان ينتظر منه تحقيق نتائج أحسن.

– السياسات التحفيزية للقطاع الصناعي المتبناة من طرف الدولة الجزائرية تضعها أمام رهانات حقيقة، فالمشكلة ليست في صياغة السياسات، بقدر ما هي مشكلة تطبيق للقرارات الناتجة عنها.

– إن القطـاع الصـناعي في ظـل سياسـات تحفيـز الاسـتثمارات المطبقـة في الجزائـر، لم يسـتطع أن يقـوى علـى الصـمود في وجـه المنافسـة الأجنبيـة، حيـث تراجـع حجـم إنتاجيتـه عمومـا وانخفضـت نسـبة مسـاهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات والاقتراحات:

تبعا للنتائج المتوصل إليها في هذا البحث يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات ومن أهمها ما يلي:

– عدم وضع القيود على تملك مشروعات الاستثمار، والحد من العراقيل التي تواجهها.

– تبسيط الإجراءات الإدارية داخل الوكالات لتسهيل عملية الاستثمار.

– خلق أفضل الظروف الممكنة للاستثمار الخاص والأجنبي من خلال تهيئة المناخ المؤسساتي لذلك.

– يجـب أن تعمـل سياسـة التحفيـز علـى توجيـه الاسـتثمار نحـو المشـروعات والأنشـطة الإنتاجيـة وخاصـة المشروعات التصنيعية التصديرية.

– إن عملية الارتقاء بدور القطاع الصناعي الجزائري في عملية التنمية الاقتصادية يتمثل في ضرورة توفير منظور استراتيجي يقوم على توضيح وتحديد مسار السياسة الصناعية.

– يتعين على القطاع الصناعي أن يندمج في إنجاز الإستراتيجية الصناعية ستسهم في بناء اقتصاد قوي وتنافسي قادر على مساندة التنمية الاقتصادية للبلاد.

أفاق البحث:

وفي الأخير يمكننا القول بأن الدراسة ما هي إلا محاولة منا، تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح مجالات البحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسعا للدراسة والتعمق، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح ما يلي:

– دور السياسات الاستثمارية في تطوير وتأقلم القطاع الصناعي بعد التطبيق الكلي لاتفاقية الشراكة في جميع المجالات وخاصة مجال التصنيع.

إن بحثنا هذا ما هو إلا محاولة بسيطة للتعريف بدور السياسات التحفيزية للاستثمار في تفعيل القطاع الصناعي الوطني، ونتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديم هذا البحث بصورة مقبولة خاصة وأن هذا الموضوع سيعرف تطورات هامة مستقبلا نظر للأهمية البالغة له.

قائمة المراجع والمصادر

01- المعاجم والقواميس:

01- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، بيروت، دار صادر، 1955، ص104.

02- ابن منظور، لسان العرب، طبعة على قرص مضغوطROM-CD).

03- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيت الأفكار الدولية، لبنان، 2004.

04- المنجد في اللغة والإعلام، ط30، دار المشرف، بيروت، 1988.

05- المنجد الأبجدي، ط 5، دار المشرق، بيروت، 1986.

02- الكتب باللغة العربية:

01- أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، بدون سنة النشر.

02- بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسات دراسة موضوعية بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة، طبقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

03- بول آ. ساموبلسون، و ويليام د. نوردهاوس، ترجمة الطبعة الخامسة عشر: هشام عبد الله، الاقتصاد، ط 2، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2006.

04- حسين بني هاني، حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، ط 1، دار الكندي، الأردن، 2004.

05- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى 2009 .

06- زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

07- طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار، ط1، 1430/2009هـ، دار البداية للنشر والتوزيع .

08- طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 1997.

09- سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

10- سلمان مصطفى، حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"،ط1 ، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2000.

11- عبد الرحمن تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر –الواقع و الآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011

12- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

13- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي"، مجموعة النيل العربية للطباعة ، النشر والتوزيع، مصر، 2007.

14- علي لطفى، دراسات اقتصادية، ط2، 1998/1999، الناشر و بلد النشر مجهولان.

15- قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.

16- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، دون سنة نشر.

17- مبارك لسلوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.

18- محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بدون سنة نشر.

19- محمد بودهان، "الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر"، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000

20- محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي النبي، التنمية الاقتصادية، دار الإشعاع للنشر، بدون سنة، القاهرة

21- محمد محروس إسماعيل،" اقتصاديات الصناعة والتصنيع"، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة الثانية، الإسكندرية، 1992م.

22- مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2005.

23- مروان شموط و كنجو عبدو كنجو، أسس الاستثمار، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008 ، الأردن.

24- مطر محمد، إدارة الاستثمار "الإطار النظري والتطبيقات العلمية"، ط3 ، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004. .

25- منصوري الزين ، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،2013.

26- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية : الصين أنموذجا، بيت الحكمة ، بغداد، 2002.

الكتب باللغة الأجنبية:

01-Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, 1 ère édition,R.O.F.I.D.E.S St-Laurent-du var, France, 1979.

02- Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998.

03- Patrick Villieu, «Macro économie – L'investissement », Edition La découverte , paris 2000.

03- الرسائل والأطروحات:

01- أورابية عزيز، "السياسات الاستثمارية و التشغيل في الجزائر للفترة (2000-2010)"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

02- القينعي عز الدين، أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017"، أطروحة دكتواره، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2013/2012.

03- بوغزالة محمد نجلاء، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000/1990 "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.

04- بلمهيدي مختارية، بوسطة بختة، دور الاستثمار المحلي في التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة 2010-2015 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، مالية، تيارت، السنة الجامعية 2000-2016.

05- بلهنة كريمة وعيساني فتيحة،دراسة مقارنة حول المخططات التنموية في الجزائر،2010-2014، رسالة ماجستر، تيارت،2015.

06- خبابة مهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الأورومغاربية، دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، مذكرة الماجستير، اقتصاد دولي، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012 -2011

07- عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتواره، تخصص: فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

08- عبد الرحمان نصيرة منال، سياسة الحوافز الجبائية ودورها في تشجيع الاستثمار في الجزائر، رسالة الماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015-2016.

09- عزرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري، خلال فترة 2000-2012. مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2012-2011.

10- علواش وردة، دراسة قياسية لأثار الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 12، جوان 2014.

11- فارس فضيل، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

12- نبيلة عرقوب، "محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي- دراسة نظرية قياسية (1970-2008)"، أطروحة دكتوراه، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

13- نمري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2008-2009

14- يحي ولد محمود ولد جدو، "الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير-دراسة حالة موريتانيا"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

15- يعقوب صليحة، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة الماجستير، تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009م.

القوانين والمراسيم:

01- القانون 90- 10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق ل 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

02- القانون 90- 10، المتعلق بالنقد والقرض.

03- التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر1993.

04- المادة رقم 01 من الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

05- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 26 محرم 1415هـ، الموافق ل06-06-1994، العدد 44، الصادرة في 07-07-1997

الملتقيات والدورات:

01- بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، دراسة تحليلية قياسية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010 ، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ص01، بدون تاريخ.

02- عية عبد الرحمان، بلقبوس عبد القادر، تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد اندماج في نظام اقتصاد السوق، ملتقى وطني حول إستراتيجية الصناعة في الجزائر، يوم 24-23أفريل 2012

المجلات والمنشورات:

01- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجيهات إستراتيجية الإنعاش في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05، شلف.

02- منصوري الزين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، ماي 2005.

مواقع الانترنيت:

www.andi.com -01

مصادر أخرى:

01- بنك الجزائر تقرير سنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر2013.

02- المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 22 طبعة أفريل 2013.

03- من خطاب رئيس الجمهورية، بمناسبة جبهة لقطاع الصناعة وترقية الاستثمارات يوم الأحد 7 أكتوبر 2007 من وزارة الشؤون الخارجية.

04- مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، فرص الاستثمار بولاية تيسمسيلت، سبتمبر2011.

الملخـــــص

فهـــرس المحتويـــات

مقدمـــة عامـــة

الفصـــل الأول

الإطـــار النظـــري للاستثمـــار

الفصـــل الثانـــــي

مساهمــة سياســات الاستثمــار

فــي إنعــاش القطــاع الصناعــي

خلال فترة 2000 – 2015

الفصـــل الثالث

دراســـة حالـــة عن دور مديريـــة الصناعـــة والمناجـــم في استقطاب الاستثمارات

الخاتمـــــــة

المراجـــع والمصـــادر